CL/205/14(b)-R.2
13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

الجمعية العامّة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

13 – 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019

CL/205/14(b)-R.2
بلغراد، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2019

المجلس الحاكم
البند 14

اللجنة التنفيذية

لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين

تقرير عن بعثتهما المشتركة إلى تركيا (10 – 13 حزيران/ يونيو 2019)

صور صلاح الدين دميرتاش وفيغن يوكسيكداغ، زعيمان مسجونان من زعماء المعارضة الموالية للأكراد، يُنظر إلى حزب الشعب الديمقراطي على العلم كداعم لحزب الشعب الديمقراطي المعارض المؤيد للأكراد (HDP) وحملة "Hayir" ("لا") يحضران حشداً للاستفتاء المقبل في إسطنبول، في 8 نيسان/ أبريل 2017. في 16 نيسان/ أبريل 2017، صوتت تركيا حول ما إذا كان سيتم تغيير النظام البرلماني الحالي إلى رئاسي تنفيذي © .ياسين أكغول/ أ ف ب

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

جولر يلدريم – TUR-69
سلمى ارماك – TUR-70
فيصل سريبلديز – TUR-71
كمال أكتاس – TUR-73
بيديا أوزكوكش إرتان – TUR-75
بيسيم كونكا- TUR-76
بوركو شيليك أوزكان – TUR-77
كايلار ديميريل – TUR-78
ديليك أوجلان – TUR-79
ديلان ديرايت تسديمير – TUR-80
فيليكناس أوجا – TUR-81
فيجن يوكسيكاد – TUR-82
فيليز كيريستيكوغلو – TUR-83
هدا كايا – TUR-84
ليلى بيرليك – TUR-85
ليلى زانا – TUR-86
ميرال دانيش بشتاش – TUR-87
مزجين أرغات – TUR-88
نورسل أيدوغان – TUR-89
بيرفين بولدان – TUR-90
سعدت بريكلي – TUR-91
سيبل يئيتالب – TUR-92
توغبا هيزر أوزتورك – TUR-93
عبد الله زيدان – TUR-94
آدم جيفري – TUR-95
أحمد يلدريم – TUR-96
علي عطالان – TUR-97
أليكان أونلو – TUR-98
ألتان تان – TUR-99
آيهان بيلجن – TUR-100
بهجت يلدريم – TUR-101
بردان أوزتورك – TUR-102
إيرول دورا – TUR-105
إرتورول كوركو – TUR-106
فرحات إنكو – TUR-107
هيشيار أوزوي – TUR-108
إدريس بالوكين – TUR-109
الإمام تاسير – TUR-110
قدري يلدريم – TUR-111
ليزجين بوتان- TUR-112
محمد علي أصلان – TUR-113
محمد أمين أديامان – TUR-114
نادر يلدريم – TUR-115
نهاد اكدوغان – TUR-116
عثمان بديمير – TUR-118
صلاح الدين دميرتاش – TUR-119
سيري سوريا أوندر – TUR-120
ضياء بير – TUR-121
ميثات سانكار – TUR-122
محمود توريل – TUR-123
أيكان إيرميز – TUR-124
عائشة أكار باساران – TUR-125
غارو بايلان – TUR-126
آيسل توغلوك – TUR-128
صبحات تونسل – TUR-129
ليلى غوفين – TUR-130
آيسي سوروكو – TUR-131

ملخص تنفيذي

من 10 إلى 13حزيران/ يونيو 2019، قام وفد من اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ببعثة ميدانية إلى تركيا للحصول على فهم أفضل للبيئة السياسية والأمنية بقدر ما يؤثر على عمل وأداء البرلمان التركي، وجمع معلومات مباشرة عن الشواغل التي حددتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في قضايا 57 من الأعضاء السابقين والحاليين في البرلمان، جميعهم أعضاء في المعارضة التابعة لحزب الشعب الديمقراطي (HDP). تتعلق المخاوف في المقام الأول بالفشل المزعوم في احترام الحقوق في حرية التعبير، التجمع وتكوين الجمعيات، الحصانة البرلمانية، الافتقار المزعوم إلى محاكمة عادلة، الإجراءات والتأخير المفرط والاعتقال والاحتجاز التعسفي المزعوم.

ويعرب الوفد عن تقديره البالغ لقيام البرلمان التركي، بفضل مشاركة رئيسه ورئيسة المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي، ببذل جهود كبيرة لضمان حسن سير البعثة.

وعلى الرغم من أنّ الوفد لم يتلق معلومات محددة خلال البعثة بشأن الحالات الفردية المعروضة على اللجنة، إلا أنه كان مسروراً لتلقي تأكيدات من السلطات التركية، بما في ذلك وزارة العدل، بأن هذه المعلومات تستند إلى الأساس القانوني والوقائع المقدمة لدعم الاتهامات. فيما يتعلق بكل عضو سابق وحالي في حزب الشعب الديمقراطي في البرلمان، سيكون متاحاً للجنة إجراء تقييم مستنير خاص بها.

ومكنت البعثة إلى تركيا الوفد من فهم الوضع الأمني في البلاد بشكل أفضل. على الرغم من أن الوفد يعتبر أن السلطات التركية واجهت تحديات أمنية هائلة، إلا أنها تشعر بالقلق إزاء النهج الشاق الذي اتبعته في الرد. ترى في هذا الصدد أن القرارات الضخمة والموجزة التي اتخذت في أعقاب محاولة الانقلاب في عام 2016، ولا سيما طرد الآلاف من موظفي الخدمة المدنية والقضاة والمدعين العامين ورؤساء البلديات، تثير تساؤلات جدية حول الإجراءات القانونية الواجبة. ويدعو الوفد الحكومة إلى معالجة هذه الشواغل وتقديم وسيلة انتصاف فعالة لأولئك الذين ربما تعرضوا للظلم.

ويدين الوفد جميع أشكال الإرهاب ويعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي القيام بكل شيء لمحاسبة الجناة. ويرى الوفد في الوقت نفسه أن العمليات الأمنية التي تقوم بها السلطات التركية رداً على الأعمال أو التهديدات الإرهابية يجب أن تكون متناسبة ومتوافقة مع معايير حقوق الإنسان المعمول بها وأنّ أيّ انتهاكات يجب التحقيق فيها والمعاقبة عليها بشكل صحيح. وفي هذا الصدد، يشعر الوفد بالقلق إزاء عدم وجود تحقيقات فعالة مبلغ عنها وكذلك الحصانة الممنوحة لقوات الأمن حتى عند توفر أدلة موثوقة على حدوث انتهاكات.

وتلقى الوفد تقارير منهجية ومفصلة عن الافتقار المزعوم لاستقلال القضاء والتدخل التنفيذي في تركيا. ويدعو الوفد السلطات إلى اتخاذ تدابير فعالة لاستعادة الضمانات القانونية لضمان استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية وتعزيز

مجلس القضاة والمدّعين العامين. إن مثل هذه الخطوات لن توفر ضمانات أفضل فقط لإجراء المحاكمات ضدّ البرلمانيين الحاليين والسابقين من حزب الشعب الديمقراطي مع احترام الإجراءات القانونية الواجبة ولكن أيضاً تعزز ثقة الجمهور في القضاء. يحرص الوفد على الاستماع من الحكومة إذا كانت تهدف إلى معالجة هذه الأمور من خلال أحدث إصلاح قضائي لها.

ويدرك الوفد أنه قد تمّ إحراز تقدم كبير على مر السنين في تعزيز مطالب الحقوق الكردية. ومع ذلك، شهدت الفترة التي تلت محاولة الانقلاب رد فعل عنيف في هذا الصدد وقللت من احتمالات حل المسائل المعلقة بذلك. ويدعو الوفد السلطات التركية إلى متابعة خطة إصلاح فعالة في هذا المجال، والتي ينبغي أن تنظر أيضاً في قضايا مثل اللامركزية وتعليم اللغة الأم الموسعة بما يتماشى مع الممارسات الجيدة في مثل هذه الأمور. كما يدعو الوفد المنظمات السياسية الكردية والمجتمع المدني إلى اتخاذ خطوات ذات مغزى للتعامل مع هذه القضايا مع السلطات في سياق الإطار الدستوري والقانوني لتركيا.

ويعرب الوفد عن أسفه لأنه لا يبدو أن هناك حواراً مفيداً بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الديمقراطي ويعتقد أن مثل هذه التبادلات ضرورية، ليس فقط للمساعدة في إحياء محادثات السلام، ولكن أيضاً لتعزيز التفاهم والتعاون بشكل أفضل. يشعر الوفد بالقلق إزاء الخطوات التي يقال إنها اتخذت للحدّ من المهام التشريعية والإشرافية للجمعية الوطنية الكبرى. يقترح الوفد أن يقدم الاتحاد البرلماني الدولي دعمه، في حال اعتبار ذلك مفيداً، لتعزيز الحوار الأفضل في البرلمان ودراسة سبل تعزيز عمل مؤسسة البرلمان.

ويشعر الوفد بقلق عميق لأن السلطات تُظهر بشكل منهجي حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على أنهما متماثلان. من الواضح أن كلا المنظمتين تعتمدان إلى حدٍ كبير على نفس قاعدة الدعم وتتابعان أهدافاً متماثلة. ومع ذلك، فإن حزب الشعب الديمقراطي هو حزب سياسي قانوني لا يدعم العنف بأيّ حال من الأحوال لتحقيق أهدافه. ففي الواقع، في عدة مناسبات، انتقد حزب الشعب الديمقراطي أعمال عنف محددة من قبل حزب العمال الكردستاني. حتى لو اعترف المرء أن حزب الشعب الديمقراطي قد يكون أكثر انتظاماً في رفضه العلني لعنف حزب العمال الكردستاني، فإن إخفاقه في ذلك لا يعني التحالف مع حزب العمال الكردستاني أو دعمه. يرى الوفد في هذا الصدد أنه ينبغي التمييز بين المسؤولية الجنائية، من ناحية، والمسؤولية الأخلاقية والسياسية، من ناحية أخرى.

وعلى نفس المنوال، يعتقد الوفد أن التذرع بقوانين مكافحة الإرهاب ليس هو السبيل للمضي قدماً في الاستجابة لقرارات نواب حزب الشعب الديمقراطي لحضور جنازات أعضاء حزب العمال الكردستاني، ولكن هذا الحضور قد يستحق الشجب من الناحية الأخلاقية والسياسية. يشعر الوفد بالقلق إزاء الإطار القانوني الحالي في مجال حرية التعبير في تركيا وكيفية استخدامه. يعترف الوفد بأنه تمّ إحراز بعض التقدم في عام 2013. ومع ذلك، فهو يرى أن الشواغل

السابقة الطويلة الأمد التي عبّر عنها الاتحاد البرلماني الدولي والمقررون الخاصون للأمم المتحدة المعنيون بحقوق الإنسان والمنظمات الدولية مثل لجنة البندقية والاتحاد الأوروبي، حول وجوب معالجة غموض واتساع أحكام مكافحة الإرهاب. لذلك يوصي الوفد بأن تقوم السلطات التركية بمراجعة وتعديل تشريعاتها الحالية في ضوء ذلك وضمان تطبيقها الموحد والعادل والمتوقع.

ويعرب الوفد عن أسفه لعدم السماح له بزيارة أي من أعضاء حزب الديمقراطية التقدمي الحاليين والسابقين في الحجز، على الرغم من أن طلبه قُدم مسبقاً قبل وقت طويل. ويشير الوفد إلى أن هذا الوصول، وإن كان بشكل محدود وفي اللحظة الأخيرة، تمّ توفيره في مناسبة سابقة للاتحاد البرلماني الدولي إلى تركيا والتي أظهرت أن السلطات التركية كان يمكن أن تظهر مرونة في هذا الشأن.

وأعرب الوفد عن تقديره للمناقشة مع نائب وزير العدل حول مراقبي المحاكمات الأجانب، لكنه يعرب عن أسفه لأنه على الرغم من أن المحاكمات علنية في تركيا، فإن السلطات التركية غير قادرة على ضمان وصول المحكمة إلى هؤلاء المراقبين. وفي هذا الصدد، يرى الوفد أنه نظراً للنفقات والوقت الكبير الذي يستثمره مراقبو المحاكمات الأجانب في القدوم إلى تركيا، ينبغي للسلطات أن تتصرف بسرعة وحسم أكبر لتلبية الطلبات في الوقت المناسب لمراقبة المحاكمة، بما في ذلك من خلال توفير قاعة محكمة أكبر وترتيبات أمنية أشد إذا لزم الأمر، وتسليم إجابة محددة وإيجابية لمراقبي المحاكمات الأجانب في وقت مبكر.

جدول المحتويات

أ. **نشأة البعثة وتنظيمها** **7**

ب. **الخطوط العريضة للحالات وشواغل اللجنة قبل البعثة** **9**

ج. **المعلومات التي تمّ جمعها خلال البعثة**

1. محادثات السلام وانهيارها وتجدد العنف 12
2. وضع الأكراد في تركيا 15
3. محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/ يوليو 2016، عواقبها وتداعياتها 16
4. العلاقة بين حزب الشعب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني 19
5. تفسيرات مختلفة لنطاق حرية التعبير 21
   - مقدمة 21
   - فشل مزعوم في إدانة عنف حزب العمال الكردستاني 22
   - حضور جنازات أعضاء حزب العمال الكردستاني 22
   - الإطار التشريعي 23
6. حرية التجمع 26
7. عدم وجود حوار بين المعنيين السياسيين داخل البرلمان وخارجه..... 26
8. رفع الحصانة البرلمانية 26
9. الوصول إلى السجون 27
10. مراقبة المحاكمة الأجنبية..... 27

د. **النتائج والتوصيات** **27**

هـ. **الملاحظات المقدمة من السلطات**

- استجابة من رئيسة المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي 31
- استجابة من حكومة تركيا 37

و. **ملاحظات مقدمة من قبل صاحب الشكوى** **48**

*

* *

أ. نشأة البعثة وتنظيمها

1. إن قضايا 57 فرداً – 17 برلمانياً حالياً و40 عضواً برلمانياً سابقاً، وجميعهم أعضاء في المعارضة المنتمية للحزب الديمقراطي الشعبي – قيد النظر حالياً أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي. تشير انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في هذه الحالات إلى عدم احترام الحصانة البرلمانية، وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق، وعدم وجود إجراءات محاكمة عادلة والتأخير المفرط، وعدم احترام الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، الاعتقال التعسفي والاحتجاز وسوء المعاملة والإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها.

2. في قرارها الذي اعتمد في شباط/ فبراير 2017، اقترحت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين أولاً إرسال وفد إلى تركيا للحصول على معلومات مفصلة عن القضايا ذات الاهتمام والمساهمة في تيسير التوصل إلى حل شامل للقضايا المطروحة، لا سيما من خلال المناقشات المباشرة مع جميع السلطات المعنية والمعنيين الآخرين. ورفضت السلطات التركية بعد ذلك طلب اللجنة بإرسال بعثة في مناسبتين على أساس أنّ ذلك "يمكن أن يؤثر سلباً على العملية القضائية" ولا يعتبر "مناسباً". ومع ذلك، وافقت السلطات التركية في وقت لاحق على البعثة خلال الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/ أبريل 2018) بشرط ألا يسعى الوفد لمقابلة أعضاء البرلمان المحتجزين أو السلطات القضائية. ومع ذلك، في أيار/ مايو 2018، ألغت السلطات مهمة اللجنة، تاركة إمكانية تنظيمها لموعد لاحق بعد الإعلان عن انتخابات مبكرة في حزيران/ يونيو من ذلك العام. في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، أعادت هيئات إدارة الاتحاد البرلماني الدولي صياغة الغرض من البعثة وشكلها: ستكون بعثة مختلطة للنظر في البيئة السياسية والأمنية الشاملة ومعالجة الشواغل المحددة التي حددتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. لهذا الغرض، سيتألف الوفد من أعضاء كل من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين واللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.

3. في كانون الأول/ ديسمبر 2018، أكّدت رئيسة المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي خطياً أن وفد الاتحاد البرلماني الدولي مرحّب به للمجيء إلى تركيا، بمجرد إجراء الانتخابات المحلية المقررة في 31 آذار/ مارس 2019، للاجتماع بالسلطات القضائية والتنفيذية، لكن زيارات السجن لن تكون ممكنة. واصلت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، التي كان من المقرر أن ترأس الوفد، ورئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين النقاش بشأن البعثة مع رئيسة المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/ أبريل 2019). في تلك المناسبة، طلبت رئيسة المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي الحصول على خارطة طريق تتضمن تفاصيل جميع السلطات والأشخاص الذين رغب الوفد في الالتقاء بهم وكذلك الأماكن التي رغب في زيارتها. بعد أن قدم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي هذه المعلومات، تمّ التوصل إلى اتفاق على أن تتم البعثة في الفترة من 10 إلى 13 حزيران/ يونيو 2019.

4. بعد إجراء مشاورات مع جميع أعضاء اللجنة التنفيذية ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، تمّ تحديد تشكيلة الوفد، برئاسة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غ. كويفاس بارون (المكسيك)، على النحو التالي: رئيسة لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين السيدة أ. يركوف (صربيا)، عضو اللجنة التنفيذية السيدة أ. م. ميرغان كانوتي (السنغال) وأعضاء لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، السيد ن. باكو أريفاري (بنين) والسيد د. كارتر (نيوزيلندا). ورافق الوفد السيد ر. هويزنغا، مدير برنامج حقوق الإنسان في الاتحاد البرلماني الدولي وأمين لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. رافق الوفد أربعة من المترجمين الفوريين المعينين محلياً لضمان الترجمة الفورية من وإلى الإنجليزية والفرنسية والتركية.

5. يود الوفد أن يشكر السلطات المضيفة على تعاونها. شكر خاص إلى رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا ورئيسة المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي على جهودهم لضمان حسن سير البعثة، والتي استلزمت عقد اجتماعات في أنقرة (10-11 حزيران/ يونيو)، ديار بكر (12 حزيران/ يونيو) واسطنبول (13 حزيران/ يونيو). ومع ذلك، أعرب الوفد عن أسفه لأنه لم يكن من الممكن مقابلة بعض البرلمانيين الحاليين والسابقين من حزب الشعب الديمقراطي المحتجزين، كما طلب مراراً وتكراراً، الالتقاء بوزير الخارجية ووزير العدل.

6. التقى الوفد بالأشخاص التالية أسماؤهم:

- السلطات البرلمانية

- السيد مصطفى شنطوب، رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا
- السيدة رافزا كافاكشي كان، عضو البرلمان، ورئيسة المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي
- السيدة عريفي دوزكن بولات، عضو في البرلمان، وعضو في المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي*
- السيدة زينب يلديز، عضو في البرلمان، وعضو المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي*

- السلطات التنفيذية

- السيد جنكيز أونر، نائب وزير العدل
- السيد حسن بصري غوزيلوغلو، محافظ ديار بكر
- السيد سلجوق مزراكلي، رئيس بلدية ديار بكر

- السلطات القضائية

- السيد إنجين يلدريم، نائب رئيس المحكمة الدستورية

- الأحزاب السياسية

- أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى حزب العدالة والتنمية (AKP)، بما في ذلك نائبة رئيس مجموعة حزب العدالة والتنمية في البرلمان، والسيدة أوزليم زينجن، والسيدة أويا إيرونات، والسيدة زهرة تساكسينيليو بان، والسيد إبيوبكير بال، والسيد برهان كايتورك والسيد شيمس دينسل (النائب السابق)
- أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى حزب الشعب الجمهوري (CHP)، بما في ذلك نائب رئيس مجموعة حزب الشعب الجمهوري في البرلمان، والسيد إنجين أوزوك، والسيد أوتكو تشاكيروزر
- أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى حزب الشعب الديمقراطي (HDP)، بمن فيهم الرئيس المشارك لمجموعة حزب الشعب الديمقراطي في البرلمان، والسيدة بيرفين بولدان، والسيد هيشيار أوزوي
- أعضاء البرلمانات التي تنتمي إلى حزب الحركة الوطنية (MHP)، بما في ذلك نائب رئيس مجموعة حزب الحركة الوطنية في البرلمان، والسيد محمد ليفنت بولبول، والسيد إركان أكشاي

- أعضاء البرلمان المعنيون ومحاموهم وأفراد أسرهم

- السيدة بيرفين بولدان، عضو البرلمان
- السيد غارو بيلان، عضو البرلمان
- السيدة عائشة أكار باساران، عضو في البرلمان
- السيد هيشيار أوزوي، عضو البرلمان
- السيد بيردان أوزتورك، عضو البرلمان

- ممثلو المجتمع المدني وغيرهم

- السيد أوزتورك تركدان، رئيس جمعية حقوق الإنسان
- السيد كيرم ألتيبارماك، المحامي وعضو هيئة التدريس في جامعة أنقرة، كلية العلوم السياسية
- ممثلون آخرون للمجتمع المدني في ديار بكر وأنقرة
- أفراد أسر الضحايا الذين قتلوا في الهجمات الإرهابية

ب- الخطوط العريضة للحالات وشواغل اللجنة قبل البعثة

7. تمّ توجيه أكثر من 600 تهمة جنائية وإرهابية إلى أعضاء برلمان حزب الشعب الديمقراطي منذ 15 كانون الأول/ ديسمبر 2015، عندما تمّ تعديل الدستور للسماح برفع الحصانة البرلمانية بالجملة. تجري المئات من إجراءات المحاكمة ضد برلمانيين من حزب الشعب الديمقراطي، وبرلمانيين سابقين في جميع أنحاء تركيا. ما زال البعض

منهم يواجهون تهماً أقدم فيما يتعلق بمحاكمة اتحاد المجتمعات المحلية الكردستانية (KCK) التي استمرت لأكثر من ثماني سنوات، بينما يواجه آخرون تهم أكثر حداثة. وفي هذه الحالات، لم تُرفع الحصانة البرلمانية عنهم.

8. اعتباراً من أوائل نيسان/ أبريل 2019، ما زال 10 أعضاء سابقين في البرلمان محتجزين في ظل ظروف تقييدية تنطبق على المشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية ومدانين. وفقاً للمعلومات التي قدمها صاحب الشكوى، أصدرت المحاكم التركية حوالى 10 أحكام بالسجن ضد نواب سابقين وحاليين منذ انعقاد الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/ أكتوبر 2018). وقد ذكرت السلطات البرلمانية أنهم لم يتمكنوا من تأكيد هذا الرقم وطلبوا معلومات إضافية لمساعدتهم على إجراء تحقيقات مع السلطات المختصة.

9. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهم الموجهة إلى أعضاء حزب الشعب الديمقراطي في البرلمان لا أساس لها وتنتهك حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. يدعي صاحب الشكوى أن الأدلة المقدمة لدعم التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان تتعلق بالبيانات العامة والتجمعات والأنشطة السياسية السلمية الأخرى التي تمّ الاضطلاع بها تعزيزاً لواجباتهم البرلمانية وبرنامج الأحزاب السياسية. وتشمل هذه الأنشطة التوسط بين حزب العمال الكردستاني (PKK) والحكومة التركية كجزء من عملية السلام بين عامي 2013 و2015، والدعوة علناً لصالح الاستقلال السياسي، وانتقاد سياسات الرئيس أردوغان فيما يتعلق بالنزاع الحالي في جنوب شرق تركيا وعلى الحدود مع سوريا (بما في ذلك إدانة الجرائم التي ارتكبتها قوات الأمن التركية في هذا السياق). ويدّعي صاحب الشكوى أن هذه البيانات والتجمعات والأنشطة لا تشكل أي جريمة، وأنها تندرج في نطاق وحماية الحقوق الأساسية لأعضاء البرلمان بشكل واضح.

10. تتعلق أبرز القضيتين بالرئيسين المشاركين السابقين للحزب الديمقراطي الإسلامي، السيد صلاح الدين ديمرتاش والسيدة فيغن يوكسيكداغ، اللذين ما زالا رهن الاحتجاز. في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، أمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) بالإفراج الفوري عن السيد ديمرتاش بعد اكتشاف انتهاكات لحقوقه الأساسية. وخلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن تمديد فترة احتجاز السيد ديمرتاش قبل المحاكمة وعدم قدرته على المشاركة في الأنشطة البرلمانية "تشكل تدخلاً غير مبرر في حرية التعبير عن رأي الشعب ومع حق مقدم الطلب في الانتخاب وحضور البرلمان "وأنه" اتبع الغرض الخفي السائد المتمثل في خنق التعددية والحدّ من حرية النقاش السياسي ". لم تنفذ السلطات التركية قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لأنه لم يكن نهائياً بعد، حيث تمّ استئنافه من قبل كلا الطرفين في الدائرة الكبرى للمحكمة.

11. حُكم على السيدة يوكسكداغ في عدد من القضايا وما زالت تواجه عدة تهم وإجراءات. كانت محرومة من عضويتها في حزب الشعب الديمقراطي ومنعت من ممارسة أيّ أنشطة سياسية وفقاً لإدانة المحكمة. قدمت مراقبة

محاكمة الاتحاد البرلماني الدولي تقريرها النهائي عن جلسات الاستماع التي حضرتها في محاكمة السيدة يوكسيكداغ في الفترة من أيلول/ سبتمبر 2017 حتى أيلول/ سبتمبر 2018 (وجلسة واحدة في قضية السيد ديمرتاش في كانون الأول/ ديسمبر 2017). بعد مراجعة ترجمة البيانات التي تدين السيدة يوكسيكداغ، وجدت مراقبة المحاكمة في الاتحاد البرلماني الدولي أن أدلة الادعاء المقدمة ضد السيدة يوكسيكداغ "يبدو أنها تقع مباشرة ضمن حقها المشروع في التعبير عن آرائها، وهي تؤدي واجبها في لفت الانتباه إلى هموم أولئك الذين تمثلهم ". وخلص التقرير إلى أن احتمال حصول السيدة يوكسيكداغ – والسيد ديمرتاش – على محاكمة عادلة بعيد المنال وأن الطبيعة السياسية لكلتا المحاكمات كانت واضحة. أوصت المراقبة بأن يتضامن الاتحاد البرلماني الدولي مع أعضاء البرلمان السابقين ويبقى على دراية بمواصلة مراقبة الإجراءات قدر الإمكان.

12. توصلت مراجعة داخلية لـ 12 قراراً قضائياً صادراً ضد أعضاء حزب الشعب الديمقراطي إلى استنتاجات مماثلة. وخلصت إلى أنّ السلطة القضائية في تركيا، من المحاكم الابتدائية إلى مستوى المحكمة الدستورية، تجاهلت تماماً قانون السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والحكم الرئيسي للمحكمة الدستورية التركية فيما يتعلق بحرية التعبير عند تقييم ما إذا كان الرأي يشكل دستورياً تحريض على العنف أو على إحدى الجرائم الأخرى التي اتُهم بها أعضاء البرلمان. وأظهرت المراجعة أنّ الافتراض بالذنب استخدم من قبل المحاكم وأنه تمّ تطبيق قيود وعقوبات أشد على أعضاء البرلمان بسبب واجباتهم ونفوذهم الخاص، على عكس الحماية الخاصة التي يوفرها القانون الدولي للتعبير السياسي من قبل الشخصيات العامة والسياسية. وبينت المراجعة كذلك أن تفسير قوانين مكافحة الإرهاب من قبل المحاكم التركية كان تعسفياً ولا يمكن التنبؤ به. تمّ تفسير الخطب والأفعال المماثلة بشكل مختلف تماماً من قبل محاكم مختلفة أو حتى في القرار نفسه الصادر عن المحكمة نفسها.

13. تنكر السلطات التركية بشدة كل هذه الادعاءات. لقد استندت إلى استقلال القضاء وضرورة الردّ على تهديدات الأمن/ الإرهاب والتشريعات المعتمدة في ظل حالة الطوارئ لتبرير مشروعية التدابير المتخذة. لقد قدمت معلومات مفصلة حول "التعديل الدستوري المؤقت" الذي أجراه البرلمان فيما يتعلق بالحصانة البرلمانية في أيار/ مايو 2016 لمقاضاة البرلمانيين من جميع الأحزاب. لقد أكدوا أنه لا يوجد *"مطاردة ساحرة لحزب الشعب الديمقراطي"* في تركيا؛ وأن البرلمانيات لسن مستهدفات على وجه التحديد؛ لا توجد مشكلة كردية في تركيا ولا يوجد صراع حالي في جنوب شرق تركيا؛ ومع ذلك، تواجه تركيا مشكلة إرهاب على مستويات متعددة تشمل حزب العمال الكردستاني و "امتداداته"؛ أن حزب الشعب الديمقراطي لم يشجب علناً الأنشطة العنيفة لحزب العمال الكردستاني؛ أن أعضائه، بما في ذلك أعضاء البرلمان، أدلوا بالعديد من البيانات لدعم حزب العمال الكردستاني و "تفرعاته"؛ وأنهم حضروا جنازات الانتحاريين التابعين لحزب العمال الكردستاني ودعوا الناس للنزول إلى الشوارع، مما أدى إلى

وقوع حوادث عنف مع سقوط ضحايا من المدنيين؛ وأن هذا لا يندرج ضمن الحدود المقبولة لحرية التعبير؛ وأن المحكمة الدستورية توصلت إلى مثل هذه الاستنتاجات في ثلاث قضايا وأنه، في حالات أخرى، لم تستنفد بعد سبل الانتصاف المحلية؛ يجب احترام استقلال القضاء وسيادة القانون في تركيا.

ج. المعلومات التي تمّ جمعها خلال البعثة

1. محادثات السلام وانهيارها وتجدّد العنف

14. أخبرت السلطات التركية مراراً وفد الاتحاد البرلماني الدولي بأنّ الحكومة كانت تشن معركة ضد الإرهابيين، أي حزب العمال الكردستاني، الذي تحمّله مسؤولية أعمال العنف الهائلة في السنوات الـ 35 الماضية التي خسر خلالها حوالى 50000 شخص حياتهم. قدمت السيدة أويا إيرونات، وهي عضو في حزب العدالة والتنمية، للوفد سرداً مؤثراً لكيفية قتل ابنها في عام 2008 في هجوم لحزب العمال الكردستاني في ديار بكر. وأبلغت السيدة عريفة بولات دوزغون، وهي أيضاً برلمانية من حزب العدالة والتنمية، الوفد كيف شاهدت مذبحة ارتكبها حزب العمال الكردستاني. قال كلا عضوين في البرلمان إن حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا قد أخذ قسراً أطفالاً من عائلاتهم ودربهم ليصبحوا جزءاً من المنظمة. إذا قُتل طفل في قتال، فستصبح أسرته عدواً للحكومة، مما يؤدي إلى حدوث حلقة من الكراهية والعنف. أكّد العديد من أعضاء البرلمان من حزب العدالة والتنمية من جنوب شرق تركيا أنهم هم أنفسهم تعرضوا للتهديد من قبل حزب العمال الكردستاني في دوائرهم الانتخابية وأعاقوا عملهم السياسي.

15. بين عامي 2013 و2015، كانت هناك محادثات مباشرة وغير مباشرة بين مسؤولي الدولة الأتراك وزعيم حزب العمال الكردستاني، السيد عبد الله أوجلان. استمرت المحادثات حتى 5 نيسان/ أبريل 2015 على شكل اجتماعات "وفد عمرة"، والتي شملت، من بين أمور أخرى، السيد صلاح الدين ديمرتاش والسيدة بيرفين بولدان (وكلاهما كان أول عضوين في الحزب الديمقراطي المسيحي ثم حزب الشعب الديمقراطي). وفرت المحادثات، التي جرت بموافقة الحكومة التركية، منبراً للحوار لمناقشة الخطوات اللازمة لإنهاء الصراع المسلح ولتعزيز إطار دستوري وتشريعي جديد لتركيا. كجزء من عملية السلام، أنشأت الحكومة مجلس الحكماء وأنشأت لجنة عملية التفاوض تحت رعاية الجمعية الوطنية الكبرى. أثناء عملية السلام، أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار وأوقفت الحكومة التركية عملياتها الأمنية ضد حزب العمال الكردستاني.

16. على الرغم من أن جميع المحاورين قد أكدوا على أهمية المحادثات بأنفسهم، فقد قدم كلا الجانبين أسباباً مختلفة للغاية لانهيارها. أكد المتحالفون مع الحكومة أن حزب العمال الكردستاني قد حمل السلاح مرة أخرى، وبالتالي انتهكت روح المحادثات. وفي هذا الصدد، صرحت رئيسة المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي أن عملية السلام شكلت فرصة عظيمة وأن السلطات قد اتخذت خطوات واعدة للغاية. ومع ذلك، فإن حزب العمال الكردستاني، بالتحالف مع حزب الشعب الديمقراطي، وضع حداً للمفاوضات من خلال اللجوء إلى العنف. وقالت إن الصورة المقدمة من قبل حزب الشعب الديمقراطي والواقع على الأرض كانت في كثير من الأحيان مختلفة جداً. على النقيض من ذلك، أخبر محاورو حزب الشعب الديمقراطي الوفد أن المحادثات كانت مجرد وسيلة للرئيس أردوغان للحصول على دعم الأتراك من أصل كردي، لكن عندما أدرك أن حزب الشعب الديمقراطي كان يحظى بتقدير كبير للتقدم المحرز، قرر سحب دعمه من العملية. وفي هذا الصدد، أخبر حزب الشعب الديمقراطي الوفد أن الانتخابات البرلمانية في حزيران/ يونيو 2015 كانت نقطة تحول لأن حزب الشعب الديمقراطي تجاوز الحد الأدنى البالغ 10 بالمائة للدخول في الجمعية الوطنية الكبرى، وحصل على حوالى13 بالمائة من إجمالي المقاعد.

17. منذ نهاية عملية السلام، اندلع العنف مرة أخرى، تاركاً – بحسب المجموعة الدولية للأزمات – قرابة 2400 قتيل، ويتحمل الجانبان اللوم. بالإحباط من انتهاء محادثات السلام، في آب/ أغسطس 2015، أعلن أنصار الأكراد الحكم الذاتي الإداري المحلي لصور، وهي منطقة تاريخية في ديار بكر، وهي واحدة من عدة محاولات للحكم الذاتي في المدن والبلدات في جميع أنحاء المنطقة. أخبر الوفد ممثلون عن المجتمع المدني والحزب الديمقراطي أنّ الحكومة التركية ردت بحملة عنيفة. وفُرض حظر تجول شامل على عدة بلدات ومقاطعات في المنطقة، مع فرض حظر كبير على صور في الوقت الذي حاولت فيه قوات الأمن التركية طرد المسلحين الأكراد من المناطق الحضرية. صرح حاكم ديار بكر بأن على الدولة التدخل لأن إرهابيي حزب العمال الكردستاني حاولوا بدء حرب أهلية في صور بإقامة الخنادق والحواجز. نتيجة لأفعالهم قتل المئات من ضباط الأمن والمدنيين. وقال الحاكم إن المسؤولين عن ذلك يخضعون للمساءلة. وقال أيضاً إن أعضاء حزب الشعب الديمقراطي في البرلمان لم ينتقدوا تصرفات حزب العمال الكردستاني، بل كرسوا ذلك، بما فيها من خلال البيانات الصحفية.

18. أشار العديد من المحاورين إلى بدء حصار كوباني في سوريا من قبل الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) في أيلول/ سبتمبر 2014 كنقطة تحول، ونقطة النهاية المحتملة للمفاوضات. تقع مدينة كوباني بالقرب من الحدود التركية ومعظم سكانها من الأكراد. سيطرت على المدينة وحدات حماية الشعب (YPG)، التي تتألف في المقام الأول من الأكراد الذين تعتبرهم السلطات التركية منظمة إرهابية بزعم أنها تدعم حزب العمال الكردستاني، في تموز/ يوليو 2012 خلال الحرب الأهلية في سوريا. أثار بدء حصار كوباني على يد داعش دعوات تضامن

من قبل منظمات دولية مختلفة ومنظمات المجتمع المدني في عدد من المدن التركية من أجل حماية السكان المدنيين ومنع وقوع كارثة إنسانية. من بين المكالمات المختلفة، تمّ إرسال التغريدة التالية من حساب تويتر لمقر حزب الشعب الديمقراطي في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2014: "نداء عاجل لشعوبنا! دعوة عاجلة لشعوبنا من اللجنة التنفيذية المركزية لحزب الشعب الديمقراطي، والتي هي حالياً في جلسة! الوضع في كوباني مروّع للغاية، نحن ندعو شعبنا للخروج إلى الشوارع ودعم أولئك الموجودين بالفعل في الشوارع احتجاجاً على هجمات داعش وحظر حكومة حزب العدالة والتنمية المفروض على كوباني ". من المفهوم أنه تمّ إجراء مكالمات مماثلة أيضاً من قبل حزب العمال الكردستاني وجناحه الحضري المبلغ عنه، اتحاد المجتمعات المحلية الكردستانية. في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، أصدر مجلس اتحاد المجتمعات المحلية الكردستانية بياناً يدعو للمقاومة. ذكر ممثلو المجتمع المدني والسياسيون المنتخبون من ديار بكر أن السكان الأتراك من أصل كردي كانوا يتوقعون من الرئيس أردوغان أن ينقذ السكان الأكراد في كوباني أو على الأقل السماح لمؤيديهم الأكراد بالعبور إلى سوريا لتقديم المساعدة بأنفسهم. ومع ذلك، أغلق الرئيس أردوغان الحدود، ولم يتدخل كما هو مطلوب، وفي 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2014 أعلن أن كوباني على وشك السقوط. خلال الأيام التالية، أثناء الأحداث التي وقعت في ديار بكر والتي، وفقاً لممثلي المجتمع المدني وحزب الشعب الديمقراطي، بدأت بطريقة سلمية، تسللت الجماعات الإسلامية (أي "حزب الله الكردي" أو "حزب الله التركي") إلى الاحتجاجات ولجأت إلى العنف. قُتل نحو 50 شخصاً وجُرح كثيرون آخرون ودُمرت ممتلكات كثيرة. أخبر ممثلو حزب الشعب الديمقراطي والمجتمع المدني الوفد أن العديد من الضحايا كانوا من أنصار حزب الشعب الديمقراطي.

19. وأبلغت السلطات التركية الوفد أن دعوة حزب الشعب الديمقراطي كانت بمثابة تحريض على العنف، وهذا ما يفسر ما تلا ذلك في ديار بكر. لا يوافق العديد من ممثلي المجتمع المدني وبرلمانيين من حزب الديمقراطية الديمقراطي. أخبروا الوفد أن لوائح الاتهام وقرارات المحكمة ضد السيد ديمرتاش، بصفته رئيساً مشاركاً لحزب الشعب الديمقراطي، وآخرين كانت وراء التغريدة المذكورة أعلاه من مقر حزب الشعب الديمقراطي كدليل على عضوية المتهمين في حزب العمال الكردستاني/ ا تحاد المجتمعات المحلية الكردستانية ودليل على الاتهام بأن المشتبه بهم تصرفوا بناءً على أوامرهم، معتبرين أن دعوة حزب الشعب الديمقراطي تعكس الدعوة التي وجهها اتحاد المجتمعات المحلية الكردستانية وحزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، يبدو أن الادعاء لم يثبت أي صلة سببية بين بيان اتحاد المجتمعات المحلية الكردستانية ودعوة حزب الشعب الديمقراطي للتضامن مع كوباني في أيّ من الحالات. لم تسعَ المحاكم للحصول على أدلة ملموسة لإثبات أن أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية لحزب الشعب الديمقراطي قد تمّ إخطارهم وتمتثلوا لنداء اتحاد المجتمعات المحلية الكردستانية.

20. نظمت السلطات البرلمانية التركية اجتماعاً في ديار بكر بين الوفد وعدة أسر فقدت أفرادها بسبب أعمال العنف، لا سيما فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في ديار بكر في تشرين الأول/ أكتوبر 2014. وذكرت الأسر أنها تلقت تهديدات منذ وفاة أحبائهم. لقد ألقوا باللائمة في عمليات القتل هذه على حزب الشعب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني، واعتبروهما واحد ومتشابهين ومستعدين لقتل المارة الأبرياء وأنصار حزب العدالة والتنمية.

21. أخبر نواب حزب الشعب الديمقراطي الوفد بأن حزبهم قدم إلى الجمعية الوطنية الكبرى خمسة اقتراحات منفصلة لإنشاء لجنة تحقيق برلمانية من أجل التحقيق وتوضيح حوادث كوباني. وبحسب ما ورد رُفضت جميع هذه الاقتراحات من قبل الجمعية الوطنية الكبرى. علاوة على ذلك، زعموا أن الحكومة لم ترد على أي من 11 استفساراً برلمانياً لحزب الشعب الديمقراطي قدم منذ عام 2014 بشأن الحوادث.

22. أبلغ حزب الشعب الديمقراطي الوفد أنه كانت هناك المئات من الهجمات على مكاتب انتخابات حزب الشعب الديمقراطي في الفترة التي سبقت الانتخابات الوطنية في شهري حزيران/ يونيو وتشرين الثاني/ نوفمبر 2015 وأنّ أكثر من ألف من أعضائه قد تمّ احتجازهم في النصف الأخير من 2015 بعد القمع الحكومي رداً على تفجير سوروش في تموز/ يوليو 2015، والذي يُعتقد أنه تمّ تنفيذه من قبل مواطن تركي من أصل كردي له صلات مع داعش، وانهار وقف إطلاق النار بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني. في 18 أيار/ مايو 2015، وقعت هجمات بالقنابل على مكاتب حزب الشعب الديمقراطي في مدينتي أضنة ومرسين. ليس من الواضح من المسؤول عن هذه الهجمات، لكن البعض أشار إلى أن الجماعات القومية اليمينية المتطرفة التركية قد تكون متورطة فيها، بينما يزعم آخرون أن الرئيس أردوغان وغيره من كبار المسؤولين في الحكومة قد قدموا تحريضاً جزئياً ببيانات علنية تخلط حزب الشعب الديمقراطي مع حزب العمال الكردستاني، بدا أن عدداً من الهجمات كان رداً على أعمال حزب العمال الكردستاني. في 5 حزيران/ يونيو 2015، وقع هجوم بالقنابل على التجمع الانتخابي النهائي لحزب الشعب الديمقراطي في ديار بكر وأعقب ذلك قنبلة أخرى في 10 تشرين الثاني/ أكتوبر 2015 في مسيرة سلام في أنقرة، حضرها حزب الشعب الديمقراطي.

2. وضع الأكراد في تركيا

23. أخبر البرلمانيون من حزب العدالة والتنمية والحركة الشعبية العليا أنه قبل تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، لم يكن من الممكن القول في البرلمان "أنا كردي" أو استخدام اللغة الكردية. الآن كانت هناك حرية للتحدث والتعلم باللغة الكردية وكانت هناك قنوات تلفزيونية كردية، مكّن كل ذلك الأكراد من التعبير بحرية عن الهوية الكردية. وأضاف محافظ ديار بكر أنه يمكن استخدام اللغة الكردية في الحملات الانتخابية ولأغراض الإعلام.

كما سارع ممثلو حزب العدالة والتنمية إلى الإشارة إلى أن حزبهم كان يحصل على أكبر عدد من الأصوات من الأكراد، لكن حزب العدالة والتنمية كان حزباً لجميع الأتراك. كما أكدوا أنه في الانتخابات المحلية الأخيرة حصل حزب الشعب الديمقراطي على أكبر عدد من الأصوات من المقاطعات الغربية وليس من الجنوب الشرقي. في اعتقادهم، أظهر هذا أن الأشخاص الذين يعانون من الإرهاب رأوا أن حزب الشعب الديمقراطي لم يحدث فرقاً إيجابياً، على عكس حزب العدالة والتنمية الذي كان يوفر التنمية وتقديم الخدمات العامة بفعالية.

24. أشارت السلطات إلى "التركية" كمحرك حاسم في بناء الأمة التركية ورأت أن مسألة "الهويات العرقية" مثيرة للخلاف وتضعف الأمة الموحدة. رداً على استفسارات الوفد، أكدت جميع السلطات أنه لا توجد "قضية كردية"، وأن الدستور لا يميز، وأن جميع المواطنين الأتراك يعاملون على قدم المساواة وأن حوالى 83 مليون شخص في تركيا يشكلون دولة واحدة. أكد ممثلو حزب الحركة الوطنية على أنه لا أحد يحصل على التعليم بلغتهم الأم، مع كون كل التعليم المدرسي باللغة التركية، وأن هذا كان واقعاً لكل المجتمعات اللغوية في البلاد، وبالتالي لم يستهدف الأكراد بأي شكل من الأشكال.

3. محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/ يوليو 2016، عواقبها وتداعياتها

25. في 15 تموز/ يوليو 2016، قامت مجموعة من المسؤولين العسكريين، زُعم أنهم ينتمون إلى حركة غولن، بانقلاب فاشل للإطاحة بالحكومة التركية. تمّ قصف العديد من المباني، بما في ذلك الجمعية الوطنية الكبرى والمبنى الرئاسي، وتم إغلاق الطرق والجسور. خلال محاولة الانقلاب التي استمرت أقل من 24 ساعة، قُتل نحو 250 مدنياً وأصيب الكثيرون. بعد قمع الانقلاب، تمّ اعتقال واحتجاز عدد كبير من الأشخاص. في 20 تموز/ يوليو 2016، أعلن مجلس الوزراء التركي، برئاسة الرئيس، حالة الطوارئ. في 21 و22 تموز/ يوليو 2016، أخطرت السلطات التركية الأمم المتحدة ومجلس أوروبا بأنّ تركيا قد تقيدت ببعض التزاماتها بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. بموجب حالة الطوارئ، تمّ إصدار ما مجموعه 32 مرسوم قانون.

26. أُبلغ الوفد مراراً وتكراراً بالآثار الهائلة المترتبة على تنفيذ حالة الطوارئ والمراسيم التي أدت إلى طرد أكثر من 135 000 عامل في القطاع العام وما يقرب من 4400 من القضاة والمدّعين العامين وإغلاق العديد من منافذ الإعلام. لم تكن لجنة التحقيق في حالة الطوارئ، التي أُنشئت في أيار/ مايو 2017 لدراسة الشكاوى المتعلقة بتنفيذ هذه التدابير، فعالة إلى حد كبير، وفقاً للمتضررين بشكل مباشر، والذين أكدوا جميعاً على تعسف الإجراء. على الرغم من رفع حالة الطوارئ في 18 تموز/ يوليو 2018، اعتمد البرلمان التركي في 25 تموز/ يوليو 2018 القانون رقم 7145، "تعديلات على بعض القوانين وقوانين المراسيم"، التي تنص على أن الممارسات الهامة المنفذة

خلال حالة الطوارئ ستظل سارية لمدة ثلاث سنوات أخرى على الأقل. وشمل ذلك تمديد الاحتجاز لدى الشرطة لمدة 12 يوماً، وصلاحيات المحافظين لحظر أشخاص محددين من أماكن محددة، وإعلان حظر التجول وتقييد الاحتجاجات، والقيود المفروضة على ضمانات المحاكمة العادلة وإمكانية المزيد من الفصل من الخدمة لموظفي الخدمة المدنية.

27. تحدثت السلطات التركية مراراً وتكراراً عن تأثير الانقلاب الفاشل، من حيث الضحايا المباشرين وتداعيات مؤسسات الدولة التركية، التي تعتقد أن حركة غولن قد اخترقتها إلى حد كبير. أخبر حزب الشعب الديمقراطي وآخرون الوفد أن الجميع قد اتخذوا موقفاً فورياً ضد الانقلاب الفاشل. وأشاروا إلى أن الانقلاب الفاشل تمّ إحباطه في نفس المساء، ولم يشارك فيه سوى مجموعة صغيرة من الضباط وأنّ حالة الطوارئ والمراسيم اللاحقة كانت بمثابة رد فعل غير متناسب وتعسفي إلى حد كبير، استخدم في المقام الأول لتسوية الحسابات وإلغاء إخضاع مؤسسات الدولة التركية لإرادة الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية. أبرز بعض ممثلي المجتمع المدني أنه خلال أقل من 12 ساعة من الانقلاب الفاشل، تمّ توقيف 2500 قاضٍ، وفي البداية، في ظل حالة الطوارئ، لم يعد هناك حاجة لقضاة جدد لاجتياز الامتحان المطلوب مسبقاً. وقال نائب وزير العدل للوفد إنه من الصعب استبدال القضاة والمدّعين العامين المفصولين، لكنه أوضح أن السلطات تبذل كل ما في وسعها لتدريب بدلائهم بشكل صحيح. أخبر حزب الشعب الديمقراطي وآخرين الوفد أن العديد من القضاة والمدعين العامين الجدد هم أعضاء في حزب العدالة والتنمية، وأشاروا إلى أن جميع أعضاء محكمة النقض ومجلس الدولة قد تمّ فصلهم. ورأوا أنه لا يوجد قاض يعارض الرئيس أردوغان. حقيقة أن المحكمة الدستورية وجدت لصالح اثنين من الصحفيين في عام 2016 (قضيتي السيد كان دوندار والسيد إردم غول) كانت مجرد إرضاء لمجلس أوروبا، وبالتالي لم يكن لديها، في اعتقادهم، أي نتيجة موضوعية على المدى الطويل. وأشاروا إلى أن قرار المحكمة الدستورية تعرض لانتقادات علنية وقاسية بعد فترة وجيزة من قبل وزير العدل والرئيس، وذكر الأخير أنه "لم يقبل أو يحترم" قرار المحكمة الدستورية. في وقت لاحق، انتقدت المحكمة الابتدائية المحكمة الدستورية لتجاوزها حدودها القضائية، وبعبارة يبدو أنها تثير الملاحظات التي أبداها في وقت سابق الرئيس ووزير العدل. كان هذا مجرد مثال على عدة أمثلة تمّ ذكرها لإظهار وجود تدخل تنفيذي في عمل المحاكم.

28. أكد عدة ممثلين لمنظمات المجتمع المدني أن تركيا أصبحت، إلى حد كبير، بفضل التغييرات الدستورية التي أعقبت استفتاء نيسان/ أبريل 2017، نظاماً سلطوياً، ووضعت كل السلطة في يد الرئيس أردوغان، الذي كان أيضاً زعيماً لحزب العدالة والتنمية الحاكم. وذكروا أن المفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون، والمعروفة أيضاً باسم لجنة البندقية، والاتحاد الأوروبي قد أعربوا مراراً وتكراراً عن قلقهم بشأن احترام سيادة القانون في تركيا.

وأكدوا أيضاً أن المجلس الوطني الكبير يعاني من خلل وظيفي: فلم يقتصر الأمر على قيام النظام الرئاسي الجديد بتقليص الرقابة البرلمانية والوظائف التشريعية، ولكن الجمعية الوطنية الكبرى اعتمدت أيضاً تغييرات على نظامها الداخلي بحيث لم يعد يمثل الوزراء أمامها. تمّ استبعاد منظمات المجتمع المدني من عملية المشاورات التشريعية على مستوى اللجنة البرلمانية.

29. أخبر نائب وزير العدل الوفد أنه في أيار/ مايو 2019، أعلن الرئيس أردوغان عن حزمة إصلاحات قضائية تهدف، في جملة أمور، إلى زيادة الشفافية في الإجراءات القانونية، وتبسيط الإجراءات، وتيسير الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال استخدام تسوية المنازعات البديلة، وتعزيز احترام ضمانات المحاكمة العادلة.

30. أخبر ممثلو المجتمع المدني وحزب الشعب الديمقراطي الوفد أنهم كانوا متشككين بشأن الإصلاح، واستفسارهم بجدية، في ضوء الإصلاحات القضائية السابقة، ما إذا كان هذا سيؤدي إلى أي تغييرات لها حاجة ماسة في تشريعات مكافحة الإرهاب الحالية وكذلك التغييرات الدستورية. لتعزيز الاحترام الأفضل لحكم القانون، لا سيما بالنظر إلى ما يعتقدون أنه تدخل تنفيذي قوي في القضاء.

31. أبرز العديد من محاوري الحزب الديمقراطي التقدمي، ولا سيما في ديار بكر، نظام الأمناء الذين عينتهم الحكومة، والمعروف باسم *كايوم*، الذي كان قائماً في المنطقة منذ عام 2016 ليحل محل رؤساء بلديات حزب الشعب الديمقراطي المنتخبين حسب الأصول. قيل للوفد أنه في المجموع، استبدلت الحكومة 95 مجلس بلدية واعتقلت 100 رئيس بلدية للاشتباه في صلاتهم بحزب العمال الكردستاني. في حين تمّ سجن السياسيين المؤيدين للأكراد بتهم تتعلق بالإرهاب من قبل، إن تنصيب *الكايوم* في عام 2016 لم يسبق له مثيل لأنه استهدف للتمثيل المحلي مباشرة. تدعي الحكومة أن سياسة *الكايوم* كانت ضرورية بعد أن اجتاحت الاشتباكات الحضرية بين المسلحين المرتبطين بحزب العمال الكردستاني وقوات الأمن المنطقة في أعقاب انهيار محادثات السلام في عام 2015. وزعمت الحكومة أن المجالس التي يديرها حزب الشعب الديمقراطي قدمت الدعم لحزب العمال الكردستاني وأن المقاتلين استخدموا حفارات البلدية لبناء الدفاعات. علاوة على ذلك، أكدت الحكومة أن إدارة *كايوم* قد جلبت الخدمات التي تمس الحاجة إليها والمزيد من الأمن في المنطقة، وهو ما يتنافس عليه حزب الديمقراطية الديمقراطي، قائلة إن *الكايوم* لا يهتم سوى بتمثيل المخاوف المحلية ويتصرف ببساطة مثل المحافظين. كما أخبرت السلطات، بما في ذلك محافظ ديار بكر، الوفد أن إقالة رؤساء البلديات لم يستهدف حزب الشعب الديمقراطي فحسب بل حزب العدالة والتنمية أيضاً، وأن الاعتبار الوحيد للفصل هو ما إذا كان العمدة قد تصرف ضد القانون. وأكد آخرون أن بعض رؤساء البلديات في حزب العدالة والتنمية قد تأثروا أيضاً، ولكن فقط لأنهم قرروا عدم اتباع أوامر الرئيس أردوغان، من دون ارتكاب أي جريمة.

32. في 31 آذار/ مارس 2019، أجريت انتخابات محلية جديدة في تركيا وصوت العديد من الناخبين ليحلوا محل الأمناء الذين عينتهم الحكومة. ومع ذلك، في الجنوب الشرقي، بينما رفع حزب الشعب الديمقراطي صوته في بعض المقاطعات، فقد خسر أيضاً المقاطعات الرئيسية في شرناك وأوري وتونسيلي. لا يزال حزب الشعب الديمقراطي قادراً على الاحتفاظ بالسيطرة على غالبية المقاطعات في المنطقة، حيث تمّ تأمين ثماني مقاطعات بما في ذلك المناطق الحضرية المهمة في ديار بكر وماردين وفان. ومع ذلك، شارك العديد من المتحاورين مع حزب الشعب الديمقراطي قلقهم بشأن ما إذا كان سيتم السماح لحزب الشعب الديمقراطي بمواصلة إدارة البلديات التي فازوا بها في 31 آذار/ مارس 2019. تبين أن مخاوفهم مبررة عندما، في 19 آب/ أغسطس 2019، قرر وزير الداخلية إقالة ثلاثة من رؤساء البلديات في المنطقة، بمن فيهم عمدة حزب الشعب الديمقراطي في ديار بكر، الذي قابلهم الوفد. تمّ تعيين حاكم ديار بكر الذي عينته الحكومة، والذي التقى به الوفد أيضاً، كوصي.

4. العلاقة بين حزب الشعب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني

33. إن حزب الشعب الديمقراطي هو حزب قانوني، تمّ تشكيله في عام 2013 كتحالف للأكراد والأقليات القومية الأخرى والجماعات النسائية والخضراء وغيرها من اليسار السياسي. حاول حزب الشعب الديمقراطي أن يناشد جميع الأتراك، إلى جانب قاعدته الكردية التقليدية في جنوب وجنوب شرق تركيا، وأرسل العديد من مرشحي الأقليات العرقية إلى الانتخابات التشريعية الوطنية منذ إنشائها. ينظر برنامج حزب الشعب الديمقراطي إلى التاريخ البشري باعتباره "تاريخاً للنضال" في "البحث عن المساواة والحرية والعدالة" ويحثّ المجتمع على النضال ضد "القوى العنصرية والقومية والعسكرية والجنسية والمحافظة والمؤيدة للسوق". يكرس قسم خاص في برنامج الحزب لـ "المسألة الكردية" وحقوق الأقليات بشكل عام. لا يتغاضى بيان حزب الشعب الديمقراطي بأي شكل من الأشكال أو يدعو إلى استخدام العنف. يهدف حزب الشعب الديمقراطي إلى منع الدولة من فرض الهوية ويدعم حق الفرد في تطوير هويته وثقافته والأهم من ذلك كله لغته الأم "في إطار الحكم الذاتي". في حين أن بيان حزب الشعب الديمقراطي صامت نسبياً بشأن كيفية تحقيق تطلعات الأكراد للحكم الذاتي (من خلال الاستقلال أو الحكم الذاتي أو على الأقل اللامركزية القوية) فإنه يذكر تمكين الحكومات المحلية. كما يدعو البيان إلى التصديق على الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي.

34. أبلغت عدة سلطات تركية الوفد أن السيد أوجلان هو صاحب فكرة إنشاء حزب سياسي كردي. من وجهة نظرهم، كان للحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني علاقات طبيعية، حيث كان الأول هو الجناح السياسي للأخير. وقيل لذلك أن نواب الحزب الديمقراطي التقدمي كان في أذهانهم دائماً حزب العمال الكردستاني وأن المرشحين السياسيين لحزب الشعب الديمقراطي لم يتخذوا قراراتهم بأنفسهم. في هذا الصدد، قال

العديد من المحاورين الرسميين إن حزب الشعب الديمقراطي كان خائفاً من حزب العمال الكردستاني وأنه ملزم باتباع أوامره. علاوة على ذلك، قالوا إن هناك روابط عائلية قوية بين المنظمات ومن ثم ولاء، حيث يمكن لأفراد من العائلة نفسها العمل لصالح حزب الشعب الديمقراطي أو حزب العمال الكردستاني.

35. سأل الوفد الرئيسة المشاركة الحالية لمجموعة حزب الشعب الديمقراطي عمّا إذا كانت ستعرّف حزب العمال الكردستاني بأنه منظمة إرهابية. أجابت بأن النظر إلى ما يحدث في تركيا من منظور أمني بحت وتحديد هوية حزب العمال الكردستاني كإرهابي لن يحل المشكلة المتعلقة بحماية حقوق وهوية السكان الأكراد. وسارعت إلى الإضافة أن رفض وصف حزب العمال الكردستاني بأنه إرهابي كثيراً ما قدمته السلطات كدليل على أنك تدعم الإرهاب. وقالت إن حزب الشعب الديمقراطي لا علاقة له بحزب العمال الكردستاني وأنه يمكن حل "المسألة الكردية" من خلال التحدث إلى السيد أوجلان.

36. أبرز رئيس الجمعية الوطنية الكبرى أنّ جميع أعضاء البرلمان قد أقسموا على الالتزام بالدستور وقوانين البلد. وأكد في هذا الصدد أنه من المهم أن يكون السياسيون قدوة جيدة وأن ينقلوا رسالة السلام للأجيال الشابة. كان الموقف المشترك للسلطات التركية هو أن حزب العمال الكردستاني كان يعمل بشكل متزايد بطرق سياسية، من خلال حزب الشعب الديمقراطي، للحصول على مزيد من الدعم لجدول أعماله، بما في ذلك من قبل المجتمع الدولي. في هذا الصدد، سلطوا الضوء على مدى قدرة كل من حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على التلاعب بالرأي العام الدولي والمنظمات الدولية. وقال الرئيس إن جميع القضايا التركية المعروضة على لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لحقوق الإنسان للبرلمانيين تتعلق بأعضاء حزب الشعب الديمقراطي على الرغم من أن أعضاء آخرين في البرلمان كانوا أيضاً ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان. وأشار إلى أنهم لم يتواصلوا مع اللجنة. وقال إن حقيقة أن حالات حزب الشعب الديمقراطي قد قدمتها قيادة حزب الشعب الديمقراطي إلى اللجنة كحزمة واحدة تبين أنه كان قراراً حزبياً، وليس قراراً من الأفراد المعنيين. وأعرب عن اعتقاده أن هذا النهج يشهد على جهود الحزب لاستخدام جميع المنصات الدولية المتاحة لمنحى سياسي.

37. رداً على سؤال من الوفد حول سبب عدم إغلاق السلطات لحزب الشعب الديمقراطي إذا كانت تعتقد أنه يعمل مع حزب العمال الكردستاني، أجابوا بأن أسلاف حزب الشعب الديمقراطي قد أغلقوا لهذا السبب ولكنهم اعتبروا الآن أنه من الأنسب التركيز على المسؤولية الفردية لأعضاء الحزب في حالة انتهاك القانون. في هذا الصدد، ذكروا أيضاً أن أعضاء البرلمان من حزب الشعب الديمقراطي قد سمعوا في بعض الأحيان وشوهدوا وهم يدلون بتصريحات تتجاوز بيان حزبهم.

5. تفسيرات مختلفة لنطاق حرية التعبير

- مقدمة

38. ذكرت السلطات التركية أنه من الضروري حماية حقوق الإنسان للبرلمانيين ولكن من المهم، إن لم يكن أكثر أهمية، حماية حقّ المواطنين في الحياة. تزامنت بعض السلطات التركية مع الأعمال الإرهابية التي ارتكبها داعش في العالم الغربي من أجل التماس تفهم ودعم أكبر من الوفد لوجهة نظرهم القائلة بأن الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً للمجتمع التركي ويجب مكافحته بشدة. سلطت العديد من السلطات التركية، بما في ذلك رئيس الجمعية الوطنية الكبرى، الضوء على أن تركيا وجدت نفسها في قلب منطقة عدم الاستقرار، لا سيما بسبب الحرب المستمرة في سورية وظهور منظمات إرهابية جديدة، مثل وحدات حماية الشعب (YPG)، الجناح السوري المزعوم لحزب العمال الكردستاني، ووصول 3.5 مليون لاجئ سوري إلى تركيا. وذكر المتحدث أن تركيا تعمل على تعزيز السلام في بلده والمنطقة والعالم ككل، من خلال محاربة الإرهاب واستخدام قنوات الدبلوماسية المتعددة الأطراف لإيجاد حلول ملموسة وطويلة الأجل. كما قال بعض أعضاء حزب العدالة والتنمية في البرلمان إنه في الوقت الذي لا يُسمح فيه لعضوات حزب العدالة والتنمية بارتداء الحجاب، فإنهن لا يوافقن على معاملتهن، ولكن دائماً بسلام، على عكس حزب الشعب الديمقراطي الذي يلجأ إلى العنف.

39. ذكرت السلطات التركية أن اتهامات الإرهاب ضد أعضاء حزب الديمقراطية من أعضاء البرلمان يمكن أن تستند إلى مجموعة متنوعة من الأنشطة، مثل الخطب وحضور الجنازات والمساعدة الملموسة لأعضاء حزب العمال الكردستاني. أخبر نواب حزب الشعب الديمقراطي الوفد أن أعضاء البرلمان من حزب الشعب الديمقراطي يواجهون تهماً ومحاكمة بسبب دفاعهم عن آرائهم السياسية، على سبيل المثال لمجرد قولهم "كردستان" أو "أوجلان المحترم" أو للاحتجاج على عزل الأخير في السجن.

40. أشارت السلطات التركية إلى الحالة الملموسة لعضو حزب الشعب الديمقراطي في البرلمان السيد ساريديالز، الذي اتُّهم "بتزويد منظمة إرهابية بالأسلحة" على أساس تقارير تفيد بأنه ثبت في كانون الثاني/ يناير 2015 أنه كان يعتزم إرسال الأسلحة إلى وحدات حماية الشعب، وكان يقود سيارته إلى سيلانبار التي اشتراها من اثنين من المشتبه بهم ثم سجلت باسمه. ومع ذلك، أخبر نواب حزب الشعب الديمقراطي الوفد أنه لم يكن هناك شيء في لائحة الاتهام ضد السيد ساريديلدز، مشيراً إلى أنه نقل الأسلحة المزعومة لمقاتلي حزب العمال الكردستاني أو وحدات حماية الشعب.

- فشل مزعوم في إدانة عنف حزب العمال الكردستاني

41. كانت هناك ملاحظة متكررة قدمتها السلطات وهي أن حزب الشعب الديمقراطي لم يدين تصرفات حزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، فإن حزب الشعب الديمقراطي قد أتاح وثائق تُظهر أن الحزب ندّد في مناسبات عديدة بأعمال عنف محددة ارتكبها حزب العمال الكردستاني. صرح الرئيس المشارك لمجموعة حزب الشعب الديمقراطي للوفد أن الحزب يدين كل أعمال العنف، بما في ذلك من قبل حزب العمال الكردستاني وضد الجنود الأتراك.

- حضور جنازات أعضاء حزب العمال الكردستاني

42. طوال البعثة، أكدت السلطات التركية أن أعضاء حزب الديمقراطية التقدمي حضروا جنازات "إرهابيي حزب العمال الكردستاني"، وأن هذا يدل بوضوح على وجود تقارب قوي بين المنظمتين. أشارت السلطات إلى العديد من الأمثلة الملموسة، مثل قضية عضو حزب الشعب الديمقراطي في البرلمان توبا هيزر، التي حضرت في 22 شباط/ فبراير 2016 جنازة أحد أعضاء حزب العمال الكردستاني الذي قام بتفجير سيارة في أنقرة قبل أيام في 17 شباط/ فبراير، مما أسفر عن مقتل 39 شخصاً. استهدف الهجوم الانتحاري حافلات تقل أفراداً عسكريين أثناء انتظارهم لحركة المرور في شارع مزدحم في قلب حي كانكايا الحكومي، على بعد دقائق من الجمعية الوطنية الكبرى. وأعلنت جماعة صقور الحرية الكردستانية (TAK)، وهي جماعة مرتبطة بحزب العمال الكردستاني، مسؤوليتها عن الهجوم بعد أيام، ووصفته بأنه هجوم انتقامي على قتل مواطنين في مقاطعة سيزري جنوب شرق تركيا. وأُفيد أن الجمهور غاضب من قرار السيدة هيزر بحضور الجنازة. بالإضافة إلى هذا وغيرها من الأمثلة المحددة، ذكرت العديد من السلطات أنه في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، هدد السيد ديمرتاش، الرئيس المشارك للحزب الديمقراطي الاشتراكي آنذاك، أعضاء الحزب الذين لم يحضروا جنازات أعضاء حزب العمال الكردستاني بالتحقيق والتهم التأديبية المحتملة.

43. أخبر أعضاء البرلمان من حزب الشعب الديمقراطي أن حضور هذه الجنازات له ما يبرره، أو حتى أنه مطلوب، من أجل تقاسم الألم الذي عانت منه أسر المتوفين، بغض النظر عن أفعالهم، على أن يكون مفهوماً "أنّه يلغى الحكم على الناس الموتى". وبالتالي، لم يكن المقصود من الحضور أن يكون مبرراً لأعمالهم، لأن حزب الشعب الديمقراطي كان ضد استخدام أي شكل من أشكال العنف. أكّد نواب حزب الشعب الديمقراطي أن أعضاء حزب العدالة والتنمية قدموا تعازيهم لعائلات الذين توفوا في دوائرهم الانتخابية. وأشار نواب حزب الشعب الديمقراطي أيضاً إلى أنّ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذكرت أن حضور هذه الجنازات ليس جريمة.

- الإطار التشريعي

44. قال رئيس إدارة حقوق الإنسان بوزارة العدل للوفد إن تركيا ليس لديها تشريعات مختلفة عن البلدان الأوروبية عندما يتعلق الأمر بحرية التعبير وأن هذا الحق الأساسي محمي بالكامل في تركيا.

45. يتألف قانون تركيا لمكافحة الإرهاب في الوقت الحالي من قانونين منفصلين: قانون العقوبات التركي (القانون رقم 5237) وقانون مكافحة الإرهاب (رقم 3713). أُبلغ الوفد بالمضامين الدقيقة للقوانين بقدر ما يكون لها تأثير على حرية التعبير. وقد أخبر الوفد محامي حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الوفد مراراً وتكراراً أن المادة 1 من قانون مكافحة الإرهاب تعرّف الإرهاب بطريقة واسعة وغامضة، من دون إدراج عنصر العنف. كما أن المادة 2 من القانون نفسه صيغت بطريقة غامضة للغاية وتقدم تعريفاً غير مباشر للعضوية في منظمة غير قانونية. وبالمثل، فإن المادة 7 (2)، تحظر نشر الدعاية لمنظمة إرهابية. كما أخبر المحاورون الوفد أن قانون العقوبات (القانون رقم 5237) قد تمت صياغته بحيث أصبح قانون مكافحة الإرهاب غير ضروري في الواقع، مع المادتين 220 (6-8) و314 (3) حول العضوية (غير المباشرة) في منظمة غير قانونية التي تثير قلقاً خاصاً.

46. في عام 2013، عدّلت تركيا بعض قوانينها بهدف معلن وهو ضمان احترام أفضل لحرية التعبير. ومع ذلك، شارك العديد من المحاورين قلقهم مع الوفد من أن المادة 301 من قانون العقوبات بشأن تشويه سمعة الأمة التركية، على الرغم من السوابق القضائية الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمادة 125 المتعلقة بالتشهير الجنائي لا تزال سارية، وأن العديد من مواد قانون العقوبات المعدلة لا تزال عرضة للإساءة، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من الانتهاكات المحتملة للحق في حرية التعبير. وهذه شملت المادة 215 على الاشادة بجريمة أو مجرم والمادة 318 على ثني الجمهور عن الخدمة العسكرية. ضمنت التعديلات على المادة 6 (2) من قانون مكافحة الإرهاب بشأن طباعة أو نشر إعلانات أو بيانات المنظمات الإرهابية و7 (2) بشأن نشر دعاية لمنظمة إرهابية أن البيانات التي تشكل إكراهاً أو عنفاً أو تهديدات فقط هي التي تخضع للمقاضاة بموجب هذه الأحكام. مع ذلك، وعلى الرغم من أن التعديلات ضيقت نطاق الجرائم، إلا أن النص الجديد كان لا يزال واسعاً للغاية حيث أنه يتضمن المفاهيم الغامضة المتمثلة في الإكراه والتهديد دون تحديد صلة بالعنف.

47. منعت تعديلات 2013 أيضاً استخدام هذه المواد وبعض الجرائم بموجب قانون الاجتماعات والمظاهرات لاستخدامها بالاقتران مع المادة 220 (6) من قانون العقوبات بشأن ارتكاب جريمة باسم منظمة إرهابية، والتي سمحت بمعاقبة الأشخاص كما لو كانوا أعضاء في منظمة إرهابية. على الرغم من أن هذا التعديل كان موضع ترحيب، إلا أنه لم يعالج المشكلة الأوسع نطاقاً المتمثلة في الملاحقات القضائية لعضوية منظمة إرهابية بموجب المادة 314 من قانون العقوبات أو الأحكام الأخرى ذات الصلة. وقال العديد من المحاورين للوفد إن قانون العقوبات

التركي لا يتضمن تعريفاً قانونياً لما يشكل المنظمات المسلحة والجماعات المسلحة ولا جريمة العضوية. وأكدوا أن الافتقار إلى التعاريف القانونية قد فتح الباب أمام التعسف وإساءة المعاملة وأن الصياغة الغامضة للأحكام الجنائية المتعلقة بأمن الدولة والإرهاب وتفسيرها الواسع بشكل مفرط من قبل القضاة والمدعين العامين الأتراك جعل جميع منتقدي الحكومة ضحايا محتملين للمضايقات القضائية.

48. وفي هذا الصدد، أخبر ممثلو المجتمع المدني ومحامو حقوق الإنسان وأعضاء المعارضة السياسية الوفد أن القيود الحالية المفروضة على حرية التعبير تشكل تهديداً حقيقياً للديمقراطية في تركيا، حيث تعتمد السلطات، على سبيل المثال، على تشريع لا مبرر له. يقيّد الاجتماعات ويعاقب على الإهانات للأمة التركية والرئيس ونشر الدعاية الإرهابية. وفقاً لأحد محامي حقوق الإنسان، كان غموض القانون الجنائي التركي واحداً من أكبر الجناة. أظهرت دراسة حول تنفيذ (1992-2007) في تركيا للسوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مجال حرية التعبير أنّ الأحكام القانونية المحلية قد تحسنت بعض الشيء، بما في ذلك التعديلات التالية التي صدرت في عام 2013، لا سيما في قانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب، ولكن هذا الجهاز القضائي قد وجد طرقاً أخرى، بالاعتماد على قوانين أخرى، لمعاقبة الممارسة المشروعة لحرية التعبير. وقال إنه من الصعب جداً في كثير من الأحيان معرفة الخطاب الذي سيؤدي إلى اتخاذ إجراءات جنائية وبموجب الأحكام القانونية. كما أشار في هذا الصدد إلى أن ما تقوله اليوم قد يجعلك في السجن ست سنوات من الآن وأنه، بالمثل، قد يتم توقيفك الآن بسبب ما قلته قبل ستّ سنوات. وبالمثل، كان هناك تنوع كبير في الأحكام، مع وقائع وظروف مماثلة أدت إلى نتائج قضائية مختلفة للغاية. وقال للوفد إنه في عام 2016 وحده، تمّ التحقيق مع 468000 شخص بموجب المادة 214 من قانون العقوبات لمشاركتهم في منظمة إرهابية، و38000 شخص لإهانتهم الرئيس و214000 شخص لقيامهم بالدعاية الإرهابية. أكد محامي حقوق الإنسان في قضية السيد ديمرتاش، الذي لم يخضع لأي إجراءات قانونية في البداية ثم واجه فجأة، في غضون أربعة أشهر، عشرات القضايا الجنائية. على الرغم من أن أيّاً منها لم يكن حول قيادة أو عضوية مجموعة إرهابية، فقد جمعت السلطات 31 ملفاً لتوضيح حجة أنه، عند جمعها، ظهرت هذه العضوية.

49. قيل للوفد في عدة مناسبات عن عريضة السلام "لن نكون طرفاً في هذه الجريمة"، والتي تمّ توقيعها في البداية من قِبل 1128 أكاديمياً ونمت إلى 2020 في الأسابيع التي أعقبت إصدارها في كانون الثاني/ يناير 2016. طالبت بوصول مراقبين وطنيين ودوليين مستقلين إلى المناطق الكردية التي ارتكبت حكومة تركيا فيها انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة ودعت إلى سلام دائم. ومنذ ذلك الحين، تعرض الموقعون لسلسلة من الإجراءات، بما في ذلك التحقيقات الجنائية والإدارية، والاحتجاز، والفصل، وإلغاء جوازات سفرهم.

50. أخبر نواب حزب الشعب الجمهوري الوفد أن القيود المفروضة على حرية التعبير لا تستهدف بالتحديد نواب حزب الشعب، وأن نواب حزب الشعب الجمهوري، وبشكل أعم أي شخص يعارض الحكومة، يواجهون أعمال انتقامية. وذكروا حالة عضو البرلمان السابق في حزب الشعب الجمهوري إرين إردم، الذي كان قد قُبض عليه في حزيران/ يونيو 2018 بتهمة الإرهاب فيما يتعلق بتورطه المزعوم مع حركة غولن. حسب نواب حزب الشعب الجمهوري، فقد ظل في عزلة لفترة طويلة. أعيد اعتقاله فوراً بناءً على طلب المدعي العام بعد أن قررت المحكمة في كانون الثاني/ يناير 2019 إطلاق سراحه في انتظار المحاكمة. ووفقاً لحزب الشعب الجمهوري، فإن زميلهم السابق كان رهن الاعتقال في غياب أي دليل ملموس جاد، بالنظر إلى أن السلطات اعتمدت على شاهد مجهول قال إن أقواله صدرت تحت الإكراه. وأشاروا أيضاً إلى أنّ الاتهامات كانت غير منطقية. كتب السيد إيردم كتاباً في عام 2016 ينتقد فيه أيديولوجية وأنشطة حركة غولن.

51. تحدث الوفد أيضاً عن القضايا التي كانت فيها حرية التعبير محل خلاف مع المحكمة الدستورية. قيل للوفد إن المحكمة أخذت في كامل الاعتبار السوابق القضائية ذات الصلة للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وكان النهج العام للمحكمة الدستورية هو أن البيانات التي تحرض على العنف هي وحدها التي يُعاقب عليها. كان نواب حزب الشعب الديمقراطي أحراراً في دعم نفس أفكار حزب العمال الكردستاني. كان السؤال الرئيسي هو ما إذا كانوا سيذهبون إلى العنف. أكدت المحكمة أن القضايا المعروضة عليها غالباً ما تكون معقدة. في قضية السيد ديمرتاش المحددة، وجدت المحكمة أن أفعاله كانت خارج نطاق الحماية لأنه كان قد حرض على العنف، مع إشارة خاصة إلى تغريدة مرسلة من مقر حزب الشعب الديمقراطي في تشرين الأول/ أكتوبر 2014. من ناحية أخرى، فإن المحكمة وجدت أن حظر كتاب السيد أوجلان يشكل انتهاكاً لحريته في التعبير، حيث كانت رسالته الرئيسية تركز على حلّ سلمي. وبالمثل، في العديد من الحالات الأخرى التي لم يكن فيها تحريض على العنف، رأت المحكمة أن القيود المفروضة على الحقّ في حرية التعبير غير مقبولة.

52. ذكر نواب حزب العدالة والتنمية أن المعارضة تتمتع بالكامل بحريتها في التعبير في الجمعية الوطنية الكبرى وأنها كثيراً ما تهاجم الحكومة ونواب حزب العدالة والتنمية على نحو خطير، مشيرين إليهم بوصفهم "رؤساء" ونواب ووكالات إنفاذ القانون "المزعومة". ومع ذلك، ذكر نواب حزب العدالة والتنمية أن حرية التعبير في البرلمان لم تكن مطلقة. على سبيل المثال، أدت ملاحظة أدلى بها أحد أعضاء المعارضة في البرلمان قائلاً إن "أكثر مؤيدي غولن فعالية هو رئيس البرلمان" أدى إلى توقيع عقوبة تأديبية. رداً على القضية المحددة لعضو حزب الشعب الديمقراطي بالبرلمان جارو بايلان وادعائه أنه عوقب في البرلمان لممارسته حريته في التعبير، قالت رئيسة المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي إن استخدام الكلمات والعبارات المشينة التي تشوه الأمة لا يمكن السكوت عليها. اعترض

السيد بايلان على هذه القراءة للأحداث في البرلمان. كما أخبر الوفد أنه يواجه 14 قضية قانونية غير مبررة فيما يتعلق بممارسته المشروعة لحرية التعبير. لا يزال يتمتع بالحصانة البرلمانية لكنه يخشى أن تتم محاكمته بعد انتهاء ولايته، إن لم يكن قبل.

6. حرية التجمع

53. أثناء البعثة، ظهرت قضية حرية التجمع عدة مرات. أكد العديد من ممثلي المجتمع المدني ونواب الحزب الديمقراطي من أجل الديمقراطية أنه في مواجهة قمع الدولة، أصبحت المظاهرات شيئاً من الماضي. وفقاً لهم، لم يُسمح لهم سوى بتنظيم مظاهرة واحدة مناسبة، وهي في 1 أيار/ مايو 2019، منذ رفع حالة الطوارئ في تموز/ يوليو 2018. قالوا إن الوضع كان أسوأ في ديار بكر، حيث على سبيل المثال لم تعد "أمهات السبت" يستطعن التجمع. على الرغم من أن المحتجين لم يكونوا بحاجة إلى تصريح للتجمع، لكن عليهم فقط إبلاغ السلطات، إنما في الواقع كان الإذن يُطلب منهم دائماً ويُرفض بشكل منهجي.

54. مع ذلك، صرح حاكم ديار بكر بأنه لا توجد قيود لا مبرر لها على الحق في حرية التجمع. وأضاف أن هذا لا يعني أن أي تجمع مسموح به. وصرح بأنه "فقط لأنني عضو في البرلمان فهل هذا يسمح لي بالسير في ممر مروري كثيف أو أمام مبنى المحكمة، وبالتالي منع تنفيذ العمل القانوني؟" كما أشار إلى المظاهرات التي بدأت بشكل قانوني، ولكن بعد ذلك أصبحت عنيفة، مما يماثل ما حدث في باريس.

7. عدم وجود حوار بين المعنيين السياسيين داخل البرلمان وخارجه

55. قيل للوفد مراراً إنه كان هناك القليل من الحوار بين الأغلبية وأحزاب المعارضة. وهذا ينطبق على كل من الوضع في الجمعية الوطنية الكبرى والعلاقات على المستوى المحلي. على سبيل المثال، خلال زيارة الوفد إلى ديار بكر، اتضح أن عمدة حزب الشعب الديمقراطي في ديار بكر والحاكم الذي عينته الحكومة لم يعقدا اجتماعات منتظمة.

8. رفع الحصانة البرلمانية

56. في بعض اللحظات أثناء البعثة، أشار المحاورون إلى رفع الحصانة البرلمانية بالجملة في 20 أيار/ مايو 2016 عن أكثر من ربع أعضائها، وهو ما يثير قلق الاتحاد البرلماني الدولي. كررت السلطات البرلمانية موقفها القديم بأن الإجراء لم يستهدف بأي حال نواب حزب الشعب الديمقراطي، ولكنه استهدف آخرين، بمن فيهم برلمانيون من حزب العدالة والتنمية. ومع ذلك، ذكر حزب الشعب الديمقراطي رداً على ذلك، بينما يكون آخرون قد تأثروا، مع استثناء واحد فقط، تمّ اعتقال أعضاء حزب الشعب الديمقراطي فيما بعد وتلقوا العقاب. علاوة على ذلك،

من وجهة نظرهم، ساد نفس التعسف في الحالات التي رأى فيها نواب حزب الشعب الديمقراطي رفع الحصانة بسبب إهانتهم للرئيس، في حين أن تصريحات مماثلة من نواب آخرين لم تؤد إلى رد فعل.

9. الوصول إلى السجون

57. استفسر الوفد عن أسباب رفض السلطات التركية لطلبها زيارة العديد من نواب حزب الشعب الديمقراطي الحاليين والسابقين. وأوضح نائب وزير العدل أن أفراد أسر ومحامي المحتجزين يتمتعون بحقّ الوصول الكامل إلى السجن. ومع ذلك، لم تمنح تركيا زيارات السجون إلا للمنظمات الدولية عندما يكون عليها التزام قانوني في هذا الصدد. بيد أنه فهم طلب الوفد وتعهد بتقديمه إلى الوزير على وجه السرعة. ومع ذلك، لم يتلق الوفد أي ردّ في هذا الصدد أثناء البعثة.

10. مراقبة المحاكمة الأجنبية

58. في الاجتماع مع نائب وزير العدل، سعى الوفد للحصول على مزيد من التفاصيل حول الترتيبات المعمول بها لتسهيل وصول مراقبي المحاكمات الأجانب إلى محاكمة نواب البرلمان الحاليين والسابقين. وقال رئيس إدارة حقوق الإنسان بوزارة العدل إن المحاكمات مفتوحة للجمهور، لكن يمكن أن تكون الأسباب الأمنية أو القيود المادية سبباً للحد من الحضور. واقترح أنه على الرغم من عدم وجود حاجة للأجانب للحصول على إذن مسبق، فمن الأفضل إخطار الوزارة مسبقاً بمراقبة محاكمة مخططة حتى تتمكن الوزارة بدورها من إبلاغ المحكمة لضمان أولوية الوصول في حالة وجود قيود جسدية ذات صلة إلى قاعة المحكمة. واختتم حديثه في هذا الصدد بقوله إن أفضل طريقة للاتحاد البرلماني الدولي هي من خلال بعثة دائمة لتركيا في جنيف، وبالنسبة للآخرين مباشرة من خلال وزارة الخارجية التركية. واقترح أيضاً أن يشير الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المهتمين بحضور المحاكمات إلى مراقبيهم في مراسلاتهم مع السلطات التركية بوصفهم "زوار".

د. النتائج والتوصيات

59. يعرب الوفد عن تقديره البالغ لقيام البرلمان التركي، بفضل مشاركة رئيسه ورئيس المجموعة التركية، ببذل قصارى جهده لضمان حسن سير البعثة.

60. يدرك الوفد تماماً التحديات الأمنية الهائلة التي تواجهها تركيا. ويشمل ذلك الهجمات المميتة التي نفذها حزب العمال الكردستاني منذ الانهيار الرسمي لمحادثات السلام في تموز/ يوليو 2015. وقد أدى امتداد الحرب في سورية

إلى تعقد السياق الأمني المعقد بالفعل لتركيا، ومنذ عام 2015 أدت إلى سلسلة كبيرة من الهجمات الإرهابية المروعة التي تستهدف في الغالب مدن تركيا الكبرى. استهدفت العديد من هذه الهجمات، التي يُزعم أن داعش قد نفذتها، نشطاء موالين للأكراد. علاوة على ذلك، فإن محاولة الانقلاب في عام 2016 هزت الأمة في جوهرها وشكلت هجوماً مباشراً على النظام الدستوري التركي.

61. رغم أن هذه التحديات الأمنية المعقدة والهامة تستدعي اتخاذ إجراءات حاسمة، فإن الوفد يشعر بالقلق إزاء النهج الشاق الذي اتبعته حكومة تركيا في الرد. إن القرارات الضخمة والموجزة التي اتخذت في أعقاب محاولة الانقلاب لا تثير فقط أسئلة جادة حول الإجراءات القانونية الواجبة، بل تثير الشكوك حول نوايا السلطات الحقيقية في اتخاذ هذه الخطوات. ويدعو الوفد الحكومة إلى معالجة هذه الشواغل، بما في ذلك عن طريق تعديل الأجزاء ذات الصلة من القانون رقم 7145 (*تعديلات على بعض القوانين وقوانين المراسيم*) التي تنص على الممارسات الهامة المنفذة خلال حالة الطوارئ لتبقى سارية بالنسبة لآخر ثلاث سنوات على الأقل، ومن خلال ضمان أن لجنة التحقيق في حالة الطوارئ تقدم وسيلة انتصاف فعالة لأصحاب الشكوى.

62. يدين الوفد جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك الهجمات المميتة التي يشنها داعش وحزب العمال الكردستاني وغيرها في تركيا، ويعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي القيام بكل شيء لتحديد هوية مرتكبي هذا العنف وإلقاء القبض عليهم ومحاسبتهم في محكمة قانونية. ومع ذلك، يشدد الوفد على ضرورة أن تكون العمليات الأمنية التي تقوم بها السلطات التركية رداً على الأعمال أو التهديدات الإرهابية متناسبة ومتوافقة مع معايير حقوق الإنسان المعمول بها؛ يجب التحقيق في أيّ تجاوزات والمعاقبة عليها بشكل صحيح. في هذا الصدد، كما ذكر في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الصادر في آذار/ مارس 2018، وكذلك من قِبل آخرين، هناك قلق بشأن عدم وجود تحقيقات فعالة، والحصانة الممنوحة لقوات الأمن حتى عندما تكون موثوقة هناك دليل على حدوث انتهاكات – وهو موقف تحتاج السلطات إلى معالجته بشكل صحيح. وحيثما تتباين الآراء بشأن وقائع الأعمال العنيفة ومسؤوليتها، يعتقد الوفد أنه ينبغي القيام بكل شيء لإثبات الوضوح التام. في هذا الصدد، يعرب الوفد عن أسفه لأن الطلبات التي قدمها حزب الشعب الديمقراطي في الجمعية الوطنية الكبرى لإنشاء لجنة برلمانية للتحقيق فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 في سياق حصار كوباني يبدو أنه لم تتم دراستها.

63. تلقى الوفد تقارير منهجية ومفصلة عن عدم استقلال القضاء والتدخل التنفيذي في تركيا. ويرى الوفد أن هذه المصادر تردد تقارير مفصلة ونتائج قدمها مقررو الأمم المتحدة الخاصون المعنيون بحقوق الإنسان، ولجنة البندقية والاتحاد الأوروبي، وكذلك تقارير الاتحاد البرلماني الدولي السابقة. لذلك، يدعو الوفد السلطات إلى اتخاذ

تدابير فعالة لاستعادة الضمانات القانونية لضمان استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية وتعزيز مجلس القضاة والمدعين العامين. إن مثل هذه الخطوات لن توفر ضمانات أفضل فقط لإجراء المحاكمات ضد البرلمانيين الحاليين والسابقين من حزب الشعب الديمقراطي مع احترام الإجراءات القانونية الواجبة ولكن أيضاً تعزيز ثقة الجمهور في القضاء. يحرص الوفد على الاستماع من الحكومة إذا كانت تهدف إلى معالجة هذه الأمور من خلال أحدث إصلاح قضائي لها.

64. يدرك الوفد أنه تمّ إحراز تقدم كبير على مر السنين في تعزيز مطالب الحقوق الكردية. ومع ذلك، شهدت الفترة التي تلت محاولة الانقلاب رد فعل عنيف في هذا الصدد وقللت من احتمال حلّ القضايا المعلقة. ويدعو الوفد السلطات التركية إلى متابعة خطة إصلاح فعالة في هذا المجال، والتي ينبغي أن تنظر أيضاً في قضايا مثل اللامركزية وتعليم اللغة الأم الموسعة بما يتماشى مع الممارسات الجيدة في مثل هذه الأمور. كما يدعو الوفد المنظمات السياسية الكردية والمجتمع المدني إلى اتخاذ خطوات ذات مغزى للتعامل في هذه القضايا مع السلطات في سياق الإطار الدستوري والقانوني لتركيا.

65. يعرب الوفد عن أسفه لأنه لا يبدو أن هناك حواراً ذا مغزى بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الديمقراطي ويعتقد أن مثل هذه التبادلات ضرورية، ليس فقط للمساعدة في إحياء هذه المحادثات، ولكن أيضاً لتعزيز التفاهم المتبادل بشكل أفضل والاستعداد للعمل معاً لإيجاد حلول مشتركة لتحديات تركيا. ويشعر الوفد بالقلق أيضاً إزاء الخطوات التي قيل إنها اتخذت للحد من الوظائف التشريعية والإشرافية الشاملة للجمعية الوطنية الكبرى. يقترح الوفد أن يقدم الاتحاد البرلماني الدولي دعمه، في حالة اعتبار ذلك مفيداً، لتعزيز الحوار الأفضل في البرلمان ودراسة سبل تعزيز عمل مؤسسة البرلمان.

66. يشعر الوفد بقلق عميق لأن السلطات تعرض بشكل منهجي حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على أنهما متماثلان. من الواضح أن كلا المنظمتين تعتمدان إلى حد كبير على نفس قاعدة الدعم وتتابعان أهدافاً متماثلة. ومع ذلك، على النقيض من ذلك، فإن حزب الشعب الديمقراطي هو حزب سياسي قانوني لا يناصر بأي حال من الأحوال العنف للوصول إلى أهدافه. في الواقع، في عدة مناسبات، انتقد حزب الشعب الديمقراطي أعمال عنف محددة من قبل حزب العمال الكردستاني. حتى إذا قبل المرء الحجة القائلة إن حزب الشعب الديمقراطي قد يكون أكثر انتظاماً في رفضه العام لعنف حزب العمال الكردستاني، فإن هذا لا يعني أنه بفشله في ذلك، فإنه يتصرف في تحالف مع حزب العمال الكردستاني أو يدعمه. يرى الوفد في هذا الصدد أنه ينبغي التمييز بين المسؤولية الجنائية، من ناحية، والمسؤولية الأخلاقية والسياسية، من ناحية أخرى. وفي هذا السياق أيضاً، يعتقد الوفد أن التذرّع بقوانين مكافحة الإرهاب ليس هو السبيل للمضي قدماً في الاستجابة

لقرارات نواب حزب الشعب الديمقراطي لحضور جنازة أعضاء حزب العمال الكردستاني، مهما كان هذا الحضور الذي يستحق الشجب من الناحية الأخلاقية والسياسية. وعلى نفس المنوال، يشعر الوفد بالقلق إزاء الإجراء الذي لا يزال يتم استخدامه لإقالة رؤساء البلديات المنتخبين حسب الأصول الذين ينتمون إلى حزب الديمقراطية التقدمي بسبب قوة الاتهامات بأنهم متحالفون مع حزب العمال الكردستاني.

67. يشعر الوفد بقلق عميق إزاء الإطار القانوني الحالي الذي يحكم حرية التعبير في تركيا وكيفية استخدامه. يعترف الوفد بأنه تمّ إحراز بعض التقدم في عام 2013. ومع ذلك، فهو يرى أن الشواغل السابقة الطويلة الأمد التي عبر عنها الاتحاد البرلماني الدولي والمقررون الخاصون للأمم المتحدة المعنيون بحقوق الإنسان والمنظمات الدولية مثل لجنة البندقية والاتحاد الأوروبي، حول وجوب معالجة غموض واتساع أحكام مكافحة الإرهاب. ويشير الوفد إلى أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به لضمان صياغة التشريعات بدقة كافية لتمكين المواطنين الأتراك من التنبؤ، إلى درجة معقولة في هذه الظروف، بالتبعات القانونية لأفعالهم. وبالتالي، يجب مراجعة التشريعات الحالية وتحديد المفاهيم المستخدمة بشكل أوضح. ويشير الوفد في هذا الصدد إلى أنه بموجب القانون الدولي، يجب أن يكون أي تقييد لحرية التعبير ضرورياً تماماً لحماية الأمن القومي ويتناسب مع الهدف المشروع والمنشود. يجب ألا ينطبق تشريع مكافحة الإرهاب إلا على المحتوى أو الأنشطة التي تعني بالضرورة وبشكل مباشر استخدام العنف أو التهديد باستخدامه بغرض نشر الخوف وإثارة الإرهاب. لذلك، يدعو الوفد السلطات التركية إلى مراجعة وتعديل تشريعاتها في ضوء ذلك وضمان تطبيقها الموحد والعادل والمتوقع.

68. يرى الوفد أن تركيا تجتذبها اتجاهات مختلفة تمام الاختلاف من جانب القوى الإقليمية والعالمية مع استخدام نفوذها الخاص في الوقت ذاته لتعزيز المصالح التركية. لقد نشأ هذا الوضع بسبب وزن تركيا وموقعها الاستراتيجي، والتوترات والصراعات في المنطقة، وتكثيف الصراعات الإقليمية والعالمية على السلطة. يعتقد الوفد أنه نتيجة لهذه العوامل الخارجية ووضعها السياسي (بما في ذلك القضايا المعروضة في هذا التقرير)، تقف تركيا على مفترق طرق مع تداعيات كبيرة محتملة لمستقبل الديمقراطية في البلاد. يرى الوفد أنه من المهم الآن أن يخرج المجتمع الدولي لدعم القوى الديمقراطية في تركيا.

69. فيما يتعلق بحالة البرلمانيين الحاليين والسابقين في حزب الشعب الديمقراطي الذين نُظر في قضيتهم أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، لم يتلق الوفد أيّ معلومات محددة تشير إلى أن الإجراءات القانونية المتخذة ضد هؤلاء الأفراد كانت مبررة. ومع ذلك، كان من دواعي سرور الوفد أن تلقى تأكيدات من السلطات التركية، بما في ذلك وزارة العدل، بأن جميع المعلومات الضرورية على أساس قانوني والوقائع المقدمة لدعم الاتهامات الموجهة إلى نواب حزب الشعب الديمقراطي الحالي والسابق ستكون متاحة أمام اللجنة للسماح لها

بإجراء تقييم مستنير خاص بها. ويلاحظ الوفد في هذا الصدد أن مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي التركية لديها نسخة من التقرير الكامل مع جميع الادعاءات التي قدمها أصحاب الشكوى إلى اللجنة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان لكل من نواب حزب الشعوب الأصلية الحاليين والسابقين. يثق الوفد في أن مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي التركية ستشارك هذا التقرير مع جميع السلطات الوطنية ذات الصلة وتطلب مساعدتها لتزويد اللجنة بالمعلومات المحددة المشار إليها أعلاه. في هذا الصدد، يشير الوفد إلى أن اللجنة حريصة للغاية على إغلاق القضايا، كما فعلت في نيسان/ أبريل 2019، عندما اعتقدت أنه بناءً على معلومات محددة قدمتها السلطات التركية، لم يكن هناك حاجة إلى مزيد من الفحص فيما يتعلق بحالات معينة.

70. يعرب الوفد عن أسفه لعدم السماح له بزيارة أعضاء حزب الديمقراطية التقدمي الحاليين والسابقين المحتجزين، رغم أن طلبه قُدم مقدماً بوقت طويل. ويشير الوفد إلى أن هذا الوصول، وإن كان في شكل محدود وفي اللحظة الأخيرة، تمّ توفيره بمناسبة بعثة الاتحاد البرلماني الدولي إلى تركيا في عام 2014، وبالتالي يدل على أن السلطات التركية قد أظهرت مرونة في هذا الشأن.

71. أعرب الوفد عن تقديره للمناقشة التي جرت مع نائب وزير العدل بشأن مراقبي المحاكمات الأجانب، لكنه أعرب أيضاً عن أسفه لأنه على الرغم من أن المحاكمات علنية في تركيا، فإن السلطات التركية غير قادرة على ضمان وصول المحكمة إلى هؤلاء المراقبين. وفي هذا الصدد، يرى الوفد أنه نظراً للنفقات والوقت الكبير الذي يتكبده مراقبو المحاكمات الأجانب في القدوم إلى تركيا، ينبغي للسلطات أن تتصرف بحسم وسرعة أكبر لتلبية الطلبات في الوقت المناسب لمراقبة المحاكمة، بما في ذلك عن طريق توفير قاعة محكمة أكبر إذا لزم الأمر، وإيصال إجابة محددة وإيجابية لمراقبي المحاكمة الأجانب في وقت مبكر. وأشار الوفد إلى التزام نائب وزير العدل بتيسير دخول المراقبين لحضور المحاكمات المختلفة، شريطة أن يتم تقديم الطلبات عبر القنوات الدبلوماسية المناسبة.

جنيف، آب/ أغسطس 2019

هـ. الملاحظات المقدمة من السلطات

- **الاستجابات للّجنة التنفيذية – لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين – تقرير عن البعثة المشتركة إلى تركيا من رئيسة المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي (10 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)**

تواصل تركيا، التي تعد واحدة من أقدم الديمقراطيات في العالم، عملية إرساء الديمقراطية بتفان كبير لسنوات. منذ عام 2002، تسارعت عملية الإصلاح لتعزيز الديمقراطية بشكل ملحوظ وحتى وقت قريب، تمّ الترحيب بالإصلاحات وأشاد بها المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي والعديد من المؤسسات الدولية.

وتشكل سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان المبادئ الأساسية لدولة جمهورية تركيا. كدولة ذات سيادة وكدولة ديمقراطية تقوم على حكم القانون، تدرك تركيا جيداً أن الحكومة عليها واجب والتزام باتخاذ التدابير اللازمة لحماية مواطنيها من الإرهاب وإقامة نظام عام في أراضيها، تماشياً مع نظامها الدستوري والمعايير الدولية.

ومن أجل إصلاح قواعدنا ومؤسساتنا بما يتماشى مع المبادئ العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، تحرص تركيا على العمل مع المنظمات الدولية. في هذا الصدد، باعتبارنا الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، فإننا نولي أهمية قصوى لجميع قنوات الدبلوماسية البرلمانية، وخاصة لعلاقاتنا مع الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يعد من أكثر المنصات البرلمانية الدولية بروزاً. نحن نرحب بزيارة وفد الاتحاد البرلماني الدولي إلى تركيا، ونحن ملتزمون بالحفاظ على التعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي وآلياته وكذلك الحفاظ على قيم المنظمة.

وبعد دراسة تقرير البعثة بعناية ومناقشته مع سلطات الدولة ذات الصلة، نود أن نوضح العديد من القضايا. بالإضافة إلى ذلك، نحن نقدم معلومات مفصلة ومرفقة بشأن الحالات الفردية المذكورة في التقرير.

وقبل الخوض في المناقشة، من المهم الإشارة إلى أن المعلومات التفصيلية المتعلقة بالتقدم المحرز في القضايا وظروف المحاكمات والمحتجزين قد عُرضت على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ 139 والجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي.

ويسرّ المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي نجاح البعثة المشتركة للّجنة التنفيذية ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين برئاسة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي. كأعضاء في مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي التركية، بذلنا قصارى جهدنا لاستضافة وفد الاتحاد البرلماني الدولي بدعم من مكتب رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا.

وحول قضية مقاضاة البرلمانيين واعتقال الرؤساء المشاركين لحزب الشعب الديمقراطي؛ هذه هي القرارات التي يتخذها القضاء التركي المستقل والنزيه. عقب التحقيق اللازم في جرائم النواب المزعومة أو المتعلمة قبل انتخابهم أو بعده، تتم إحالة ملخص الإجراءات إلى وزارة العدل مع طلب رفع حصانة هؤلاء النواب. تحال هذه الملفات إلى رئاسة الجمعية الوطنية التركية الكبرى لرفع الحصانة من دون الخضوع لأيّ معالجة من قبل وزارة العدل. كما تُرسل ملفات النواب، الذين خضعوا للمحاكمة قبل انتخابهم، إلى الجمعية الوطنية التركية الكبرى عن طريق وزارة العدل، مع طلب رفع الحصانة البرلمانية من أجل مواصلة الإجراءات.

وفي هذا الإطار، تمّ نقل ما مجموعه 810 ملخصاً عن 154 نائباً إلى وزارة العدل من قبل المدعين العامين للجمهورية من أجل إزالة حصاناتهم في تواريخ مختلفة:

- 518 ملخصاً عن 55 نائباً عن حزب الشعب الديمقراطي،
- 215 ملخصاً عن 59 نائبا من حزب الشعب الجمهوري،
- 23 ملخصاً عن 10 نواب من حزب الحركة الوطنية،
- 50 ملخصاً عن 29 نائبا من حزب العدالة والتنمية،
- 5 ملخصات عن نائب مستقل.

وبموجب المادة المؤقتة المعدلة للدستور، فيما يتعلق بالملخصات التي أحيلت إلى السلطات المعنية حتى 20 أيار/ مايو 2016؛ رُفعت حصانات النواب المتهمين، بصرف النظر عن عضوية الأحزاب السياسية، لمرة واحدة، على وجه الحصر فيما يتعلق بالقضايا القائمة. هذه هي نتيجة القرار المتخذ بأغلبية الأعضاء في الجمعية العامة، بدعم من أحزاب المعارضة. بعد ذلك، مع دخول المادة المؤقتة حيز التنفيذ، أُحيلت جميع ملفات الحصانة في رئاسة الوزراء والجمعية الوطنية الكبرى لتركيا إلى وزارة العدل وأُرسلت هذه الملفات إلى مكاتب كبير المدعين العامين للجمهورية وإلى المحاكم من قبل وزارة العدل.

وبصرف النظر عن عضوية الأحزاب السياسية، فقد تمّ إرسال أوامر بإجراء مقابلات مع النواب، من قبل مكاتب المدعي العام للجمهورية والمحاكم، وقد قبل نواب الأحزاب الثلاثة، بمن فيهم قادة حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، هذه الاستدعاءات باعتبارها شرط من القانون وقدموا شهاداتهم إلى سلطات التحقيق والادعاء. ومع ذلك، فإن نواب حزب الشعب الديمقراطي والمسؤولين التنفيذيين، بالإضافة إلى عدم إطاعة أوامر المحاكم والمدعين العامين، أعلنوا صراحةً للجمهور أنهم لن يقبلوا أوامر ودعوات السلطات القضائية. علاوة على ذلك، استمروا في مدح الإرهاب. نودّ التأكيد على أن اللجنة، أثناء كتابة تقريرها، كان ينبغي أن تولي مزيداً من الاهتمام لحقيقة أن رفض أعضاء حزب الديمقراطية التقدمي تقديم شهادات هو أمر غير قانوني وغير مقبول في بلد تكون فيه سيادة القانون هي جوهر نظامها السياسي الديمقراطي.

ومن أجل التغلب على هذه العقبة أمام مظاهر العدالة، تمّ اتخاذ قرار بإحضار هؤلاء النواب بالقوة لإجراء مقابلات معهم حول الملفات التي تحتوي على اتهامات بجرائم متعلقة بالإرهاب. لم يكن هناك أي أمر بالقبض على جميع النواب، بما في ذلك نائب من حزب الشعب الديمقراطي، وافق على الدعوة المذكورة أعلاه.

وفي جمهورية تركيا، لا يوجد أحد فوق القانون. مبدأ المساواة أمام القانون هو جانب أساسي لا غنى عنه في نظامنا السياسي. السلطات القضائية مسؤولة عن أداء واجباتها في إطار هذا المبدأ. أود أن أوجه انتباهكم مرة أخرى إلى أن هذه عملية قضائية لا تسمح بأي تدخل من الهيئة التشريعية أو السلطة التنفيذية. أي نوع من الإجراءات و/ أو بيان من شأنه أن يتعارض مع استقلال القضاء غير مقبول على الإطلاق.

ومن المهم التذكير أن تطبيق القانون ليس له صلة باحتلال الفرد. لا يوجد اليوم أي سياسي، أو صحفي، أو أكاديمي، أو طبيب، أو معلم، أو مهندس، أو فنان، أو ما شابه، يتم اعتقاله فقط على أساس التعبير عن رأيه في تركيا. ومع ذلك، فإنه

في تركيا، كما هو الحال في أي مكان آخر في العالم، أن نثني على الإرهاب، وأن نستخدم خطاب الكراهية، وتقدس الإرهاب، وأن نشجع العنف، وأن ندعو إلى العنف الذي يسبب الفوضى، مما يؤدي إلى إصابة المدنيين أو موتهم. بما أنها تتعارض مع قيم مجلس أوروبا، فإنها تشكل أيضاً جريمة وفقاً لقوانين العقوبات لجميع الدول المتحضرة، ولا يعد قانون العقوبات التركي استثناءً.

وباختصار، اتُهم أعضاء البرلمان المتهمون أو المدانون أو المعتقلون بارتكاب جرائم خطيرة مرتبطة بالإرهاب، واستندت المحاكم في قراراتها إلى وجود أدلة ملموسة. لا يقوض رفع الحصانة الأداء الديمقراطي وموقف البرلمان. يتم اعتقال البرلمانيين بسبب الحكم الصادر عن المحاكم المستقلة والمحايدة، وليس من قبل أي مؤسسة أخرى غير مصرح بها أو لأي نوع من الأسباب السياسية. أي نوع من التصريحات التي تقوض استقلال القضاء وعملية المحاكمة العادلة أمر غير مقبول.

ولدى تركيا نظام قانوني يعتبر القانون الدولي دليلاً بما في ذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والسوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وفقاً لذلك، يصون الدستور، من بين حقوق الإنسان الأساسية الأخرى، حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والحق في محاكمة عادلة. تولي تركيا أهمية قصوى للحفاظ على الطابع التعددي النابض للمجتمع المدني التركي. ساهمت عملية الإصلاح الشامل خلال الخمسة عشر سنة الماضية بشكل كبير في تهيئة البيئة المواتية للمجتمع المدني. تشكل حرية التعبير والإعلام الحر أحد أسس الديمقراطية التركية. يضمن الدستور الحق في التعبير عن الأفكار ونشرها من دون أي تدخل. وبالتالي، من العدل القول بأن تقرير اللجنة لا يعترف بالوضع الفعلي لحقوق الإنسان في تركيا ويضلل المجتمع الدولي.

وتواصل الأمة التركية محاربة الإرهاب على جميع المستويات داخل حدودها وفي المنطقة. نحن نخوض معركتنا ضد حزب العمال الكردستاني، وهي منظمة إرهابية سيئة السمعة ومعترف بها دولياً على هذا النحو، والتي تشكل تهديداً على دولتنا ووحدة أمتنا والديمقراطية على نطاق غير مسبوق، وكذلك داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي وحركة غولن وغيرها من المنظمات الإرهابية تماشياً مع التزاماتنا الدولية. تؤخذ مبادئ التناسب والضرورة في الاعتبار في التدابير المتخذة. تتوافق جميع اللوائح المتخذة لمكافحة الإرهاب مع القانون الدولي وتوصيات المنظمات الدولية، وهي تدابير إلزامية وعاجلة ومتناسبة تمّ اتخاذها في نطاق الالتزامات الإيجابية للدولة. إن الكلمات التي تجادل بخلاف ذلك هي أبعد ما تكون عن الواقعية وبالتالي غير صحيحة.

ويجب التذكُّر دائماً أن حزب العمال الكردستاني هو منظمة إرهابية شريرة، وهي مدرجة في قوائم الكيانات الإرهابية في الاتحاد الأوروبي وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من البلدان الأخرى. منذ عقود، كانت تركيا تكافح إرهاب حزب العمال الكردستاني، الذي أودى بحياة الآلاف من الأبرياء وأدى إلى انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص؛ أولا وقبل كل شيء، الحق في الحياة. بينما تقوم السلطات الأمنية التركية بجهود مكافحة الإرهاب بما

يتماشى مع المبادئ القانونية والقواعد والمعايير المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان، فقد استُهدفت تركيا بمزاعم لا أساس لها من الصحة، معظمها نتيجة لدعاية حزب العمال الكردستاني.

وتحارب تركيا أيضاً المنظمات الإرهابية التي تهاجم أراضيها من الدول المجاورة. بالإضافة إلى داعش، وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب وهو امتداد سوري لحزب العمال الكردستاني يهاجم المدنيين الأتراك. اتخذت تركيا موقفاً إنسانياً ولا تزال تستضيف 3.5 مليون سوري (العرب والأكراد واليزيديون والتركمان وغيرهم من الجماعات العرقية والدينية المختلفة) من دون دعم المجتمع الدولي.

ونود أن نعيد التأكيد على أننا نولي أهمية كبيرة لنتائج وتوصيات وفد الاتحاد البرلماني الدولي. ومع ذلك، فإن حقيقة أن الوفد، الذي تتمثل مهمته فقط في التحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان لأعضاء الحزب، قد قدم بعض الادعاءات التي لا أساس لها فيما يتعلق بالديمقراطية في تركيا وحالة حقوق الإنسان، مما يترك الانطباع بأن هذا يشكل فعلاً فادحاً من جانب اللجنة.

وفيما يلي بعض الأمثلة التي قد تكون مفيدة في شرح هذه الحجة بشكل أفضل:

- أولاً وقبل كل شيء، المطالبات الواردة في قسم "النتائج والتوصيات" من التقرير؛ فيما يتعلق بتدابير "حالة الطوارئ" الواردة في الفقرة 61، فإن فكرة "اللامركزية" في الفقرة 64، والتعليقات حول السياسة الخارجية التركية في الفقرة 68 ليس لها مكان في هذا التقرير، ولا تتعلق بأي حال بمهمة الوفد. هذه مجرد أمثلة قليلة تتعلق بالبيانات البعيدة عن الحقائق، ولكنها تستند إلى آراء شخصية وتتعدى نطاق سلطة اللجنة. لسوء الحظ، في كثير من الحالات، يستند تقرير اللجنة في توصياته على الشكاوى، مع قبولها كحقيقة محضة.

- فيما يتعلق بحالة الطوارئ، باتباع مبدأ التناسب والضرورة، اتخذت التدابير في حدود سيادة القانون والالتزامات الدولية، أولاً وقبل كل شيء، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وهي تشمل فقط التدابير اللازمة التي ينبغي اتخاذها في سياق محاولة الانقلاب وكذلك مكافحة الإرهاب. تمّ تحديد نطاق تدابير الطوارئ في إخطار عدم التقيد المقدم من تركيا إلى الأمين العام لمجلس أوروبا؛ الإشارة إلى أن "محاولة الانقلاب وما تلاها من أعمال إرهابية أخرى شكلت أخطاراً شديدة على الأمن والنظام العامين، ترقى إلى حد تهديد لحياة الأمة بالمعنى المقصود في المادة 15 من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية". فيما يتعلق بهذه التدابير، لا تزال سبل الانتصاف القانونية متاحة بموجب النظام القانوني التركي، بما في ذلك الطلب الفردي للمحكمة الدستورية التركية. وبطبيعة الحال، يستمر إشراف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كالمعتاد.

- فيما يتعلق بالاقتراحات المقدمة في الفقرة 64 بشأن اللامركزية، فإن هذا لا يرتبط بالتأكيد بواجب الوفد ويتجاوز نطاق سلطته؛ نعتقد أن الوفد يجب أن يكون على دراية بحقيقة أنه ليس في وضع يسمح له بتقديم توصيات السياسة هذه. إن تركيا دولة مركزية دستورياً وأي قرار في هذا الشأن هو بلا شك مسألة سيادة وطنية. هذا البيان غير مقبول تماماً.

- فيما يتعلق بسياسة تركيا الخارجية ومسار العلاقات الدولية لتركيا، فإن ادعاءات الوفد الواردة في الفقرة 68 لا صلة لها على الإطلاق بحقوق البرلمانيين في تركيا، ناهيك عن عدم وجود أساس واقعي.

- اللغة المستخدمة في التقرير فيما يتعلق بالمواطنين الأتراك من أصل كردي هي لغة تمييزية تتجاهل الحقوق المتساوية التي مُنحت لجميع مواطنينا في الدستور التركي إضافة إلى ذلك، تشير الفقرة 17 إلى إرهابيي حزب العمال الكردستاني باعتبارهم "مسلحين أكراد"، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق، ويشوهون الحقيقة ويشكلون إهانة للمواطنين الأتراك من أصل كردي لمساواتهم بمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية. نتوقع من جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي وأجهزته أن يعامل الإرهابيون على هذا النحو. وإلا فإن الاتحاد البرلماني الدولي سيواجه، عن طيب خاطر أو من دون رغبة، خطر إضفاء الشرعية على الإرهابيين أو التقليل من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي ترتكبها المنظمة الإرهابية.

- من المهم التذكير أن التقرير (الصفحة 2)، وكذلك المراسلات السابقة الأخرى يجادل بأن "المعلومات الملموسة المتعلقة بالحالات الفردية المعروضة على اللجنة" التي لم يتم تقديمها غير صحيحة. قدم رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي التركية شخصياً معلومات مفصلة عن كل عضو في البرلمان من حزب الشعب الديمقراطي خلال الاجتماعات مع اللجنة في الجمعيات العامة الـ139 والـ140 للاتحاد البرلماني الدولي.

- حجة أخرى تتكرر في التقرير تتعلق بطلب ضمان الوصول إلى المحكمة. في قسم الاستنتاج من تقرير مراقبة المحاكمة المعتمد في الدوحة (CL/204/9(b)-R.18)، صرح المراقب بأنه "تم قبولي في جلسات الاستماع لأن الاتحاد البرلماني الدولي قد اتبع إجراءً يتطلب موافقة سلطات الحكومة، والتي هي وحدها دليل على تدخل السلطة التنفيذية في العملية القضائية. بينما استمر السلوك الصحيح خلال جلسات الاستماع، حيث كان المدعى عليه ومحامو الدفاع قادرين على التحدث بحرية، يبدو أن هذا مجرد واجهة تقوم خلفها حكومة تركيا بسحب السلاسل". (تقرير مراقبة المحاكمة، ص.2). "كل واحدة من هاتين الجملتين لسوء الحظ تثير سؤالاً واحداً هو حياد اللجنة. يبدو الأمر وكأن المقرر قد أصدر الحكم بالفعل والنتيجة لن تتغير أبداً مهما حدث. مع كل الاحترام الواجب لجميع الأعمال التي تقوم بها اللجنة وكذلك الفرق الذي يحدثه الاتحاد البرلماني الدولي

في المجتمع الدولي في العديد من المجالات، فمن الطبيعي أن يُتوقع من اللجنة أن تصدر قراراتها بناءً على تحليل موضوعي للوقائع.

- أخيراً، نعتقد أن هذا التبادل للمعلومات والآراء سوف يقدم مساهمات كبيرة في العلاقات بين الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا والاتحاد البرلماني الدولي التي تتم في حوار شفاف وتفاهم متبادل. نأمل أن تساعد تعليقاتنا على التقرير والوثائق المليئة بالمعلومات الملموسة وغير القابلة للتحدي المقدمة إلى اللجنة في التوصل إلى استنتاجات عادلة وغير متحيزة بشأن مزاعم التخمينات المذكورة أعلاه بشأن تركيا. نأمل أيضاً أن يتم استخدام المعلومات المفصلة للغاية التي تمّ تقديمها.

- **استجابات الحكومة فيما يتعلق بالتقرير المشترك للجنة التنفيذية ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي (10 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)**

تمّ السعي للحصول على ملاحظات الحكومة بشأن تقرير البعثة المشتركة للجنة التنفيذية ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين الاتحاد البرلماني الدولي التي أرسلت في الفترة من 10 إلى 13 حزيران/ يونيو 2019 إلى تركيا فيما يتعلق بشكاوى بعض أعضاء البرلمان (النواب) الذين سبق تقديمهم إلى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. إن ملاحظاتنا التي تتناول القضايا الواردة في التقرير المذكور بقدر ما تندرج ضمن اختصاص حكومتنا هي كما يلي.

1. في البداية، تود حكومتنا أن تشير إلى عدم الاتساق بين بعض أعضاء البرلمان المنصوص عليهم في الصفحة الأولى من التقرير مع أرقام طلباتهم، وهي 61 والتي ورد ذكرها في محتوى التقرير، وهي 57.

2. في الواقع، تود حكومتنا أن تشير إلى أنها لم تُزوَّد بالوثائق المتعلقة بشكاوى 5 برلمانيين، وهم كمال أكتاس وأيسل تولوك وسيباهات تونسيل وليلى غوفن وأيشي سوروكو، وقد تمّ تزويدهم بوثائق غارو بيلان فيما يتعلق بشكواه فقط بشأن العقوبة التأديبية التي فرضها عليه البرلمان، وبالتالي فهي خارج نطاق سلطة حكومتنا.

3. توّد حكومتنا أن تشير إلى أنه بعد التعديل الدستوري في 20 أيار/ مايو 2016، بلغ عدد نواب حزب الشعب الديمقراطي الذين تمت معالجة ملفاتهم في نطاق الإعفاء من الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة 83 من الدستور كان 55 نائباً. وفقاً لذلك، تأثر بالتعديل الدستوري 55 نائباً فقط، وبالتالي فإن قضايا البرلمانيين الستة الآخرين (البرلمانيين الحاليين أو السابقين) الواردة في أول من التقرير هي خارج نطاق الشكاوى الأصلية ولذلك ينبغي أن تعامل بشكل منفصل.

4. ضمن هذا النطاق، تتشرف حكومتنا بتقديم مذكرات إعلامية شاملة عن 55 برلمانياً كمرفقات لملاحظاتها.

5. ستقدم حكومتنا أولاً طلب الإغلاق لقضايا 11 من أصحاب المطالبات (الجزء 1). بعد ذلك، ستركز ملاحظات حكومتنا بشكل أساسي على العملية فيما يتعلق بتعديل الدستور التركي الذي يجلب إعفاءً مؤقتاً إلى الجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة 83 فيما يتعلق بالملفات المقدمة إلى الجمعية الوطنية وإلى السلطات الوسيطة ذات الصلة تاريخ اعتماد التعديل ويوضح أن الإعفاء المؤقت لا يرتبط بأي حال بالممارسة السلمية للأنشطة السياسية للنواب (الجزء 2). بالإضافة إلى ذلك، والأهم من هذا، سوف تُظهر ملاحظاتنا أن التعديل الدستوري ينص على ضمانات إجرائية أكثر صرامة بكثير لأعضاء المعارضة مقارنة بتلك المنصوص عليها في الإجراء العادي لرفع الحصانات (الجزء 3). أخيراً، ستتطرق حكومتنا إلى بعض القضايا المقدمة في التقرير والتي تحتاج للمعالجة (الجزء 4).

I– طلبات إغلاق قضايا 11 من أصحاب المطالبات

6. كما توضح المعلومات المرفقة بملاحظاتنا بشكل صريح، تمت تبرئة فيليز كيريستشوغلو، ميزجين إركات، علي أطالان، إردال أتاس، نعمة الله أردوغموس، ميثات سانكار من جميع التهم. تمّ تعليق الإجراءات القضائية فيما يتعلق بليلى زانا، وتم تعليق الأحكام بخصوص آدم جيفر ودنغر مير ومير محمد فيرات وهيار أوزوي، مما يعني أنه لم يتم فرض أي عقوبات عليهم. وللأسف، أبلغت الحكومة أن إبراهيم أيحان قد توفي. وبناءً على ذلك، تدعو الحكومة اللجنة إلى إغلاق القضايا المتعلقة بأعضاء البرلمان الـ 11 والنواب السابقين عملاً بالمادة 25 من إجراءاتها.

II. خلفية التعديل الدستوري الصادر في 20 أيار/ مايو 2016 وأمثلة على أعمال النواب المشتبه فيهم

7. كانت هناك دائماً مخاوف بشأن النطاق الواسع لحصانة البرلمان في تركيا[1]. وبالفعل في حكمها على قضية كارت ضد تركيا، رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) أن حرمة تركيا واسعة بشكل غير عادي من حيث أنها تنطبق على كل من الإجراءات الجنائية والمدنية وتغطي الأفعال المرتكبة قبل انتخاب العضو. ولاحظت أيضاً أنه بموجب القانون التركي، يجب عدم إثبات القرار بشأن رفع أو عدم المساس بأي حجة، وأنه لا يوجد حدّ زمني لهذا القرار وأن هذه الحرمة، إذا تمّ التمسك بها، تؤدي حتماً إلى انقضاء وقت طويل. قبل أن تبدأ المحاكمة الجنائية أو تستأنف. أخيراً، صرّحت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان بأنها [لم تستطع] تجاهل أن "حصانة" البرلمان في تركيا كانت موضوعاً مثيراً للجدل، وتم تحديد [...] كأحد مجالات المشكلات الرئيسة في سياق الفساد.[2]

[1] انظر على سبيل المثال. التقرير المرحلي للمفوضية الأوروبية لعام 2014 حول تركيا، ص. 18؛ تقرير الامتثال الرابع لجريكو بشأن تركيا، الفقرة 30.

[2] كارت ضد تركيا، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، 8 تموز/ يوليو 2008، التطبيق رقم 05/8917، الفقرة 92.

8. لهذه الأسباب، ولسنوات عديدة، كان هناك نقاش حي في تركيا حول الحاجة إلى الحد من حصانة البرلمان. كانت هناك اقتراحات لإلغائها تماماً، مع الإبقاء على عدم المسؤولية البرلمانية. في هذا الصدد، كانت هناك محاولتان فاشلتان لتعديل الدستور في عام 1997 وفي عام 2001.

9. بعد هذه المحاولات الفاشلة العديدة للحد من حرمة تركيا، تركت تركيا هذه المشكلة جانباً لبعض الوقت للتركيز على قضايا أكثر أهمية. اتخذت الحكومة خطوات مهمة في البحث عن حلول لمنع الإرهاب في تركيا، ثم بدأت "عملية حل" سميت "المبادرة الديمقراطية" وسميت فيما بعد "مشروع الوحدة والتضامن الوطني".

10. في الواقع، بدأت تركيا "عملية الحل" بهدف إيجاد حل مستدام وسلمي للإرهاب. ومع ذلك، استخدم حزب العمال الكردستاني جو عملية الحل من أجل كسب الوقت وتعزيز قدرته على شن هجمات إرهابية بدلاً من إلقاء السلاح لإتاحة وضع حل نهائي.

11. بتشجيع من أعمال الجناح السوري لوحدات حماية الشعب في سورية، حاول حزب العمال الكردستاني تطبيق استراتيجية مماثلة في تركيا. حاول الاستيلاء على المدن الخاضعة لسيطرته باستخدام الخنادق والقيام بهجمات على قوات الأمن. أعلنت المنظمة الإرهابية ما يسمى بوحدات الإدارة الذاتية والدفاع عن النفس في مدن مثل ديار بكر وسيزر وإديل وسور وشرناك ويوكسيكوفا وإديل. أعلن حزب العمال الكردستاني أن هذه الوحدات ستدير نفسها ولن تحترم النظام القانوني التركي. لقد كانت محاولة لانتفاضة ضد السلطات الحكومية الشرعية.

12. مع انتهاء عملية السلام، بدأ جو من الاشتباكات العنيفة مرة أخرى. كان حفر خنادق حزب العمال الكردستاني في مقاطعتي سيلوبي وسيزري في سيرناك في هذا المناخ الحافل بالصراع وضعاً لا يطاق بالنسبة لتركيا. لسوء الحظ، بلغت النزاعات ذروتها حيث أعلن بعض أعضاء البرلمان الحكم الذاتي من خلال الاعتماد على خنادق حفرها حزب العمال الكردستاني. هذه الهجمات غير القانونية التي تسببت في مقتل الكثير من الناس كانت مدعومة من قبل بعض أعضاء البرلمان والسياسيين المحليين. واستخدم الإرهابيون مركبات البلديات لحفر الخنادق وبناء المتاريس على الطرق، واستخدمت مركبات البلديات لنقل الأسلحة والقنابل إلى حزب العمال الكردستاني. علاوة على ذلك، أظهر أعضاء البرلمان صراحة دعمهم لهذه الأنشطة الإرهابية في الأماكن العامة من خلال أعمالهم وبياناتهم. على سبيل المثال، في حزيران/ يونيو 2015، هدد النائب صلاح الدين دميرتاش رئيس الوزراء المنتخب حينذاك أردوغان بقوله "نحن لن نشنقك. سوف تحاكم ". قال النائب بوركو شيليك أوزكان "سوف يتم طردك من هذه الأرض" في إشارة إلى حراس القرية وأضاف: "نحن نعرف جيداً كيفية استهدافك باستخدام الكلاشينكوف التي تقوم بتوجيهها نحونا "؛ في تموز/

يوليو 2015، أهان النائب فرحات إنكو الجنود الذين كانوا يخوضون معركة مشروعة ضد الإرهاب بقولهم "أنتم سيئو السمعة. اخرجوا إلى جهنم! "؛ صرّح النائب فيغن يوكسيكداغ قائلاً: "نحن نعوّل على وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية النساء الكرديات وهي فروع تابعة لمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية؛ في 21 تموز/ يوليو 2015، "يجب على شعبنا اتخاذ التدابير الأمنية الخاصة به،" قال النائب صلاح الدين دميرتاش، داعياً إلى حرب أهلية. في 25 تموز/ يوليو، عام 2015، ألقي القبض على النائب فيصل ساري يلدز وهو يزود المنظمة الإرهابية بالبنادق. بما أنه يتمتع بالحصانة البرلمانية، لم يتم القبض عليه. في 27 تموز/ يوليو 2015، قدم النائب عبد الله زيدان بيان مليء بالتهديدات بقوله "إن حزب العمال الكردستاني سوف يغرقك في البصاق". في آب/ أغسطس 2015، قالت ليلى إيمريت، عمدة سيزري، "نحن نشن حرباً أهلية في سيزري ضد تركيا"

13. تكثف رد فعل الناس تجاه هذه الدعامات الواضحة – المادية والمعنوية على حد سواء – مع الشعور بالتدهور والتحطيم لدى ضحايا الإرهاب الناجم عن أعمال النواب هذه وبدأ الناس مرة أخرى في التشكيك في نطاق حرمة القانون الدستوري التركي.

14. في 29 تموز/ يوليو 2015، قدم جميع نواب حزب الشعب الديمقراطي في البرلمان التماساً إلى مكتب الجمعية – تمّ التوقيع عليه من قِبل جميع مسؤوليها وكذلك من جانب المطالبين – يطلبون رفع الحصانات عن مجموعة حزب الشعب الديمقراطي ككل.

15. في 3 آب/ أغسطس 2015، أبلغ مكتب الجمعية رئاسة مجموعة حزب الشعب الديمقراطي بأنّه وفقاً للمادة 134 من النظام الداخلي، فإن "مجرد طلب العضو الإذن بالتنازل عن الحصانة لا يكفي." وبما أن أعضاء لجنة الدستور ولجنة العدالة لم يتم انتخابهم بعد، لا يمكن تشكيل لجنة من أجل تقييم طلبات التنازل، وبالتالي لم يكن هناك أي خطوة أخرى يتعين على المكتب اتخاذها في تلك المرحلة.

16. وبعد المحاولة الفاشلة للنواب للتنازل عن حصاناتهم، أصبحت أعمال بعض النواب والسياسيين لدعم الإرهاب وتشويه سمعة ضحايا الإرهاب أسوأ بحجة حصانة البرلمان. بينما كانت المنظمة الإرهابية ترتكب جرائم قتل ضد المدنيين وقوات الأمن، في آب/ أغسطس 2015، تمّ القبض على سيارة تابعة لبلدية سوروش (شانلورفا) محملة بالقنابل. في أيلول/ سبتمبر 2015، قام إبراهيم أيهان، النائب، بمشاركة صور لإرهابي حزب العمال الكردستاني الذي توفي أثناء الهجوم على قوات الأمن، وذلك بإضافة الملاحظة "أنحني أمامك باحترام". زارت نهاد أكدوغان، عضو برلماني آخر، مقبرة لحزب العمال الكردستاني، وقامت برفان بلدان، عضو البرلمان، بزيارة لعائلة إرهابي للتعبير عن تعازيها، والذي توفي في العمليات الجوية ضد المنظمة الإرهابية. حضر بوركو تشيليك أوزكان، عضو برلماني آخر، جنازة إرهابي توفي

في العمليات. علاوة على ذلك، قال صلاح الدين ديمرتاش، زعيم حزب الشعب الديمقراطي، في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 إن التحقيقات ستبدأ إذا لم يحضر نواب الحزب الديمقراطي جنازات الإرهابيين.

17. في الواقع، كان حزب العمال الكردستاني يشن حملة ثقيلة من الهجمات الإرهابية ضد كل من المدنيين وقوات الأمن. بين آب/ أغسطس 2015 وآب/ أغسطس 2016، ارتكب حزب العمال الكردستاني 11 هجوماً بسيارات مفخخة. ونتيجة لهذه الهجمات الإرهابية، فقد 62 من أفراد قوات الأمن و45 مدنياً حياتهم وأصيب المئات.

18. كان أحد أكثر هذه الهجمات تدميراً هو الهجوم الذي تمّ في 17 شباط/ فبراير 2016، في وسط أنقرة حيث هاجم مفجر انتحاري تابع لمنظمة إرهابية حزب العمال الكردستاني بسيارة مفخخة خدمات للأفراد العسكريين الذين يحملون أفراد عسكريين ومدنيين إلى منازلهم بعد نهاية ساعات العمل. وكانت النتيجة 29 قتيلاً و61 جريحاً. كان 18 شخصاً من 29 قتيلاً من المدنيين. في أعقاب هذا الهجوم، قدم توبا هيزر، وهو نائب، تعازيه للمفجر الانتحاري على الرغم من الهجوم الأخير المؤلم الذي من شأنه أن يتسبب في شعور بغيض لدى كل إنسان باستثناء أولئك الذين يدعمون الإرهاب. في الواقع، من غير المقبول في مجتمع ديمقراطي الإعراب عن دعمه لهجوم إرهابي انتحاري وللذين يرتكبونه. لسوء الحظ، لم تكن هذه هي الصدمة الأخيرة التي سيواجهها أهل العاصمة في ذلك الوقت. لم ينته الألم بعد. بعد شهر واحد فقط، في 13 آذار/ مارس 2016، هاجم حزب العمال الكردستاني المدنيين في كيزيلاى، مركز أنقرة ذاته لقضاء وقت الفراغ أو التسوق أو الأنشطة الثقافية لكل من السكان المحليين والسياح. توفي 36 مدنياً في هذا الهجوم وأصيب 344 شخصاً. تعرّض الكثير من الناس مباشرة لهذا الحدث المؤلم. تمّ إطلاق النار على تركيا مرة أخرى في قلب أنقرة، بهجوم إرهابي بشع.

19. على هذه الخلفية، كان هناك شعور بالسخط بين الأمة بأسرها بسبب رؤية أولئك الذين ينتخبون بأصواتهم والذين يدفعون ضرائبهم، لدعم أعمال الإرهاب الرهيبة من خلال احتقار آلام ضحايا الإرهاب، والإهانة، لتهديد أولئك الذين كانوا يقومون بمكافحة مشروعة للإرهاب. لقد تسببت أفعال أعضاء البرلمان هذه بألم عميق للغاية لا يمكن وصفه في أذهان الملايين، لكنه لا يمكن المساس بهم بسبب حصاناتهم.

20. وبناءً على ذلك، أصبح نطاق حصانة البرلمان مسألة نقاش دستوري مكثف في تركيا.

21. وبرز اقتراح تعديل الدستور من أجل رفع الحصانات البرلمانية في هذا السياق. كان هذا مطلباً للرأي العام وهو واجب رئيسي للبرلمان للرد على مطالب الأمة.

22. ومع ذلك، جاء ردّ فعل الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا بحكمة ولم يجعل رفع الحصانات محدوداً يركز فقط على الجرائم المتعلقة بالإرهاب، لكنه استفاد من هذه المناسبة لإجراء تعديل عام وغير شخصي. ونص على أن مبدأ حصانة

البرلمان لا ينطبق على الملفات المرفوعة ضد أعضاء البرلمان، والتي كانت معلقة في الوقت الراهن والتي أحيلت إلى الإدارات ذات الصلة من وزارة العدل، من رئيس الوزراء، إلى مكتب الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا واللجنة المشتركة المؤلفة من أعضاء لجنتي الدستور والعدل عند اعتماد التعديل. تضمن التعديل جميع الجرائم مثل انتهاك النظام الدستوري، والانضمام إلى منظمة إرهابية ومساعدتها، والتزوير، والجرح، والإهانة، ولم يتم التمييز فيما يتعلق برفع الحصانة عن الجرائم المزعومة.

23. لم يؤثر التعديل على عدم المسؤولية. تمّ الحفاظ على مبدأ عدم المسؤولية البرلمانية بشكل سليم.

24. لم يؤثر الإعفاء من الحصانة إلا على الملفات التي كانت قد أحيلت بالفعل إلى السلطات المختصة وقت اعتماد التعديل. لم يلغِ التعديل الحصانة البرلمانية ككل ولم يكن له آثار على تصرفات النواب المستقبلية.

25. في الواقع، عندما يكون تشويه سمعة ضحايا الإرهاب شيئاً خطيراً أثناء وقوع أعمال إرهابية خطيرة في البلد، ينبغي أن يكون الرد المعقول هو تقديم الأشخاص الذين يدعمون هذه الأعمال أو يساعدونها أو يرتكبونها أمام القانون في مجتمع ديمقراطي يسود فيه حكم القانون. على سبيل المثال، حدث موقف مماثل في فرنسا فيما يتعلق بحصانة مارين لوبان، عضو البرلمان الأوروبي ورئيس حزب الجبهة الوطنية (FN) والذي تمّ التنازل عنه فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالنشر على حساب تويتر الخاص بها في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2015، لصور عنيفة تُظهر مقتل ثلاثة من الرهائن على أيدي جماعة داعش الإرهابية، مع تعليق "هذا داعش"، في أعقاب مقابلة بثت على قناة أر إم سي، وتمت المقارنة بين صعود الجبهة الوطنية وأنشطة داعش.

26. كما هو الحال في الوثيقة، تحت عنوان "الحصانة البرلمانية في السياق الأوروبي[3]"، فقد لوحظ على نحو كاف أن "الجانب المثير للاهتمام لنهج اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان تجاه مسألة حرية التعبير لأعضاء البرلمان [هو] جودة أن تكون برلمانياً لا تخفف من مسؤولية الشخص – معرفته، يوفر له حرية التعبير على نطاق أوسع – ولكنه يؤدي إلى واجب رعاية أكبر. يجب أن يكون السياسيون (وبالتالي البرلمانيون أيضاً) منتبهين بشكل خاص من حيث الدفاع عن الديمقراطية ومبادئها، لأن هدفهم هو الوصول إلى السلطة. "وقد لوحظ أيضاً أن النظر في حكم *كيلر* الصادر عن اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان،" كونه برلمانياً وحده لا يمنح الفرد حرية أكبر في التعبير[4]". في الواقع، فإن التحريض على العنف، وتهديد أولئك الذين يقاتلون ضد الإرهابيين، وتشويه سمعة ضحايا الإرهاب، وحمل السلاح للجماعات

[3] تمّ إجراء هذا التحليل المتعمق من قبل قسم السياسة بشأن حقوق المواطنين والشؤون الدستورية بناءً على طلب اللجنة البرلمانية الأوربية للشؤون القانونية وهو يبحث في السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بشأن مسألة الحصانة البرلمانية. قام بتأليفه ساشا هارت، أستاذ مساعد للقانون الدستوري المقارن، جامعة ماستريخت، في أيلول/ سبتمبر 2015. انظر ص. 38.

[4] المرجع السابق نفسه، ص. 43

الإرهابية يشكل "هجوماً أساسياً على حقوق الأشخاص"، لذلك يبرر "الاحتياطات الخاصة" بما في ذلك ضد السياسيين (انظر مع ما يلزم من تبديل *فيريت ضد بلجيكا*، رقم 07/15615 تاريخ 16 تموز/ يوليو 2009، *كيلر ضد المجر*، رقم 02/33352 تاريخ 4 نيسان/ أبريل 2006، *أولينغر ضد النمسا*، رقم 01/74245 تاريخ 13 أيار/ مايو 2004).

27. وبالتالي، لم يستهدف التعديل الدستوري أو التحقيقات التي أجرتها السلطات القضائية المستقلة والمحايدة أيّ تمتع سلمي بالحقوق السياسية للنواب.

III. الإجراءات الوقائية

28. حددت المادة 175 من الدستور والقاعدتان 93 و94 من النظام الداخلي الإجراء الواجب اتباعه لتعديل الدستور. وفقا لهذه الأحكام؛ 1 – يُقترح التعديل الدستوري خطياً بنسبة الثلث على الأقل من إجمالي عدد أعضاء الجمعية الوطنية التركية الكبرى (أي ما يعادل 184 نائباً في وقت الأحداث). 2– تتم مناقشة مقترحات تعديل الدستور مرتين في الجلسة العامة 3– لا يبدأ النقاش الثاني إلا بعد انقضاء ثمانٍ وأربعين ساعة على النقاش الأول الذي يسمى "فترة التهدئة" من أجل توجيه النواب إلى التفكير بعناية حول التغيير المهم الذي هم على وشك القيام به. في الواقع، ينبغي التأكيد على أنه يحظر إجراء مناقشات حول مقترحات التعديل الدستوري بموجب إجراءات عاجلة. 4– يتطلب اعتماد مقترح تعديل أغلبية ثلاثة أخماس العدد الإجمالي لأعضاء الجمعية بالاقتراع السري (330 نائباً في ذلك الوقت). 5 – يجوز تقديم قانون بشأن التعديل الدستوري الذي اعتمد بأغلبية ثلثي العدد الإجمالي لأعضاء الجمعية الوطنية الكبرى التركية (367 من أصل 550 نائباً) لاستفتاء من قبل الرئيس. 5 – إذا لم يتم تقديم الاستفتاء، فإنّ قانون التعديل ينشر في الجريدة الرسمية.

29. وفي هذا الصدد، تصرّ حكومتنا على الضمانات الإجرائية الأكثر صرامة التي ينص عليها الدستور والقواعد الإجرائية عندما يكون التعديل الدستوري على المحك من تلك المنصوص عليها في إجراءات رفع الحصانة. على أقل تقدير، يتضمن التعديل الدستوري أغلبية ساحقة في الهيئة التشريعية، والاقتراع السري، وحظر الإجراءات العاجلة والالتزام بإجراء نقاش مرتين؛ ومع ذلك، يتم التصويت على رفع الحصانة برفع الأيدي، وفقط صوت الأغلبية يساوي صوت واحد زائد ربع العدد الإجمالي لأعضاء الجمعية. وفقاً لذلك، فإن رفع الحصانة عن عضو البرلمان عن طريق التعديل الدستوري ينص على ضمانات أكثر من العملية المعتادة الواجب اتباعها.

30. في 20 أيار/ مايو 2016، صوتت الجلسة العامة بالاقتراع السري على النص ككل لمشروع القانون المعدل للدستور. من بين 531 نائباً حضروا التصويت النهائي، وافق 376 نائباً على الاقتراح. صوت 140 نائباً

فقط ضد المشروع. تبعاً لذلك، تمّ اعتماد اقتراح القانون. تُظهر هذه العملية كيف تمت مشاركة طلب الجمهور للحد من حصانة النواب من قبل الأغلبية الساحقة من الجمعية الوطنية بما في ذلك نواب المعارضة.

31. ونتيجة لذلك، في تاريخ اعتماده، كانت المادة المؤقتة تتعلق بـ 154 نائباً في البرلمان، وكان التوزيع بين الأحزاب السياسية 29 نائباً من حزب العدالة والتنمية، و59 نائباً من حزب الشعب الجمهوري، و55 نائباً من حزب الشعب الديمقراطي، وعشرة من حزب الحركة القومية العليا وعضو مستقل واحد في البرلمان. كما تشير البيانات الرقمية إلى عدم وجود استهداف لنواب حزب الشعب الديمقراطي على الرغم من أنّ أصحاب الشكوى يدّعون العكس. لتوضيح ذلك، في تاريخ تقديم الاقتراح إلى الجمعية، كان عدد نواب حزب الشعوب الأصلية الذين لديهم ملفات 49 شخصاً، وارتفع هذا العدد إلى 55، مما يعني أن هناك زيادة تقارب 12 بالمائة. ومع ذلك، ارتفع عدد نواب حزب الشعب الجمهوري من 51 إلى 59، مما يعني زيادة أكثر من 15 بالمائة، حيث بلغت الزيادة في عدد نواب حزب الحركة القومية حوالى43 بالمائة. وبالتالي، تعارض الحكومة الادعاءات التي تدعي أنّ "حزب الشعب الديمقراطي" قد استهدف من خلال التعديل الدستوري وأنّ "حزب الشعب الديمقراطي" كان الطرف الأكثر تضرراً من التعديل الدستوري. كما تقول البيانات، فإنّ حزب الشعب الديمقراطي هو الحزب الأقل تضرراً بين المعارضة.

32. فيما يتعلق بالانتقاد الذي حرم النواب من تقديم دفاعهم أمام البرلمان، تجدر الإشارة إلى أنّه أثناء العملية أمام اللجنة المشتركة وخلال مداولات الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا التي استمرت دورتين كاملتين، كان يحق لجميع البرلمانيين المشاركة في النقاش، وطرح اقتراحات التعديلات، والتحدث والتعبير عن آرائهم، ومخاوفهم بشأن رفع حصاناتهم. إن إجراء تعديل الدستور لم يحرمهم من التعبير عن آرائهم بحرية بشأن رفع الحصانة، كما يظهر محضر الدورتين 90 و91 للجلسة العامة بشكل صريح.

33. وعلاوة على ذلك، ينبغي التأكيد على أن الجمعية الوطنية لا تصدر قراراً قضائياً، وبالتالي فإن حق النواب في الدفاع لا يزال دائماً، ولم يُحرموا أبداً من تقديم مرافعاتهم الدفاعية عن الأفعال التي حققت فيها السلطات القضائية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه في التقرير المتعلق بنطاق ورفع الحصانات البرلمانية للجنة فينيسيا، بينت اللجنة: "معايير رفع الحصانة البرلمانية تختلف أيضاً [بين الدول]. في العديد من البلدان، يُنظر إلى هذا من حيث المبدأ ويُعامل على أنه قرار سياسي بشكل أساسي، حيث يتمتع البرلمان بسلطات اجتهادية واسعة، ولا يمكن إسقاطها من قبل أي مؤسسة أخرى. "ثم تشير اللجنة إلى دراسة حول الحصانة البرلمانية في البرلمانات الوطنية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تقوم بها المديرية العامة للبحوث في البرلمان الأوروبي حيث تجدر الإشارة إلى أن "هناك تنوعاً كبيراً في المعايير والتفسيرات المستخدمة في اتخاذ القرارات بشأن

الحصانة"، وأنه "في بعض الحالات، فإنّ غياب معايير ثابتة يبدو كدليل على سيادة البرلمان، والتي يُنظر إليها بالتالي على أنها تستحق النظر في كل حالة محددة على أساس تقديري، من دون أن تخضع لمبادئ صارمة ومحددة مسبقاً ". وبالتالي، فليس من الممارسات المتبعة في جميع البلدان، أن يُسمع البرلماني المعني قبل تقديم توصية أو يتم التصويت بواسطة البرلمان[5].

34. علاوة على ذلك، على المستوى الأوروبي، قد تكون هناك حالات يمكن فيها رفع الحصانة البرلمانية على أساس عام، قبل أي حالات محددة، ويسري ذلك على جميع البرلمانيين لفترة معينة من الزمن. هذه ممارسة راسخة في البوندستاغ الألماني، الذي يصدر بانتظام قراراً في بداية كل فترة برلمانية برفع حصانة جميع الأعضاء جزئياً طوال فترة الانتخابات عن أي نوع من التحقيقات والإجراءات الجنائية لجميع الجرائم والجرائم المزعومة، باستثناء التشهير ذو الطابع السياسي[6]. وفقاً لتقرير لجنة فينيسيا، "الغرض المعلن من هذه الممارسة هو حماية سمعة الأفراد من أعضاء البرلمان، حيث يُعتقد أن هذا قد يتأثر سلباً إذا كان يجب تقييم كل حالة من حالات رفع الحصانة المحتملة وفق الأسس الموضوعية للحالة."

35. ينبغي التأكيد كذلك على أنه في معظم الولايات، يتمتع البرلمان أو الهيئة البرلمانية بسلطة اجتهادية لرفع الحصانة دون إمكانية الطعن بهذا القرار في المحكمة[7]. وبالتالي، فإن تركيا هي واحدة من الدول القليلة التي تقدم استئنافاً للقرار البرلماني بشأن رفع الحصانة. وفقاً لذلك، لا يوجد إجماع أوروبي أو "معيار أوروبي مشترك" في هذا الشأن.

36. كما ذُكر أعلاه عدة مرات، فإن المادة 20 المؤقتة ذات طبيعة محدودة من حيث الوقت والنطاق. تجلب المادة 20 المؤقتة فقط إعفاءً مؤقتاً للجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة 83 فيما يتعلق بالملفات المقدمة إلى الجمعية الوطنية وإلى السلطات الوسيطة ذات الصلة قبل تاريخ اعتماد التعديل.

37. وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه خلال مفاوضات لجنة الدستور، قدم أعضاء الحزب الحاكم تعديلاً للمقترح الذي تمّ قبوله لاحقاً نتيجة للتصويت في اللجنة. وفقاً لذلك، كان نطاق الإعفاء تبعاً للجملة الأولى من الفقرة الثانية من المادة 83 من الدستور محدوداً بوقت وقد تم تضييقه إلى فترة وذلك حتى اعتماد التعديل مما يعني أن الجملة ذات الصلة من المادة 83 لن تنطبق على الملفات التي كانت ستقدم إلى السلطات المختصة حتى اعتماد

[5] "الحصانة البرلمانية" (ورقة معلومات أساسية أعدها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006)، ص.36-37.

[6] CDL-AD (2014) 011، ص. 23

[7] ساشا هارت، الحصانة البرلمانية. دراسة شاملة لأنظمة الحصانة البرلمانية في المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا في سياق أوروبي (2013) ص. 42.

التعديل بدلاً من بدء نفاذ هذا الأخير من أجل حماية النواب، أي محاولة "للاضطهاد". في الواقع، كان من المرجح أن يحدث هذا الأخير، لو كانت هناك فترة تمّ فيها قبول الملفات التي تطلب الحصانة بين اعتماد التعديل ودخوله حيز التنفيذ، وكان الأخير قد سنته بالتأكيد الجلسة العامة.

38. بالإضافة إلى ذلك، تتعلق المادة المؤقتة فقط بحصانة (وليس الحصانة الكاملة) البرلماني. يبقى عدم المسؤولية الذي ينص على توفير حماية مطلقة ودائمة لأحد أعضاء الجمعية كما هو.

39. وهكذا، فإن التعديل الدستوري لا يؤثر في بدء أيّ تحقيق ضد مقدم الطلب ولا نتائجه، حيث تتولى السلطات القضائية المستقلة والمحايدة جميع السلطات القضائية المتعلقة بهذه المسائل.

IV. ملاحظات اضافية

40. في ضوء ما تقدم، تود الحكومة أن تصرّ على أن جميع حالات أصحاب الشكوى المعروضة على اللجنة عوملت أو تُعامل من قبل سلطات قضائية مستقلة ومحايدة. تطبق السلطات الوطنية معايير تتفق مع المعايير الدولية والإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان، علاوة على ذلك، فهي تقرر أنها تستند إلى تقييم مقبول للوقائع ذات الصلة.

41. وفي هذا الصدد، تودّ الحكومة التأكيد على أن الحق في حرية التعبير يُتمتع به من قبل جميع الناس في تركيا من دون استثناء ومن دون تدخل لا مبرر له نيابة عن السلطات الوطنية. الحق محمٍ بشكل فعال، وكل مزاعم الانتهاك تحت التدقيق على حد سواء من قبل المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. تعتبر المحكمة الدستورية مقبولة كمثال وطني يتم اللجوء إليها قبل تقديم طلب لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. على نحو ما هو مقبول من قبل الأخيرة، فإنها توفر سبل انتصاف فعالة وكافية ويمكن الوصول إليها بخصوص جميع انتهاكات الحقوق المحمية ضمن نطاق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الملحقة بها والتي صدقت عليها تركيا. وفقاً لذلك، فإنّ المعايير المتبعة من قبل المحاكم العادية والتي خلال مراجعة المحكمة الدستورية هي مماثلة على حد سواء لتلك التي توفرها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وبالتالي فإنها توفر حماية مماثلة مقارنة مع تلك التي توفرها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

42. تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن القانون الجنائي التركي لا يتضمن تعريفاً لمنظمة مسلحة أو جماعة مسلحة، فإن نطاق هذه المفاهيم محدد من خلال السوابق القضائية الراسخة لدى محكمة النقض. في الحكم E.2006/10-253 K.2007/80 المؤرخ في 3 نيسان/ أبريل 2007، أدرج المجلس الجنائي العام لمحكمة النقض المعايير الرئيسية التي تكشف المنظمة الإجرامية وفقاً لمفهوم المادة 220 من القانون الجنائي.

يجب أن تضم المجموعة ثلاثة أعضاء على الأقل؛ يجب أن يكون هناك ارتباط تراتبي ضيق أو فضفاض بين أعضاء المجموعة حيث أنّ "ارتباط مجرد" بين الأعضاء ليس كافياً؛ يجب أن يكون لدى الأعضاء نية مشتركة لارتكاب جرائم (على الرغم من عدم ارتكاب أي جريمة بعد)؛ وأن تبدي المجموعة استمرارية في الوقت والهيكلية وعدد الأعضاء وأن تكون الأدوات والمعدات الموجودة تحت تصرفها كافية/ مناسبة لارتكاب الجرائم المتصورة. بالإضافة إلى ذلك، من أجل اعتبار المنظمة "مسلحة" بموجب المادة 314، يجب أن تكون الأسلحة الموجودة تحت تصرف المنظمة كافية ومناسبة لارتكاب جرائم تتعلق بالجرائم ضد الأمة والدولة (الفصل الرابع – الأجزاء 4 و5 من القانون الجنائي).

43. هناك سوابق قضائية ثرية لدى محكمة النقض وضعت فيها المحكمة العليا معيار "العضوية" في منظمة مسلحة. تفحص محكمة التمييز أفعال المشتبه به المختلفة مع مراعاة "استمراريتها وتنوعها وشدتها" من أجل معرفة ما إذا كانت تلك الأفعال تثبت أن المشتبه به لديه أي "علاقة عضوية" مع المنظمة أو ما إذا كانت أفعاله/ ها قد تُعتبر التزام عن علم وبملء إرادة داخل "الهيكل الهرمي" للمنظمة.

44. وفي هذا الصدد، تودّ الحكومة أن تذكر أنه في عدد من قرارات مقبولية الأدلة المتعلقة بمن أدينوا بعضوية منظمة مسلحة، لاحظت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن هؤلاء لم يُدانوا بسبب تعبيرهم عن آرائهم أو لمشاركتهم في اجتماع، ولكن لعضويتهم في منظمة مسلحة وخلص إلى أنه لم يكن هناك تدخل في حقهم في حرية التعبير[8].

45. وبالتالي، تود الحكومة أن تذكر بأن الجرائم المتعلقة بالإرهاب محددة بشكل كافٍ بموجب القانون التركي وأن القضاء التركي يوفر حماية كافية لحقوق الإنسان للأفراد بصرف النظر عن ألقابهم ولا يعامل أي شخص فوق سيادة القانون.

46. قبل إنهاء ملاحظاتها، ترغب حكومتنا في تصحيح بعض المعلومات الخاطئة التي ظهرت في التقرير. أولاً، إن الامتحان – الخطي والشفهي – الذي يتعين على المرشحين اجتيازه ليصبحوا قضاة متدربين ومن ثم قضاة مؤهلين تماماً، كان دائماً إلزامياً ولم يتم إلغاؤه أبداً حتى بعد محاولة الانقلاب. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بالفصل التام لجميع أعضاء محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا وحقيقة أنّ القضاة هم أيضاً أعضاء في حزب سياسي معين لا تعكس الحقيقة. يجب التوضيح بأنّ القضاة في تركيا مستقلون وغير متحيزون، كما أنه من الأهمية

[8] سيرين ضد تركيا (قرار المقبولية)، الطلب رقم 99/47328؛ كيليش ضد تركيا (قرار المقبولية)، الطلب رقم 98/40498؛ سيز ضد تركيا (قرار المقبولية)، الطلب رقم 02/895؛ توران ضد تركيا (قرار المقبولية)، الطلب رقم 02/879؛ أرسلان ضد تركيا (قرار المقبولية)، الطلب رقم 02/31320؛ كيزيلوز ضد تركيا (قرار المقبولية)، الطلب رقم 96/32962.

بمكان أن يُنظر إلى القضاة على أنهم محكمين مستقلين ومحايدين ومتحررين من أي نفوذ لا مبرر له، ولا سيما من التأثير السياسي سواء في إطار واجباتهم الأخلاقية أو بحكم واقع القواعد المهنية التي ينبغي عليهم الالتزام بها. وفقاً لذلك، في تركيا، لا يمكن التوفيق بين كونك قاضياً وكونك عضواً في حزب سياسي معين. وبالتالي، تطلب حكومتنا تصحيح الأخطاء المذكورة في التقرير.

47. في الختام، بناءً على طلبكم، يرجى قبول الملاحظات المذكورة أعلاه المقدمة من حكومتنا كردود على تقرير البعثة المشتركة للجنة التنفيذية ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي.

و – ملاحظات مقدمة من قبل صاحب الشكوى (7 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

- **الملخص التنفيذي: الفقرة 7**

أود أن أقترح الاستعاضة عن "تقدم كبير" بعبارة "بعض التقدم"، لأن استخدام "الكثير" من شأنه أن يبالغ في التأكيد على التغييرات التي حدثت بالفعل. كانت هناك بعض الإصلاحات فيما يتعلق باستخدام الحقوق اللغوية في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن لم يتحقق أي تقدم فيما يتعلق بالمطالب الكردية الرئيسة المتمثلة في اللامركزية الإدارية والسياسية وكذلك الحقوق الثقافية الجماعية – أولاً وقبل كل شيء تعليم اللغة الأم.

- **الملخص التنفيذي: الفقرة 9**

أقترح استبدال هذه العبارة بعبارة "مهما كانت السلطات التركية المستهجنة أخلاقياً وسياسياً قد تنظر لمثل هذا الحضور". هذه قضية حساسة ثقافياً ودينياً بالنسبة للمجتمع الكردي. في الواقع، ينظر الكثير من الأكراد لعدم زيارة عائلات المتوفى كسلوك مستهجن ثقافياً وأخلاقياً. لهذا السبب أعتقد أن الاتحاد البرلماني الدولي قد يمتنع عن اتخاذ موقف بشأن هذه القضية المعقدة ثقافياً ودينياً، والتي تعتبرها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ممارسة للحرية الدينية. يظهر النص أن الاتحاد البرلماني الدولي قد يجد هذه الممارسة الثقافية مستهجنة؛ والتي هي افتراض عرقي من وجهة نظر طرف خارجي.

- **الفقرة 7 من التقرير:**

في أواخر أيلول/ سبتمبر 2019، أيدت المحكمة العليا عدة أحكام في هذه القضية. كما تمّ تأييد الأحكام الصادرة عن اثنين من نواب حزب الشعب الديمقراطي الحالي. هؤلاء النواب هما السيدة ليلى غوفان والسيد موسى فارسوغولاري. إذا تليت احكامهما في البرلمان فسوف يفقدون ولاياتهما البرلمانية.

- **الفقرة 8 من التقرير**

اعتباراً من تشرين الأول/ أكتوبر 2019، ظلّ ثمانية أعضاء سابقين في البرلمان محتجزين في السجن. تمّ إطلاق سراح السيد فرحات إنكو والسيد سيري سوريا أوندر، وهما عضوان سابقان في حزب الشعب الديمقراطي. ومن بين الذين بقوا في السجن السيد صلاح الدين دميرتاش، والسيدة فيغن يوكسيكداغ، والسيد إدريس بالوكين، والسيدة سيلما إيرماك، والسيدة شيلار ديميريل، والسيدة جولر يلدريم، والسيدة بوركو تشيليك أوزكان من حزب الشعب الديمقراطي، والسيد إرين إرديم من حزب المعارضة الرئيسي حزب الشعب الجمهوري.

- **الفقرة 40 من التقرير:**

هذه قضية سخيفة حقاً، لأنه خلافاً لما يكرره المتحدثون باسم الحكومة التركية، تنص لائحة الاتهام الرسمية نفسها بوضوح على أنه على الرغم من أن النيابة العامة لم تجد أي دليل يتعلق بالأسلحة ونقلها إلى حزب العمال الكردستاني، إلا أنها لا تزال تطالب برفع الحصانة البرلمانية.

- **الفقرة 64 من التقرير**

أود أن أقترح الاستعاضة عن "تقدم كبير" بعبارة "بعض التقدم"، لأن استخدام "الكثير" من شأنه أن يبالغ في التأكيد على التغييرات التي حدثت بالفعل. كانت هناك بعض الإصلاحات فيما يتعلق باستخدام الحقوق اللغوية في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن لم يتحقق أي تقدم فيما يتعلق بالمطالب الكردية الرئيسة المتمثلة في اللامركزية الإدارية والسياسية وكذلك الحقوق الثقافية الجماعية – أولاً وقبل كل شيء تعليم اللغة الأم.

- **الفقرة 66 من التقرير**

أقترح استبدال هذه العبارة بعبارة "مهما كانت السلطات التركية المستهجنة أخلاقياً وسياسياً قد ترى مثل هذا الحضور". هذه قضية حساسة ثقافياً ودينياً بالنسبة للطائفة الكردية. في الواقع، ينظر الكثير من الأكراد لعدم زيارة عائلات المتوفى كسلوك مستهجن ثقافياً وأخلاقياً. لهذا السبب أعتقد أن الاتحاد البرلماني الدولي قد يمتنع عن اتخاذ موقف بشأن هذه القضية المعقدة ثقافياً ودينياً، والتي تعتبرها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ممارسة للحرية الدينية.

يظهر النص أن الاتحاد البرلماني الدولي قد يجد هذه الممارسة الثقافية مستهجنة؛ والتي تعتبر افتراض نزعة عرقية من وجهة نظر طرف خارجي.

141st IPU Assembly
Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019

Governing Council
Item 14

CL/205/14(b)-R.2
Belgrade, 13 October 2019

Executive Committee
Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Report on their joint mission to Turkey (10–13 June 2019)

Pictures of Selahattin Demirtas and Figen Yuksekdag, jailed leaders of the Pro-Kurdish opposition Peoples' Democratic Party, are seen on a flag as supporters of the pro-Kurdish opposition Peoples' Democratic Party (HDP) and of the 'Hayir' ('No') campaign attend a rally for the upcoming referendum in Istanbul, on 8 April 2017. On 16 April 2017, Turkey voted on whether to change the current parliamentary system into an executive presidency. ©YASIN AKGUL / AFP

TUR-69 - Gülser Yildirim
TUR-70 - Selma Irmak
TUR-71 - Faysal Sariyildiz
TUR-73 - Kemal Aktas
TUR-75 - Bedia Özgökçe Ertan
TUR-76 - Besime Konca
TUR-77 - Burcu Çelik Özkan
TUR-78 - Çağlar Demirel
TUR-79 - Dilek Öcalan
TUR-80 - Dilan Dirayet Taşdemir
TUR-81 - Feleknas Uca
TUR-82 - Figen Yüksekdağ
TUR-83 - Filiz Kerestecioğlu
TUR-100 - Ayhan Bilgen
TUR-101 - Behçet Yildirim
TUR-102 - Berdan Öztürk
TUR-105 - Erol Dora
TUR-106 - Ertuğrul Kürkcü
TUR-107 - Ferhat Encü
TUR-108 - Hişyar Özsoy
TUR-109 - Idris Baluken
TUR-110 - Imam Taşçier
TUR-111 - Kadri Yildirim
TUR-112 - Lezgin Botan
TUR-113 - Mehmet Ali Aslan
TUR-114 - Mehmet Emin Adiyaman

TUR-84 - Hüda Kaya
TUR-85 - Leyla Birlik
TUR-86 - Leyla Zana
TUR-87 - Meral Daniş Beştaş
TUR-88 - Mizgin Irgat
TUR-89 - Nursel Aydoğan
TUR-90 - Pervin Buldan
TUR-91 - Saadet Becerikli
TUR-92 - Sibel Yiğitalp
TUR-93 - Tuğba Hezer Öztürk
TUR-94 - Abdullah Zeydan
TUR-95 - Adem Geveri
TUR-96 - Ahmet Yildirim
TUR-97 - Ali Atalan
TUR-98 - Alican Önlü
TUR-99 - Altan Tan
TUR-115 - Nadir Yildirim
TUR-116 - Nihat Akdoğan
TUR-118 - Osman Baydemir
TUR-119 - Selahattin Demirtaş
TUR-120 - Sirri Süreyya Önder
TUR-121 - Ziya Pir
TUR-122 - Mithat Sancar
TUR-123 - Mahmut Toğrul
TUR-124 - Aycan Irmez
TUR-125 - Ayşe Acar Başaran
TUR-126 - Garo Paylan
TUR-128 - Aysel Tugluk
TUR-129 - Sebahat Tuncel
TUR-130 - Leyla Guven
TUR-131 - Ayse Sürücü

Executive Summary

From 10 to 13 June 2019, a delegation of the IPU Executive Committee and the Committee on the Human Rights of Parliamentarians conducted an on-site mission to Turkey to gain a better understanding of the political and security environment inasmuch as its affects the work and functioning of the Turkish Parliament, and to gather first-hand information on the concerns identified by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians in the cases of 57 former and current members of parliament, all members of the opposition belonging to the People's Democratic Party (HDP). These concerns are primarily related to the alleged failure to respect the rights to freedom of expression, assembly and association, parliamentary immunity, alleged lack of fair trial proceedings, excessive delays, alleged arbitrary arrest and detention.

The delegation deeply appreciates that the Turkish Parliament, thanks to the involvement of its Speaker as well as the President of the Turkish IPU Group, went to great lengths to ensure the smooth conduct of the mission.

Although the delegation did not receive concrete information during the mission regarding the individual cases before the Committee, it was pleased to receive assurances from the Turkish authorities, including the Ministry of Justice, that information on the legal basis and the facts adduced to support the accusations with regard to each former and current HDP member of parliament would be made available to the Committee to allow it to make its own informed assessment.

The mission to Turkey enabled the delegation to understand better the security situation in the country. Although the delegation considers that the Turkish authorities have faced formidable security challenges, it is nevertheless concerned about the heavy-handed approach that they have adopted in response. It considers in this regard that the massive and summary decisions taken in the aftermath of the coup attempt in 2016, in particular the dismissal of thousands of civil servants, judges, prosecutors and mayors, raise serious questions about due process. The delegation calls on the Government to address these concerns and to offer an effective remedy to those who may have been wronged.

The delegation condemns all forms of terrorism and firmly believes that everything should be done to hold the culprits to account. The delegation considers at the same time that security operations by the Turkish authorities in response to terrorist acts or threats need to be proportionate and in compliance with applicable human rights standards and that any transgressions need to be properly investigated and punished. In this regard, the delegation

is concerned about the reported lack of effective investigations and the immunity granted to security forces even when credible evidence of violations is available.

The delegation received systematic and detailed reports on the alleged lack of independence of the judiciary and executive interference in Turkey. The delegation calls on the authorities to take effective measures to restore legal guarantees to ensure the independence of the judiciary from the executive and to strengthen the Council of Judges and Prosecutors. Such steps will not only offer better guarantees that the trials against current and former parliamentarians from the HDP are held with respect for due process but also enhance the public's confidence in the judiciary. The delegation is keen to hear from the Government if it aims to address these matters through its latest judicial reform.

The delegation is aware that much progress has been achieved over the years in promoting demands for Kurdish rights. Nevertheless, the period following the coup attempt has seen a backlash in this regard and lessened the prospects for the resolution of pending issues. The delegation calls on the Turkish authorities to pursue an effective reform agenda in this area, which should also look at issues such as decentralization and extended mother-tongue education in line with good practice on such matters. The delegation also calls on Kurdish political organizations and civil society to take meaningful steps to engage on these issues with the authorities in the context of Turkey's constitutional and legal framework.

The delegation regrets that there appears to be no meaningful dialogue between the AKP and HDP and believes that such exchanges are essential, not only to help revive the peace talks, but also to promote better mutual understanding and cooperation. The delegation is concerned about the steps reportedly taken to curtail the Grand National Assembly's legislative and oversight functions. The delegation suggests that the IPU lend its support, should that be considered useful, to promote better dialogue in parliament and to examine ways to bolster the work of the institution of parliament.

The delegation is deeply concerned that the authorities systematically present the PKK and the HDP as one and the same. It is clear that both organizations draw in large part on the same support base and pursue similar objectives. However, the HDP is a legal political party that in no way espouses violence to reach its aims. In fact, on several occasions, the HDP has criticized specific acts of violence by the PKK. Even if one acknowledges that the HDP could be more systematic in its public disapproval of PKK violence, this does not mean that, by failing to do so, it is acting in alliance with or supporting the PKK. The delegation considers in this regard that one should make a clear distinction between criminal responsibility, on the one hand, and moral and political responsibility, on the other. In a similar vein, the delegation believes that invoking anti-terrorism laws is not the way to proceed in response to decisions by HDP MPs to attend funerals of PKK members, however morally and politically reprehensible such attendance may be.

The delegation is concerned about the existing legal framework in the area of freedom of expression in Turkey and how it is used. The delegation acknowledges that some advances were made in 2013. It considers, however, that previous long-standing concerns, expressed by the IPU as well as UN special rapporteurs on human rights and international organizations such as the Venice Commission and the European Union, about the vagueness and breadth of anti-terrorism provisions ought to be addressed. The delegation therefore recommends that the Turkish authorities review and modify its existing legislation in this light and to ensure its uniform, fair and predictable application.

The delegation regrets that it was not allowed to visit any of the current and former HDP MPs in detention, despite the fact that its request was made well in advance. The delegation points out that such access, albeit in a limited form and at the very last minute, was provided on the occasion of an earlier IPU mission to Turkey which shows that the Turkish authorities could have shown flexibility on this matter.

The delegation appreciated the discussion with the Vice Minister of Justice about foreign trial observers, but regrets that it appears that, even though trials are public in Turkey, the Turkish authorities are not able to guarantee court access to such observers. In this regard, the delegation considers that, given the significant expenses and time invested by foreign trial observers to come to Turkey, the authorities should act more swiftly and decisively to accommodate timely requests for trial observations, including by ensuring a larger court room and stronger security arrangements if need be, and to communicate a definite and positive answer to foreign trial observers well in advance.

Table of contents

A. Origin and conduct of the mission 1

B. Outline of the cases and the Committee's concerns before the mission 2

C. Information gathered during the mission

1. The peace talks, their breakdown and renewed violence 3

2. The situation of the Kurds in Turkey 5

3. The failed coup attempt in July 2016, its aftermath and repercussions 5

4. The relationship between the HDP and the PKK 7

5. Different interpretations of the scope of freedom of expression

- Introduction 8
- Alleged failure to condemn PKK violence 8
- Attendance of funerals of PKK members 8
- Legislative framework 9

6. Freedom of assembly 11

7. Lack of dialogue between political stakeholders in and outside Parliament 11

8. The lifting of parliamentary immunity 11

9. Access to prisons 11

10. Foreign trial observations 11

D. Findings and recommendations 11

E. Observations provided by the authorities

- Response from the President of the Turkish IPU Group 15
- Response from the Government of Turkey 18

F. Observations provided by the complainant 25

*

* *

A. Origin and conduct of the mission

1. The cases of 57 individuals – 17 current parliamentarians and 40 former members of parliament, all members of the opposition belonging to the People's Democratic Party (HDP) – are currently under examination before the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians. The alleged human rights violations in these cases refer to the failure to respect parliamentary immunity, lack of due process at the investigation stage, lack of fair trial proceedings and excessive delays, failure to respect the rights to freedom of expression, assembly and association, arbitrary arrest and detention, ill-treatment and the abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate.

2. It was in its decision adopted in February 2017 that the Committee on the Human Rights of Parliamentarians first suggested sending a delegation to Turkey to obtain detailed information on the issues of concern and to contribute to facilitating a comprehensive solution to the cases at hand, particularly through direct discussions with all relevant authorities and other stakeholders. The Turkish authorities subsequently rejected the Committee's request for a mission on two occasions on the grounds that it "could negatively affect the judicial process" and was not considered "appropriate". The Turkish authorities, however, subsequently approved the mission during the 138th IPU Assembly (April 2018) on the condition that the delegation would not seek to meet the detained members of parliament or the judicial authorities. In May 2018, however, the authorities cancelled the Committee's mission, leaving open the possibility of organizing it at a later date, following the announcement of early elections in June that year. In October 2018, the IPU governing bodies reframed the purpose and format of the mission: it would be a hybrid mission to both look at the overall political and security environment and address the specific concerns identified by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians. For this purpose, the delegation would comprise members of both the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and the IPU Executive Committee.

3. In December 2018, the President of the Turkish IPU Group confirmed in writing that an IPU delegation was welcome to come to Turkey, once local elections scheduled for 31 March 2019 had been held, to meet with the judicial and executive authorities, but that prison visits would not be possible. The President of the IPU, who was going to lead the delegation, and the President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians continued the discussion regarding the mission with the President of the Turkish IPU Group during the 140th IPU Assembly (April 2019). On that occasion, the President of the Turkish IPU Group asked to receive a road map listing details of all the authorities and persons that the delegation wished to meet as well as the places it wished to visit. After this information was provided by the IPU Secretary General, an agreement was reached that the mission would take place from 10 to 13 June 2019.

4. Following consultations with all the members of the Executive Committee and the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the composition of the delegation, led by IPU President Ms. G. Cuevas Barron (Mexico), was determined as follows: President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians Ms. A. Jerkov (Serbia), Executive Committee member Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal) and members of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, Mr. N. Bako-Arifari (Benin) and Mr. D. Carter (New Zealand). The delegation was accompanied by Mr. R. Huizenga, Manager of the IPU human rights programme and Secretary of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians. Four locally hired interpreters accompanied the delegation to ensure interpretation from and into English, French and Turkish.

5. The delegation wishes to thank the host authorities for their cooperation. Special thanks go to the Speaker of the Grand National Assembly of Turkey and the President of the Turkish IPU Group for their efforts to ensure the smooth conduct of the mission, which entailed meetings in Ankara (10–11 June), Diyarbakır (12 June) and Istanbul (13 June). The delegation nevertheless regretted that it was not possible to meet with some of the current and former HDP parliamentarians in detention, as repeatedly requested, and to meet the Minister of Foreign Affairs and the Minister of Justice.

6. The delegation met with the following people:

- <u>Parliamentary authorities</u>
- Mr. Mustafa Şentop, Speaker of the Grand National Assembly of Turkey
- Ms. Ravza Kavakci Kan, member of parliament, President of the Turkish IPU Group
- Ms. Arife Duzgun Polat, member of parliament, member of Turkish IPU Group*
- Ms. Zeynep Yildiz, member of parliament, member of Turkish IPU Group*

- Executive authorities
- Mr. Cengiz Öner, Vice Minister of Justice
- Mr. Hasan Basri Güzeloğlu, Governor of Diyarbakır
- Mr. Selçuk Mızraklı, Mayor of Diyarbakır Metropolitan Municipality

- Judicial authorities
- Mr. Engin Yıldırım, Vice President of the Constitutional Court

- Political parties
- Members of parliament belonging to the Justice and Development Party (AKP), including the Deputy Chairwoman of the AK Party group in Parliament, Ms. Özlem Zengin, Ms. Oya Eronat, Ms. Zehra Taşkesenlioğlu Ban, Mr. Ebubekir Bal, Mr. Burhan Kayatürk and Mr. Şeyhmus Dinçel (former MP)
- Members of parliament belonging to the Republican People's Party (CHP), including the Deputy Chairman of the CHP Group in Parliament, Mr. Engin Özkoç, and Mr. Utku Çakırözer
- Members of parliament belonging to the Peoples' Democratic Party (HDP), including the co-Chair of the HDP Group in Parliament, Ms. Pervin Buldan, and Mr. Hişyar Özsoy
- Members of parliaments belonging to the Nationalist Movement Party (MHP), including the Vice President of the MHP Group in Parliament, Mr. Muhammed Levent Bülbül, and Mr. Erkan Akçay

- Members of parliament concerned, their lawyers and family members
- Ms. Pervin Buldan, member of parliament
- Mr. Garo Paylan, member of parliament
- Ms. Ayşe Acar Başaran, member of parliament
- Mr. Hişyar Özsoy, member of parliament
- Mr. Berdan Öztürk, member of parliament

- Civil society representatives and others
- Mr. Öztürk Türkdoğan, Chair of the Human Rights Association
- Mr. Kerem Altiparmak, lawyer and faculty member at Ankara University, Faculty of Political Science
- Other civil society representatives in Diyarbakır and Ankara
- Family members of victims killed in terrorist attacks

B. Outline of the cases and the Committee's concerns before the mission

7. Over 600 criminal and terrorism charges have been brought against the members of parliament of the HDP since 15 December 2015, when the Constitution was amended to authorize the wholesale lifting of parliamentary immunity. Hundreds of trial proceedings are ongoing against HDP parliamentarians, and former parliamentarians, throughout Turkey. Some of them also continue to face older charges in relation to the Kurdistan Communities Union (KCK) first-instance trial that has been ongoing for more than eight years, while others face more recent charges. In these cases, their parliamentary immunity was allegedly not lifted.

8. As of early April 2019, 10 former members of parliament continue to be held in detention under restrictive conditions applicable to terrorism suspects and convicts. According to the information provided by the complainant, Turkish courts have delivered around 10 new prison sentences against former and current MPs since the 139th IPU Assembly (Geneva, October 2018). The parliamentary authorities have stated that they were not able to confirm this number and have asked for additional information to help them to undertake verifications with the relevant authorities.

9. According to the complainant, the charges against HDP members of parliament are groundless and violate their rights to freedom of expression, assembly and association. The complainant claims that the evidence adduced to support the charges against the members of parliament relates to public statements, rallies and other peaceful political activities carried out in furtherance of their parliamentary duties and their political party programme. Such activities include mediating between the Kurdistan Workers' Party (PKK) and the Turkish Government as part of the peace process between 2013 and 2015, advocating publicly in favour of political autonomy, and criticizing the policies of President Erdoğan in relation to the current conflict in south-eastern Turkey and at the border with Syria (including denouncing the crimes committed by the Turkish security forces in that context). The complainant alleges that such statements, rallies and activities

did not constitute any offence, and that they fall under the clear scope and protection of the fundamental rights of members of parliament.

10. The most prominent cases concern the two former co-Chairs of the HDP, Mr. Selahattin Demirtaş and Ms. Figen Yüksekdağ, who remain in detention. On 20 November 2018, the European Court of Human Rights (ECtHR) ordered the immediate release of Mr. Demirtaş after finding violations of his fundamental rights. The ECtHR concluded that the extensions of Mr. Demirtaş' pretrial detention and his subsequent inability to take part in parliamentary activities "constituted an unjustified interference with the free expression of the opinion of the people and with the applicant's right to be elected and to sit in Parliament" and that it had "pursued the predominant ulterior purpose of stifling pluralism and limiting freedom of political debate". The Turkish authorities have not implemented the ECtHR's decision because it is not yet final, as it was appealed by both parties to the Grand Chamber of the Court.

11. Ms. Yüksekdağ was sentenced in a number of cases and continues to face multiple charges and proceedings. She was deprived of her HDP membership and banned from exercising any political activities pursuant to a court conviction. The IPU trial observer submitted her final report on the hearings she attended in Ms. Yüksekdağ's trial from September 2017 until September 2018 (and one hearing in the case of Mr. Demirtaş in December 2017). Having reviewed a translation of the incriminating statements made by Ms. Yüksekdağ, the IPU trial observer found that the prosecution's evidence put forward against Ms. Yüksekdağ "appears to fall squarely within her legitimate right to express her opinions, discharging her duty to draw attention to the concerns of those she represents". The report concluded that the prospect for Ms. Yüksekdağ – and Mr. Demirtaş – to receive a fair trial was remote and that the political nature of both prosecutions was evident. The observer recommended that the IPU stand in solidarity with the former MPs and remain informed by continuing to observe the proceedings as much as possible.

12. An internal review of 12 court decisions issued against HDP members reached similar conclusions. It concluded that the judiciary in Turkey, from the first instance courts to the Constitutional Court level, completely disregarded the case law of the ECtHR and the main judgment of the Turkish Constitutional Court in relation to freedom of expression when evaluating whether an expression was constitutive of incitement to violence or of one of the other crimes the members of parliament were charged with. The review found that a presumption of guilt was used by the courts and that harsher restrictions and punishment were applied to the members of parliament because of their particular duties and influence, contrary to the special protection afforded under international law to political expression by public and political figures. The review further found that the interpretation of anti-terror laws by Turkish courts was arbitrary and unpredictable. Similar speeches and acts were interpreted completely differently by different courts or even in the same decision by the same court.

13. The Turkish authorities firmly deny all these allegations. They have invoked the independence of the judiciary and the need to respond to security/terrorism threats and legislation adopted under the state of emergency to justify the legality of the measures taken. They have provided detailed information on the "provisional constitutional amendment" made by parliament in relation to parliamentary immunity in May 2016 to prosecute parliamentarians from all parties. They have asserted that there is no "HDP witch-hunt" in Turkey; that women parliamentarians are not specifically targeted; that there is no Kurdish issue in Turkey and no current conflict in south-eastern Turkey; that Turkey is, however, facing a terrorism issue at multiple levels involving the PKK and its "extensions"; that the HDP never publicly denounced the violent activities of the PKK; that its members, including members of parliament, made many statements in support of the PKK and their "extensions"; that they attended funerals of PKK suicide bombers and called for people to take to the streets, which resulted in violent incidents with civilian casualties; that this does not fall within the acceptable limits of freedom of expression; that the Constitutional Court has reached such conclusions in three cases and that, in other cases, domestic remedies have not yet been exhausted; that the independence of the judiciary and the rule of law in Turkey must be respected.

C. Information gathered during the mission

1. The peace talks, their breakdown and renewed violence

14. The IPU delegation was repeatedly told by the Turkish authorities that the Government had been waging a battle against terrorists, namely the PKK, which it held responsible for tremendous acts of violence in the last 35 years in the course of which some 50,000 people lost their lives. Ms. Oya Eronat, a member of the AKP, gave the delegation a moving account of how her son was killed in 2008 in a PKK attack in Diyarbakır.

Ms. Arife Polat Düzgün, also a parliamentarian from the AKP, told the delegation how she witnessed a massacre perpetrated by the PKK. Both members of parliament said that in south-eastern Turkey the PKK forcibly took children from their families and trained them to become part of the organization. If a child was killed in combat, their family would become an enemy of the Government, hence setting in a motion a cycle of hatred and violence. Several AKP members of parliament from south-east Turkey underscored that they themselves have been threatened by the PKK in their constituencies and hindered in their political work.

15. Between 2013 and 2015 there were direct and indirect talks between Turkish state officials and the PKK leader, Mr. Abdullah Öcalan. The talks continued until 5 April 2015 in the form of meetings of the "Imrah Delegation", which included, among others, Mr. Selahattin Demirtaş and Ms. Pervin Buldan (both of whom were first members of the BDP then the HDP). The talks, which took place with the agreement of the Turkish Government, provided a platform for dialogue to discuss the steps needed to end the armed conflict and to promote a new constitutional and legislative framework for Turkey. As part of the peace process, the Government created the Council of Wise Persons and established the Commission on the Negotiation Process under the auspices of the Grand National Assembly. During the peace process, the PKK declared a ceasefire and the Turkish Government suspended its security operations against the PKK.

16. Although all interlocutors underscored the importance of the talks themselves, both sides offered very different reasons for their breakdown. Those aligned with the Government affirmed that the PKK had taken up arms again and hence violated the spirit of the talks. In this regard, the President of the Turkish IPU Group stated that the peace process had constituted a great opportunity and that the authorities had taken very promising steps. However, the PKK, in alliance with the HDP, had put an end to the negotiations by resorting to violence. She said that the picture presented by the HDP and the reality on the ground were often very different. In contrast, the HDP interlocutors told the delegation that the talks had only served as a way for President Erdoğan to obtain the support of Turks of Kurdish origin, but that when he realised that the HDP was getting significant credit for the progress made he decided to withdraw his support from the process. In this regard, the HDP told the delegation that the June 2015 parliamentary elections were a watershed because the HDP passed the significant 10 per cent threshold to enter into the Grand National Assembly, obtaining some 13 per cent of the overall seats.

17. Since the end of the peace process, violence has flared up again, leaving – according to the International Crisis Group – some 2,400 people dead, with both sides trading blame. Frustrated with the end of the peace talks, in August 2015, Kurdish supporters announced local administrative autonomy for Sur, a historic district in Diyarbakır, one of several attempts at self-rule in cities and towns across the region. The delegation was told by representatives from civil society and the HDP that the Turkish Government responded with a violent crackdown. Blanket curfews were imposed on several towns and districts in the region, with much of Sur on lockdown as Turkish security forces attempted to flush Kurdish militants from urban areas. The Governor of Diyarbakır stated that the State had to intervene because PKK terrorists had attempted to start a civil war in Sur by setting up trenches and barricades. As a result of their actions hundreds of security officers and civilians were killed. The Governor said that those responsible were being held to account. He also said that the HDP members of parliament did not criticize the PKK's actions, but rather sanctioned them, including through press statements.

18. Many interlocutors referred to the start of the siege of Kobane in Syria by Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL) in September 2014 as a turning point, and the likely endpoint of the negotiations. The city of Kobane is very close to the Turkish border and most of its population is Kurdish. The People's Protection Units (YPG), which are made up primarily of ethnic Kurds and considered by the Turkish authorities as a terrorist organization for allegedly supporting the PKK, took over control of the city in July 2012 during the civil war in Syria. The start of the siege of Kobane by ISIL triggered calls of solidarity by different international organizations and civil society organizations across a number of Turkish cities in order to protect the civilian population and to prevent a humanitarian disaster. Amongst the various calls, the following tweet was sent from the HDP Headquarters' Twitter account on 6 October 2014: "Urgent call to our peoples! An urgent call for our peoples from the HDP's Central Executive Committee, which is currently in session! The situation in Kobanê is very dire. We call on our people to go to streets and to support those who are already on the streets in protest against ISIL attacks and the AKP government's embargo against Kobanê." It is understood that similar calls were also made by the PKK and its reported urban wing, the KCK. On 7 October 2014, the KCK Council issued a statement calling for resistance. Civil society representatives and elected politicians from Diyarbakır stated that the Turkish population of Kurdish origin had expected President Erdoğan to come to the rescue of the Kurdish population in Kobane or at least to allow Kurdish supporters to cross into Syria to offer help themselves. However, President Erdoğan blocked the border, did not intervene as requested, and on 7 October 2014 announced that Kobane was about to fall. Over the following days, in the course of

the events in Diyarbakır that, according to civil society representatives and the HDP, started in a peaceful manner, Islamic groups (namely the "Kurdish" or "Turkish Hezbollah") infiltrated the protests and resorted to violence. Some 50 people were killed, many others were injured and much property was destroyed. The HDP and civil society representatives told the delegation that many of the victims were HDP supporters.

19. The Turkish authorities told the delegation that the HDP's call was an incitement to violence, which explains what ensued in Diyarbakır. Many civil society representatives and HDP parliamentarians disagree. They told the delegation that indictments and court decisions against Mr. Demirtaş, in his then capacity as HDP co-Chair, and others presented the aforementioned tweet from HDP headquarters as evidence of membership of the accused persons in the PKK/KCK and proof of the accusation that the suspects acted on their orders, considering that the HDP's call mirrored the one made by the KCK and PKK. Nevertheless, it seems that the prosecution did not prove any causal link between the KCK's statement and the HDP's call for solidarity with Kobane in any of the cases. The courts did not seek concrete evidence to prove that members of the HDP's Central Executive Committee were informed of and adhered to the KCK's call.

20. The Turkish parliamentary authorities organized a meeting in Diyarbakır between the delegation and several families who had lost members due to violence, in particular in relation to the events in Diyarbakır in October 2014.The families stated that they had been receiving threats since the deaths of their loved ones. They blamed these killings on the HDP and PKK, considering them one and the same and ready to kill innocent bystanders and supporters of the AKP.

21. The HDP MPs told the delegation that their party had submitted to the Grand National Assembly five separate motions to establish a parliamentary investigation committee in order to investigate and elucidate the Kobane incidents. These motions were reportedly all rejected by the Grand National Assembly. Moreover, they alleged that the government had not replied to any of the 11 HDP parliamentary queries filed since 2014 concerning the incidents.

22. The HDP also told the delegation that there had been hundreds of attacks against HDP election offices in the run-up to the national elections of June and November 2015 and that more than one thousand of its members had been detained in the latter half of 2015 after the Government's crackdown in response to the Suruç bombing of July 2015, which was believed to have been carried out by a Turkish citizen of Kurdish origin with reported links to ISIL, and the collapse of the ceasefire between the Government and the PKK. On 18 May 2015, there were simultaneous bomb attacks on the HDP's bureaus in the cities of Adana and Mersin. It is unclear who was responsible for these attacks, but some have suggested that Turkish far-right nationalist groups may have been involved, while others claim that President Erdoğan and other senior members of the Government may have provided partial incitement with public statements conflating the HDP with the PKK. A number of the attacks appeared to be in retaliation for PKK actions. On 5 June 2015, there was a bomb attack on the HDP's final election rally in Diyarbakır and this was followed by a further bomb attack on 10 October 2015 at a peace rally in Ankara, which was attended by the HDP.

2. The situation of the Kurds in Turkey

23. The parliamentarians from the AKP and MHP told the delegation that before the AKP came to power, it was not possible to say in parliament "I am Kurdish" or to use the Kurdish language. Now there was freedom to speak and learn Kurdish and there were Kurdish TV channels, all of which enabled the Kurds to freely express Kurdish identity. The Governor of Diyarbakır added that Kurdish could even be used in election campaigns and for media purposes. AKP representatives were also quick to point out that their party was receiving the highest number of votes from Kurds but that the AKP was a party for all Turks. They also emphasized that in the recent local elections the HDP received the most votes from western provinces not the south-east. In their belief, this showed that the people who were suffering from terrorism saw that the HDP was not making a positive difference, contrary to the AKP which was providing development and the effective delivery of public services.

24. The authorities referred to "Turkishness" as a crucial driver in building the Turkish nation and held the view that the issue of "ethnic identities" was divisive and weakened the unified nation. In response to queries from the delegation, the authorities all underscored that there was no "Kurdish question", that the Constitution did not discriminate, that all Turkish citizens were treated equally and that the almost 83 million people in Turkey formed a single nation. The MHP representatives underscored that nobody was getting instruction in their mother tongue, with all school education being in Turkish, and that this was a reality for all linguistic communities in the country and therefore did not target the Kurds in any way.

3. The failed coup attempt in July 2016, its aftermath and repercussions

25. On 15 July 2016, a group of military officials, allegedly affiliated with the Gülen movement, carried out a failed coup to overthrow the Turkish Government. Numerous buildings, including the Grand National Assembly and the presidential building, were bombed, and roads and bridges were blocked. During the attempted coup, which lasted less than 24 hours, some 250 civilians were killed and many were injured. After the suppression of the coup, a large number of people were arrested and detained. On 20 July 2016, the Turkish Council of Ministers, headed by the President, declared a state of emergency. On 21 and 22 July 2016, the Turkish authorities notified the United Nations and the Council of Europe that Turkey had derogated from certain of their obligations under the European Convention on Human Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights. Under the state of emergency, a total of 32 decree laws were subsequently issued.

26. The delegation was repeatedly told of the massive consequences of the implementation of the state of emergency and the decrees, which had led to the dismissal of over 135,000 public sector workers and of close to 4,400 judges and public prosecutors and the closure of many important media outlets. A State of Emergency Procedures Investigation Commission, created in May 2017 to examine complaints regarding implementation of these measures, had been largely ineffective, according to those directly affected, who all emphasized the arbitrariness of the procedure. Although the state of emergency was lifted on 18 July 2018, the Turkish Parliament adopted on 25 July 2018 Law No. 7145, "Amendments to Some Laws and Decree Laws", that stated that significant practices implemented during the state of emergency would remain in force for at least another three years. This included the extension of police custody to 12 days, the powers of governors to ban specific persons from specific places, to declare curfews and restrict protests, restrictions to fair trial guarantees and the possibility for further dismissals of civil servants.

27. The Turkish authorities repeatedly spoke of the impact of the failed coup, in terms of both the immediate victims and the repercussions for Turkish state institutions, which they believed had been largely infiltrated by the Gülen movement. The HDP and others told the delegation that everyone had taken an immediate stance against the failed coup. They pointed out that the failed coup had been thwarted in the course of the same evening, only involved a small group of officers and that the state of emergency and subsequent decrees were a completely disproportionate and largely arbitrary reaction, primarily used to settle scores and to submit the Turkish state institutions to the will of President Erdoğan and the AKP. Some of the civil society representatives highlighted that within less than 12 hours of the failed coup, 2,500 judges were suspended and that, at first, under the state of emergency, new judges no longer needed to pass the previously required exam. The Vice Minister of Justice told the delegation that it was a challenge to replace the dismissed judges and prosecutors, but highlighted that the authorities were doing everything possible to properly train their replacements. The HDP and others told the delegation that many of the new judges and prosecutors were AKP members and pointed out that all the members of Court of Cassation and Council of State had been dismissed. They held that no judge would ever go against President Erdoğan. The fact that the Constitutional Court had found in favour of two journalists in 2016 (the cases of Mr. Can Dündar and Mr. Erdem Gül) was just to please the Council of Europe and therefore did not have, in their belief, any substantive long-term consequence. They pointed out that the Constitutional Court's decision was publicly and harshly criticized shortly after by the Minister of Justice and the President, the latter stating that he did not "accept or respect" the Constitutional Court’s decision. Subsequently, the first instance court criticized the Constitutional Court for overstepping its jurisdictional limits, in words that seemed to evoke the observations made earlier by the President and the Minister of Justice. This was just one of several examples mentioned to show that there was executive interference in the work of the courts.

28. Several representatives of civil society organizations affirmed that, in no small part thanks to the constitutional changes following the April 2017 referendum, Turkey had become an authoritarian regime, placing all power in the hands of President Erdoğan, who was also the leader of the ruling AKP. They stated that the European Commission for Democracy through Law, also known as the Venice Commission, and the European Union had repeatedly expressed concern about respect for the rule of law in Turkey. They also affirmed that the Grand National Assembly was dysfunctional: not only had the new presidential system curtailed the parliament’s oversight and legislative functions, but the Grand National Assembly had also adopted changes to its rules of procedure whereby ministers would no longer appear before it and civil society organizations were excluded from the legislative consultation process at the parliamentary committee level.

29. The Vice Minister of Justice told the delegation that in May 2019 President Erdoğan had announced a judicial reform package aimed, among other things, at simplifying and increasing transparency

in legal proceedings, simplifying procedures, facilitating access to justice, including through the use of alternative dispute settlement, and enhancing respect for fair trial guarantees.

30. Civil society representatives and the HDP told the delegation that they were sceptical about the reform, seriously questioning, in light of earlier judicial reforms, whether this one would entail any much-needed changes to existing anti-terrorism legislation as well as constitutional changes to promote better respect for the rule of law, in particular given what they believed to be the strong executive interference in the judiciary.

31. Several HDP interlocutors, in particular in Diyarbakır, highlighted the system of government-appointed trustees, known as the *kayyum*, which had been in place in the region since 2016 to replace duly elected HDP mayors. The delegation was told that in total the Government replaced 95 municipalities and arrested 100 mayors on suspicion of links with the PKK. While pro-Kurdish politicians had been imprisoned on terrorism-related charges before, the instalment of the *kayyum* in 2016 was unprecedented in that it targeted local representation directly. The Government claims the *kayyum* policy was necessary after the urban clashes between PKK-linked militants and security forces swept the region following the breakdown of peace talks in 2015. The Government alleged that the HDP-run councils lent support to the PKK and that fighters used municipal diggers to build defences. Furthermore, the Government maintained that the *kayyum* administration brought much-needed services and greater security to the region, which the HDP contests, saying that the *kayyum* cared little about representing local concerns and simply behaved like Governors. The authorities, including the Governor of Diyarbakır, also told the delegation that the dismissal of mayors targeted not only the HDP but also the AKP, and that the only consideration for dismissal was whether a mayor had acted against the law. Others confirmed that some AKP mayors had also been affected, but only because they decided to no longer follow President Erdoğan's orders, without committing any crime.

32. On 31 March 2019, new local elections were held in Turkey and many voters voted to replace the government-appointed trustees. However, in the south-east, while the HDP increased its vote in some provinces, it also lost the key provinces of Şırnak, Ağrı and Tunceli. The HDP still managed to retain control of the majority of provinces in the region, securing eight provinces including the all-important metropolitan areas of Diyarbakır, Mardin and Van. However, several of the HDP interlocutors shared their concern with the delegation as to whether the HDP would be allowed to continue running the municipalities that they won on 31 March 2019. Their fears turned out to be justified when, on 19 August 2019, the Ministry of the Interior decided to dismiss three HDP mayors in the region, including the HDP Mayor of Diyarbakir, whom the delegation met. The Government-appointed Governor of Diyarbakir, whom the delegation met as well, was subsequently appointed as trustee.

4. The relationship between the HDP and the PKK

33. The HDP is a legal party and was formed in 2013 as an alliance of Kurds, other national minorities, women's and green groups and others on the political left. The HDP has tried to appeal to all Turks, besides its traditional Kurdish base in the south and south-east of Turkey, and has fielded several ethnic minority candidates in national legislative elections since its creation. The HDP party platform perceives human history as a "history of struggles" in the "search for equality, freedom and justice" and urges society to struggle against "racist, nationalist, militarist, sexist, conservative and pro-market forces". A special section in the party platform is dedicated to the "Kurdish question" and minority rights in general. The HDP's manifesto in no way condones or calls for the use of violence. The HDP aims to prevent the State from imposing an identity and supports the right of the individual to develop their own identity, culture and most of all their mother tongue "within a framework of autonomy". While the HDP's manifesto is relatively silent on how to realize Kurdish aspirations for self-rule (through independence, autonomy or at least a strong decentralization) it mentions empowering local governments. The manifesto also calls for the ratification of the European Charter for Local Self-Government.

34. Several Turkish authorities told the delegation that it was Mr. Öcalan who had the idea for the creation of a Kurdish political party. In their view, the HDP and the PKK had organic ties, with the former being the political wing of the latter. It was therefore said that HDP MPs always had the PKK on their minds and that HDP political candidates were not deciding on their own. In this regard, several official interlocutors said that the HDP was afraid of the PKK and obliged to follow its orders. Moreover, they said that there were strong cross-organizational family links and hence loyalties, as members of the same family could be working for either the HDP or the PKK.

35. The current co-Chair of the HDP party group was asked by the delegation if she would define the PKK as a terrorist organization. She answered that looking at what is happening in Turkey purely from a security lens and identifying the PKK as terrorists would not solve the problem related to the protection of the rights and identity of the Kurdish population. She hastened to add that a refusal to qualify the PKK as terrorists was often presented by the authorities as proof that you were supporting terrorism. She said that the HDP had no connection with the PKK and that the "Kurdish question" could be resolved by talking to Mr. Öcalan.

36. The Speaker of the Grand National Assembly highlighted that all members of parliament took an oath to abide by the Constitution and the laws of the land. He underscored in this regard that it was important that politicians set the right example and convey a message of peace to young generations. The Turkish authorities' common position was that the PKK was increasingly working in political ways, through the HDP, to get more support for its agenda, including from the international community. In this regard, they highlighted the extent to which both the PKK and HDP were able to manipulate international public opinion and international organizations. The Speaker said that all the Turkish cases before the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians concerned members of the HDP even though other members of parliament were allegedly also victims of human rights violations. He pointed out that they, however, had not reached out to the Committee. He said that the fact that the HDP cases had been submitted by the HDP leadership to the Committee as a single package showed that it was a party decision, not a decision by the individuals concerned. He believed that this approach attested to the party's efforts to use all available international platforms for political mileage.

37. In response to a question from the delegation as to why the authorities were not closing down the HDP if they believed that it was working with the PKK, they answered that the HDP's predecessors had been closed for that reason but that they now considered that it was more appropriate to focus on the individual responsibility of party members in the event of a violation of the law. In this regard, they also mentioned that individual HDP members of parliament were sometimes heard and seen making statements that went beyond their party's manifesto.

5. Different interpretations of the scope of freedom of expression

- Introduction

38. The Turkish authorities stated that it was necessary to protect the human rights of parliamentarians but that it was equally, if not more, important to protect citizens' right to life. Some Turkish authorities drew a parallel with the terrorist acts committed by ISIL in the Western world in order to seek greater understanding and support from the delegation for their view that terrorism posed a serious threat to Turkish society and had to be fiercely fought. Several of the Turkish authorities, including the Speaker of the Grand National Assembly, highlighted that Turkey found itself at the centre of a zone of instability, in particular due to the ongoing war in Syria and the emergence of new terrorist organizations, such as the People's Protection Units (YPG), the PKK's alleged Syrian wing, and the arrival of 3.5 million Syrian refugees in Turkey. The Speaker stated that Turkey was promoting peace in his country, the region and the world as a whole, by fighting terrorism and using the channels of multilateral diplomacy to find concrete and long-term solutions. Some AKP members of parliament also said that, at a time when AKP female members were not allowed to wear a headscarf, they would disagree with their treatment, but always peacefully, unlike the HDP which was resorting to violence.

39. The Turkish authorities stated that accusations of terrorism against HDP members of parliament could be based on a variety of activities, such as speeches, attendance of funerals and concrete help to PKK members. HDP MPs told the delegation that HDP members of parliament were facing charges and prosecution for defending their political views, for instance for simply saying "Kurdistan" or "esteemed Öcalan" or for protesting the latter's isolation in prison.

40. The Turkish authorities referred to the concrete case of HDP member of parliament Mr. Sarıyıldız, who had been charged with "supplying arms to a terrorist organization" on the basis of reports that in January 2015 it was allegedly established that he had intended to send weapons to the YPG, and had driven to Ceylanpınar in a vehicle he bought from two suspects and then registered in his name. However, the HDP MPs told the delegation that there was nothing in the indictment against Mr. Sarıyıldız pointing to him having allegedly transported guns for PKK fighters or the YPG.

- Alleged failure to condemn PKK violence

41. A recurrent observation made by the authorities was that the HDP did not condemn PKK actions. The HDP has, however, made available documents that show that on several occasions the party denounced specific acts of violence by the PKK. The co-Chair of the HDP party group told the delegation that the HDP condemned all violence, including by the PKK and against Turkish soldiers.

- Attendance of funerals of PKK members

42. Throughout the mission, the Turkish authorities emphasized that HDP members had attended funerals of "PKK terrorists" and that this clearly showed that there was strong convergence between the two organizations. The authorities referred to several concrete examples, such as the case of HDP member of parliament Tuğba Hezer, who on 22 February 2016 attended the funeral of a PKK member who perpetrated the Ankara car bombing days before, on 17 February, leaving 39 people dead. The suicide attack targeted buses carrying military personnel as they waited in traffic at a busy street in the heart of the government district of Çankaya, minutes away from the Grand National Assembly. The Kurdistan Freedom Hawks (TAK), a group associated with the PKK, claimed responsibility for the attack days later, calling it a retaliatory attack for the killing of citizens in the south-eastern Turkish province of Cizre. The public was reportedly outraged at Ms. Hezer's decision to attend the funeral. In addition to this and other specific examples, several of the authorities said that in October 2015 the then HDP co-Chair Mr. Demirtaş threatened party members who did not attend the funerals of PKK members with an investigation and potential disciplinary charges.

43. The HDP members of parliament told the delegation that attendance of these funerals was justified, or even required, in order to share the pain suffered by the families of the deceased, irrespective of their deeds, on the understanding that the "verdict on dead people is abolished". Attendance was therefore not meant to serve as a justification for their actions, as the HDP was against the use of any form of violence. The HDP MPs affirmed that AKP MPs also presented their condolences to the families of those who died in their constituencies. The HDP MPs also pointed out that the European Court of Human Rights has stated that attendance of such funerals is not a crime.

- Legislative framework

44. The Head of the Ministry of Justice's Human Rights Department told the delegation that Turkey did not have different legislation from European countries when it came to freedom of expression and that this essential right was fully protected in Turkey.

45. At present, Turkey's anti-terrorism legislation consists of two separate laws: the Turkish Penal Code (Law No. 5237) and the Anti-Terrorism Law (No. 3713). The delegation was informed about the precise contents of the laws inasmuch as they have an impact on freedom of expression. The delegation was clearly and repeatedly told by human rights lawyers and civil society organizations that article 1 of the Anti-Terror Law defines terrorism in a broad and vague way, without including the component of violence. Article 2 of the same law is also very vaguely worded and provides an indirect definition of membership in an illegal organization. Similarly problematic is article 7(2), which proscribes the dissemination of propaganda for a terrorist organization. The same interlocutors also told the delegation that the Penal Code (Law No. 5237) had been drafted in such a way that the Anti-Terrorism Law was actually superfluous, with Penal Code articles 220(6-8) and 314(3) about (indirect) membership of an illegal organization being of particular concern.

46. In 2013, Turkey amended some of its laws with the stated aim of ensuring better respect for freedom of expression. However, many interlocutors shared their concern with the delegation that Penal Code article 301 on denigration of the Turkish nation, despite jurisprudence from the European Court of Human Rights, and article 125 on criminal defamation were still in force, and that several other amended Penal Code articles could still be open to abuse and hence lead to possible further violations of the right to freedom of expression. These included article 215 on praising a crime or a criminal and article 318 on discouraging the public from military service. The amendments to Anti-Terrorism Law articles 6(2) on printing or publishing declarations or statements of terrorist organizations and 7(2) on making propaganda for a terrorist organization ensured that only statements constituting coercion, violence or threats would be subject to prosecution under these provisions. However, although the amendments narrowed the offences, the new text was seen as still too broad in that it includes the vague concepts of coercion and threat without specifying a link to violence.

47. The 2013 amendments also prevented the use of these articles and some offences under the Law on Meetings and Demonstrations to be used in conjunction with article 220(6) of the Penal Code on committing a crime in the name of a terrorist organization, which allowed persons to be punished as if they were a member of a terrorist organization. Although this amendment was welcomed, it did not address the broader problem of prosecutions being brought for membership of a terrorist organization under article 314 of the Penal Code or other related provisions. Many interlocutors told the delegation that the Turkish Penal Code contained neither a legal definition of what constitutes armed organizations and armed groups nor the offence of membership. They affirmed that the lack of legal definitions opened the door to arbitrariness and abuse and that the vague formulation of the criminal provisions regarding State security and terrorism and their overly broad interpretation by Turkish judges and prosecutors made all critics of the Government potential victims of judicial harassment.

48. In this regard, civil society representatives, human rights lawyers, and members of the political opposition told the delegation that the current limitations on freedom of expression were a real threat to democracy in Turkey, with the authorities relying for instance on legislation that unduly restricts meetings and punishes insults to the Turkish nation and the President and the dissemination of terrorist propaganda. According to one human rights lawyer, the vagueness of Turkish criminal law was one of the biggest culprits. A study on the implementation (1992–2007) in Turkey of the jurisprudence of the European Court of Human Rights in the area of freedom of expression showed that domestic legal provisions somewhat improved, including following amendments passed in 2013, notably in the Penal Code and Anti-Terrorism Law, but that the judiciary had found other ways, drawing on other laws, to punish the legitimate exercise of freedom of expression. He said that it was often very difficult in advance to know what speech would lead to criminal action and under which legal provisions. He also pointed out in this regard that what you say today may get you in prison six years from now and that, likewise, you may be arrested now for something you said six years ago. Similarly, there was great variety in sentences, with similar facts and circumstances leading to very different judicial outcomes. He told the delegation that in 2016 alone 468,000 people were investigated under article 214 of the Penal Code for participating in a terrorist organization, 38,000 people for insulting the President and 214,000 people for making terrorist propaganda. The human rights lawyer emphasized the case of Mr. Demirtaş, who had not been subject to any legal proceedings at first and then suddenly, within four months, faced tens of criminal cases. Although none of them were about leadership or membership of a terrorist group, the authorities had compiled 31 of the files to make the argument that, when taken together, they showed such membership.

49. The delegation was told on several occasions about the peace petition "We Will Not Be a Party to This Crime", which was initially signed by 1,128 academics and grew to 2,020 in the weeks after it was released in January 2016. The petition denounced the alleged human rights violations committed by the Government in the Kurdish regions of Turkey, demanded access to these areas for independent national and international observers and called for lasting peace. Since then, the signatories had been subject to a series of actions, including criminal and administrative investigations, detention, dismissals and revocation of their passports.

50. The CHP MPs told the delegation that limitations to freedom of expression did not specifically target HDP MPs, and that CHP MPs, and more generally anyone opposing the Government, were facing reprisals. They mentioned the case of former CHP member of parliament Eren Erdem, who had been arrested in June 2018 on terrorism charges in connection with his alleged involvement with the Gülen movement. According to the CHP MPs, he had been kept in isolation for a long time. He was immediately re-arrested at the request of the Public Prosecutor after the court decided in January 2019 to release him pending trial. According to the CHP, their former colleague was in detention in the absence of any serious concrete proof, given that the authorities had relied on an anonymous witness who had said that his statement had been made under duress. They also pointed out that the accusations were illogical as Mr. Erdem had written a book in 2016 criticizing the ideology and activities of the Gülen movement.

51. The delegation also spoke about cases in which freedom of expression was at issue with the Constitutional Court. The delegation was told that the Court took full account of the relevant jurisprudence of the European Court of Human Rights. The Constitutional Court's general approach was that only statements that incited to violence were punishable. HDP MPs were free to support the same ideas as the PKK; the main question was whether they were going to resort to violence. The Court emphasized that the cases before it were often complex. In the specific case of Mr. Demirtaş, the Court had found that his actions were beyond the scope of protection as he had incited to violence, with particular reference to the tweet sent from HDP Headquarters in October 2014. On the other hand, the Court had found that the ban of Mr. Öcalan's book constituted a violation of his freedom of expression, as its main message was focused on a peaceful

solution. Similarly, in several other cases where there was no incitement to violence, the Court held that restrictions imposed on the right to freedom of expression were unacceptable.

52. The AKP MPs stated that the opposition fully enjoyed their freedom of expression in the Grand National Assembly and that they were often seriously attacking the Government and AKP MPs, referring to them as "so-called" President, MPs and law enforcement agencies. However, the AKP MPs also stated that freedom of expression in parliament was not absolute. For instance, a remark by an opposition member of parliament saying that "the most effective supporter of Gülen is the Speaker of Parliament" led to a disciplinary sanction. In response to the specific case of HDP member of parliament Garo Paylan and his claim that he was penalized in parliament for exercising his freedom of expression, the President of the Turkish IPU Group said that the use of swear words and expressions denigrating the nation were not tolerated. Mr. Paylan disputed this reading of the events in parliament. He also told the delegation that he was facing 14 unjustified legal cases regarding his legitimate exercise of his freedom of expression. He still enjoyed parliamentary immunity but feared that he would be prosecuted after the end of his mandate, if not before.

6. Freedom of assembly

53. In the course of the mission, the issue of freedom of assembly came up several times. Several civil society representatives and HDP MPs highlighted that, in the face of State repression, demonstrations had become a thing of the past. According to them, they had only been allowed to hold one proper demonstration, namely on 1 May 2019, since the lifting of the state of emergency in July 2018. They said that the situation was even worse in Diyarbakır, where for instance the "Saturday Mothers" were no longer able to meet. Although protestors did not need authorization to assemble, but only had to inform the authorities, the reality was that permission was always required and systematically refused.

54. The Governor of Diyarbakır stated, however, that there were no undue limitations to the right to freedom of assembly. He added that this did not mean that any assembly was allowed. He stated that "just because I am a member of parliament does that entitle me to walk through a dense traffic lane or just in front of a court building, hence preventing legal work from being carried out?" He also pointed to demonstrations that started lawfully, but then became violent, drawing parallels to what was happening in Paris.

7. Lack of dialogue between political stakeholders in and outside Parliament

55. The delegation was repeatedly told that there was little dialogue between the majority and opposition parties. This applied to both the situation in the Grand National Assembly and relations at the more local level. For instance, during the delegation’s visit to Diyarbakır, it emerged that the HDP Mayor of Diyarbakır and the Government-appointed Governor did not hold regular meetings.

8. The lifting of parliamentary immunity

56. At some moments during the mission, interlocutors referred to the wholesale lifting on 20 May 2016 by the Grand National Assembly of the parliamentary immunity of over a quarter of its members, which has been a matter of great concern to the IPU. The parliamentary authorities repeated their long-standing stance that the measure was in no way targeting HDP MPs, but also targeted others, including parliamentarians from the AKP. However, the HDP stated in response that, while others may have been affected, with one exception only HDP members had been detained subsequently and had received punishment. Moreover, in their view the same arbitrariness prevailed in cases where HDP MPs saw their immunity lifted for having allegedly insulted the President, while similar remarks by other MPs did not lead to a reaction.

9. Access to prisons

57. The delegation enquired into the reasons for the Turkish authorities’ rejection of its request to visit several of the detained current and former HDP MPs. The Vice Minister of Justice explained that family members and lawyers of detainees had full access to the prison. However, Turkey only granted prison visits to international organizations when it had a legal obligation in this regard. He understood the delegation’s request, however, and undertook to put it to the Minister urgently. However, the delegation did not receive any response in this regard during the mission.

10. Foreign trial observations

58. In the meeting with the Vice Minister of Justice, the delegation sought further details on the arrangements in place to facilitate access for foreign trial observers to the trial of the current and former HDP

MPs. The Head of the Ministry of Justice's Human Rights Department said that trials were open to the public but that security reasons or physical constraints could be a reason to limit attendance. He suggested that, although there was no need for foreigners to obtain prior permission, it was best to notify the Ministry in advance of a planned trial observation so that the Ministry could in turn inform the court to ensure priority access in case of physical constraints related to the court room. In this regard, he ended by saying that the best approach would be for the IPU to go through the Permanent Mission of Turkey in Geneva and, for others, directly through the Turkish Ministry of Foreign Affairs. He also suggested that the IPU and others interested in attending trials refer to their observers in their correspondence with the Turkish authorities as "visitors".

D. Findings and recommendations

59. The delegation deeply appreciates that the Turkish Parliament, thanks to the involvement of its Speaker as well as the President of the Turkish Group, went to great lengths to ensure the smooth conduct of the mission.

60. The delegation is fully aware of the formidable security challenges that Turkey faces. This includes the deadly attacks which the PKK has carried out since the official breakdown of the peace talks in July 2015. The spillover of the war in Syria has further heightened the already complex security context for Turkey and has since 2015 led to a series of large-scale horrific terrorist attacks mostly targeting Turkey's big cities. Several of these attacks, allegedly carried out by ISIL, have targeted pro-Kurdish activists. Moreover, the attempted coup in 2016 rocked the nation to its core and presented a direct attack on Turkey's constitutional order.

61. Although these complex and significant security challenges warrant decisive action, the delegation is concerned about the heavy-handed approach which the Government of Turkey has adopted in response. The massive and summary decisions taken in the aftermath of the coup attempt not only raise serious questions about due process but also cast doubt on the authorities' genuine intentions in taking these steps. The delegation calls on the Government to address these concerns, including by modifying the relevant parts of Law No. 7145 (*Amendments to Some Laws and Decree Laws)* that provides for significant practices implemented during the state of emergency to remain in force for at least another three years, and by ensuring that the State of Emergency Procedures Investigation Commission offers an effective remedy to complainants.

62. The delegation condemns all forms of terrorism, including the deadly attacks carried out in Turkey by ISIL, the PKK and others, and firmly believes that everything should be done to identify, apprehend and hold accountable in a court of law the culprits of such violence. The delegation stresses, however, that security operations by the Turkish authorities in response to terrorist acts or threats need to be proportionate and in compliance with applicable human rights standards; any transgressions need to be properly investigated and punished. In this regard, as mentioned in the report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights of March 2018, as well as by others, there is concern about the lack of effective investigations and the immunity granted to security forces even when credible evidence of violations is available – a situation that the authorities need to address properly. Where views differ on the facts of and responsibility for violent acts, the delegation believes that everything should be done to establish full clarity. In this regard, the delegation regrets that requests made by the HDP in the Grand National Assembly to establish a parliamentary committee of enquiry regarding the events in October 2014 in the context of the siege of Kobane appear to have gone unheeded.

63. The delegation received systematic and detailed reports about the lack of independence of the judiciary and executive interference in Turkey. The delegation considers that these references echo detailed reports and findings presented by UN special rapporteurs on human rights, the Venice Commission and the European Union as well as previous IPU reports. The delegation therefore calls on the authorities to take effective measures to restore legal guarantees to ensure the independence of the judiciary from the executive and to strengthen the Council of Judges and Prosecutors. Such steps will not only offer better guarantees that the trials against current and former parliamentarians from the HDP are held with respect for due process but also enhance the public's confidence in the judiciary. The delegation is keen to hear from the Government if it aims to address these matters through its latest judicial reform.

64. The delegation is aware that much progress has been achieved over the years in promoting demands for Kurdish rights. Nevertheless, the period following the coup attempt has seen a backlash in this regard and lessened the prospect for the resolution of pending issues. The delegation calls on the Turkish

authorities to pursue an effective reform agenda in this area, which should also look at issues such as decentralization and extended mother-tongue education in line with good practice on such matters. The delegation also calls on Kurdish political organizations and civil society to take meaningful steps to engage on these issues with the authorities in the context of Turkey's constitutional and legal framework.

65. The delegation regrets that there appears to be no meaningful dialogue between the AKP and HDP and believes that such exchanges are essential, not only to help revive these talks, but also to promote better mutual understanding and a readiness to work together to find common solutions to Turkey's challenges. The delegation is also concerned about steps reportedly taken to curtail the Grand National Assembly's inclusive legislative and oversight functions. The delegation suggests that the IPU lend its support, should that be considered useful, to promote better dialogue in parliament and to examine ways to bolster the work of the institution of parliament.

66. The delegation is deeply concerned that the authorities systematically present the PKK and the HDP as one and the same. It is clear that both organizations draw in large part on the same support base and pursue similar objectives. However, in contrast, the HDP is a legal political party that in no way espouses violence to reach its aims. In fact, on several occasions, the HDP has criticized specific acts of violence by the PKK. Even if one accepts the argument that the HDP could be more systematic in its public disapproval of PKK violence, this does not mean that, by failing to do so, it is acting in alliance with or supporting the PKK. The delegation considers in this regard that one should make a clear distinction between criminal responsibility, on the one hand, and moral and political responsibility, on the other. It is also in this vein that the delegation believes that invoking anti-terrorism laws is not the way to proceed in response to decisions by HDP MPs to attend funeral of PKK members, however morally and politically reprehensible such attendance may be. In a similar vein, the delegation is concerned about the procedure that continues to be used to dismiss duly elected mayors belonging to the HDP on the strength of accusations that they are allied with the PKK.

67. The delegation is deeply concerned about the existing legal framework governing freedom of expression in Turkey and how it is used. The delegation acknowledges that some advances were made in 2013. It considers, however, that previous long-standing concerns, expressed by the IPU as well as UN special rapporteurs on human rights and international organizations such as the Venice Commission and the European Union, about the vagueness and breadth of anti-terrorism provisions ought to be addressed. The delegation points out that much more needs to be done to ensure that legislation is formulated with sufficient precision to enable Turkish citizens to predict, to a degree that is reasonable in the circumstances, the legal consequences of their actions. Existing legislation must thus be reviewed and the notions used should be more clearly defined. The delegation recalls in this regard that under international law any restriction on freedom of expression must be strictly necessary to protect national security and proportionate to the legitimate aim pursued. Anti-terror legislation should only apply to content or activities which necessarily and directly imply the use or threat of violence with the intention to spread fear and provoke terror. The delegation therefore calls on the Turkish authorities to review and modify its legislation in this light and to ensure its uniform, fair and predictable application.

68. The delegation considers that Turkey is being pulled in very different directions by regional and world powers while simultaneously using its own leverage to advance Turkish interests. This situation has arisen due to Turkey's weight and strategic location, the tensions and conflicts in the region, and intensified regional and global power struggles. The delegation believes that, as a result of these external factors and its own political situation (including the issues presented in this report), Turkey stands at a crossroads with potentially significant ramifications for the future of democracy in the country. The delegation considers that it is now crucial that the international community comes out in support of democratic forces in Turkey.

69. With regard to the situation of the current and former HDP MPs whose cases are before the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the delegation did not receive any concrete information indicating that the legal actions taken against these individuals were justified. The delegation was, however, pleased to receive assurances from the Turkish authorities, including the Ministry of Justice, that all the necessary information on the legal basis and the facts adduced to support the accusations against the current and former HDP MPs would be made available to the Committee to allow it to make its own informed assessment. The delegation notes in this regard that the Turkish IPU Group has a copy of the full report with all the allegations made to the Committee by the complainants regarding the violations of the human rights of each of the current and former HDP MPs. The delegation trusts that the Turkish IPU Group will share this report with all the relevant national authorities and requests their assistance to make available to the Committee the specific information referred to above. In this regard, the delegation points out that the

Committee is very keen to close cases, as it did in April 2019, when it believed that, on the basis of concrete information provided by the Turkish authorities, no further examination was needed with regard to certain cases.

70. The delegation regrets that it was not allowed to visit the current and former HDP MPs in detention, despite the fact that its request was made well in advance. The delegation points out that such access, albeit in a limited form and at the very last minute, was provided on the occasion of an IPU mission to Turkey in 2014 and hence demonstrates that the Turkish authorities could have shown flexibility on this matter.

71. The delegation appreciated the discussion with the Vice Minister of Justice about foreign trial observers, but regrets that it appears that, even though trials are public in Turkey, the Turkish authorities are not able to guarantee court access to such observers. In this regard, the delegation considers that, given the significant expenses and time invested by foreign trial observers to come to Turkey, the authorities should act more swiftly and decisively to accommodate timely requests for trial observations, including by ensuring a larger court room if need be, and to communicate a definite and positive answer to foreign trial observers well in advance. The delegation noted the Vice Minister of Justice's commitment to facilitating the entry of observers to attend the various trials, provided that the requests were made through the appropriate diplomatic channels.

Geneva, August 2019

E. Observations provided by the authorities

- **Responses to the Executive Committee-Committee on the Human Rights of Parliamentarians Report on the Joint Mission to Turkey by the President of Turkish IPU Group (10 October 2019)**

Turkey, which is one of the oldest democracies in the world, has been continuing its democratization process with great dedication for years. Since 2002, the reform process to enhance democracy has accelerated significantly and until recently, the reforms were welcomed and praised by the international community, especially the European Union and many international institutions.

Rule of law, democracy and human rights are the fundamental principles of the State of the Republic of Turkey. As a sovereign country and as a democratic state system based on the rule of law, Turkey is well aware of the fact that the government has the duty and obligation to take necessary measures to protect its citizens against terrorism and to establish public order in its territory in line with its constitutional order and international norms.

With a view to reform our norms and institutions in line with the universal principles of democracy, human rights and the rule of law, Turkey is keen to work together with international organizations. In this regard, as the Grand National Assembly of Turkey we give utmost importance to all parliamentary diplomacy channels, especially to our relations with the IPU, which is one of the most prominent international parliamentary platforms. Welcoming the IPU Delegation's visit to Turkey, we are committed to maintaining the close cooperation with the IPU and its mechanisms as well as upholding the values of the organization.

After carefully examining the mission report of the delegation and discussing it with the relevant state authorities, we would like to clarify several issues. In addition, we are providing enclosed, detailed information regarding the individual cases mentioned in the report.

Before going into the discussion, it is important to note that detailed information in relation to the progress of the cases as well as the conditions of the prosecuted and the detained have been presented to the Committee of the Human Rights of the Parliamentarians during the 139th and 140th General Assembly of the Inter-Parliamentary Union.

The Turkish IPU Group is pleased with the successful completion of the Joint Mission of the Executive Committee and the Committee of the Human Rights of the Parliamentarians led by the IPU President. As members of the Turkish IPU Group we did our best to host the IPU delegation with the support of the office of the Speaker of the Grand National Assembly of Turkey.

On the issue of prosecution of parliamentarians and the arrest of the HDP Co-Presidents; these are decisions taken solely by the independent and impartial Turkish judiciary. Following the necessary investigation of the alleged or learned crimes of deputies before or after their election, the summary of proceedings is transmitted to the Ministry of Justice with the request to remove the immunity of these deputies. These files are forwarded to the Presidency of the Turkish Grand National Assembly for the removal of immunity without being subject to any processing by the Ministry of Justice. Files of the deputies, who were subjected to trial before being elected, are also sent to the Turkish Grand National Assembly through the Ministry of Justice, with the request to lift parliamentary immunity for the continuation of the proceedings.

In this framework, a total of 810 summaries about 154 deputies were transferred to the Ministry of Justice by the chief public prosecutors of the Republic in order to remove their immunities on various dates:

- 518 summaries about 55 deputies from the People's Democratic Party,
- 215 summaries about 59 deputies from the Republican People's Party,
- 23 summaries about 10 deputies from the Nationalist Movement Party,
- 50 summaries about 29 deputies from the Justice and Development Party and
- 5 summaries about an independent deputy.

By the provisional article amended to the Constitution, regarding the summaries that have been referred to the concerned authorities until May 20, 2016; the immunities of the accused deputies, regardless of political party memberships, have been lifted for one time, exclusively in relation to the existing cases. This is the consequence of the decision adopted with a majority of the members in the General Assembly, with support of the opposition parties. Subsequently, with the provisional article going into effect, all immunity files at the

Prime Ministry and the Grand National Assembly of Turkey were forwarded to the Ministry of Justice and these files were sent to the Offices of Chief Public Prosecutor of the Republic and to the courts by the Ministry of Justice.

Regardless of political party membership, summons for interviews were sent to the deputies, by the Offices of Chief Public Prosecutor of the Republic and the courts, and the deputies of the three parties, including the CHP and MHP leaders, have accepted these summons as a requirement of law and gave their testimonies to the investigation and prosecution authorities. However, HDP deputies and executives, in addition to not obeying the summons of courts and prosecutors, explicitly declared to public that they would not accept the summons and invitations of the judicial authorities. Moreover, they continued to praise terror. We would like to underline that The Committee, while writing its report, should have paid more attention to the fact that HDP members' refusal to give testimonies is unlawful and unacceptable in a country where rule of law is at the core of its democratic political system.

In order to overcome this obstacle to the manifestation of justice, a decision was made to forcefully bring these deputies for interview on the files containing the terrorism-related crime accusations. There has been no arrest warrant for all deputies, including an HDP deputy, who accepted the aforementioned invitation.

In the Republic of Turkey, it is beyond discussion that no one is above the law. The principle of equality before the law is an essential and indispensable aspect of our political system. The judicial authorities are responsible for fulfilling their duties within this principle. I would like to draw your attention once more that this is a judicial process which does not let any interference from neither the legislature nor the executive branch. Any kind of action and/or statement that would interfere with judicial independence is strictly unacceptable.

It is important to remind that application of law is irrelevant to one's occupation. Today there is no politician, journalist, academic, doctor, teacher, engineer, artist, etc. arrested solely on the grounds of expressing his or her opinion in Turkey. However, it is a crime in Turkey, as elsewhere in the world, to praise terrorism, to use hate speech, to sanctify terrorism, to encourage violence and to call for violence causing chaos, leading to injury or death of civilians. As these run counter to the values of the Council of Europe, these also constitute a crime according to the penal codes of all civilized nations and Turkish Penal Code is not an exception.

In a nutshell, the members of parliament that have been indicted, convicted, or arrested have been accused of serious terrorism linked crimes, and the courts have based their decisions upon the presence of tangible evidence. The lifting of immunity does not undermine the democratic functioning and position of the parliament. The parliamentarians are arrested because of the judgement made by the independent and impartial courts, not by any other unauthorized institution or on any kind of political grounds. Any kind of statement that undermines the independence of judiciary and the process of a fair trial is unacceptable.

Turkey has a legal system which considers the international law including the European Convention on Human Rights and the case-law of the European Court of Human Rights as a guide. Accordingly, among other fundamental human rights, freedom of expression, assembly and association, and right to a fair trial are safeguarded by the Constitution. Turkey attaches utmost importance to the maintenance of vibrant and pluralistic nature of Turkish civil society. Comprehensive reform process over the last fifteen years has greatly contributed to the enabling environment for the civil society. Freedom of expression and free media constitutes one of the foundations of Turkish democracy. The Constitution guarantees right to express and disseminate thoughts without any interference. Thus, it is fair to argue that the report of the Committee fails to acknowledge the actual human rights situation of Turkey and misinform the international community.

Turkish nation continues to fight against terrorism at all levels within its borders and in the region. We are conducting our fight against the PKK, a notorious terrorist organization and internationally recognized as such, which poses a threat to our state, unity of our nation and democracy at an unprecedented scale, as well as the FETÖ/PDY, DEASH and other terrorist organizations in line with our international obligations. The principles of proportionality and necessity are taken into consideration in the measures taken. All of the regulations taken in fight against terrorism have been in line with international law and the recommendations of international organizations, obligatory, urgent and proportionate measures which have been taken within the scope of the positive obligations of the State. The statements that argue otherwise are far from factual and therefore untrue.

It should always be kept in mind that PKK is a vicious terrorist organization, which is included in the lists of terrorist entities of the EU as well as USA and many other countries. For decades, Turkey has been countering PKK terrorism, which has claimed thousands of lives of innocent people and led to the violations

of the fundamental rights and freedoms of people; first and foremost, right to life. While Turkish security authorities have been conducting counter-terrorism efforts in line with legal principles as well as norms and standards enshrined in human rights instruments, Turkey has been targeted by ungrounded allegations, mostly as a result of PKK propaganda.

Turkey is also fighting against terrorist organizations that has been attacking its territory from neighboring countries. In addition to DEASH, PYD/YPG which is the Syrian extension of PKK has been attacking Turkish civilians. Turkey has taken a humanitarian stand and continues to host 3.5 million Syrians (Arabs, Kurds, Yazidis, Turkmens and other various ethnic and religious groups) without the support of international community.

We would like to reiterate that we give great importance to the findings and recommendations of the IPU delegation. Nevertheless, the fact that the delegation, whose mandate is just to investigate the allegations of human rights violations of HDP members, has made some unfounded claims regarding Turkey's democracy and human rights situation leaving the impression that this constitutes an ultra vires act by the Committee.

Here are a few examples that might be useful in better explaining this argument:

- First of all, the claims stated in the "Findings and recommendations" part of the report; regarding State of Emergency measures in paragraph 61, the idea of "decentralization" in paragraph 64, comments about Turkish foreign policy in paragraph 68 have no place to be in this report and these are in no way related to the mission of the delegation. These are only a few examples related to statements that are far from the facts, but based on personal opinions and are beyond the scope of authority of the Committee. Unfortunately, in many cases the Committee Report bases its recommendations on the complaints, accepting them as sheer truth.

- On the issue of state of Emergency, following the principles of proportionality and necessity, the measures were taken within the limits of the rule of law and international obligations, first and foremost, the European Convention on Human Rights. They included only the necessary measures to be taken within the context of the coup attempt as well as the combat against terrorism. The scope of the emergency measures was defined in the notification of derogation submitted by Turkey to the Secretary General of the Council of Europe; stating that "The coup attempt and its aftermath together with other terrorist acts have posed severe dangers to public security and order, amounting to a threat to the life of the nation in the meaning of Article 15 of the Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms". With respect to these measures, legal remedies continue to be available under the Turkish legal system, including individual application to the Turkish Constitutional Court. The supervision of the European Court of Human Rights naturally continues as usual.

- With regard to the suggestions made in paragraph 64 about decentralization, this is definitely unrelated to the delegation's duty and beyond the scope of its authority; we believe that the delegation should be aware of the fact that they are not in a position to make such policy recommendations. Turkey is a constitutionally centralized state and any decision on this matter is, no doubt, an issue of national sovereignty. This statement is completely unacceptable.

- With regards to Turkey's foreign policy, and the course of international relations of Turkey, the delegation's claims in paragraph 68 are completely irrelevant to the rights of the parliamentarians in Turkey, let alone the lack of factual basis.

- The language employed throughout the report regarding Turkish citizens of Kurdish origin is discriminatory which disregards equal rights that have been granted all our citizens in the Turkish Constitution. Besides, the paragraph 17 refers to PKK terrorists as "*Kurdish militants*", which is completely unacceptable, misrepresents the reality and is an insult to the Turkish citizens of Kurdish origin to equate them with PKK terrorist organization. We expect from all IPU members and its organs that terrorists are treated as such. Otherwise, IPU will face, willingly or unwillingly, the risk of legitimizing the terrorists or trivializing the grave human rights violations committed by the terror organization.

- It is important to remind that the report (page ii), as well as the other previous correspondence argues that "concrete information regarding the individual cases before the Committee" was not presented is incorrect. The President of the Turkish IPU Group has personally presented detailed information about each HDP Member of Parliament during the meetings with the Committee at 139th and 140th sessions of the IPU General Assembly.

- Another argument that is repeated in the report is in relation to the demand for guarantee for court access. In the Conclusion section of the Trial Observation Report adopted in Doha (8CL/204/9(b)-R.1), the observer states that "I was admitted to the hearings because the IPU had followed a procedure requiring the consent of government authorities, which alone is evidence of the interference on the part of the executive in the judicial process. While a correct conduct was maintained during the hearings, with the defendant and the lawyers for the defense being able to speak out freely, this appears to be a mere façade behind which the Government of Turkey is pulling strings." (Trial Observation Report, p.2)." Each one of these two sentences unfortunately makes one question the impartiality of the Committee. It feels like rapporteur has already passed the ruling and the result will never change no matter what. With all due respect to all the work the Committee does as well as the difference IPU makes in the international community in a multitude of areas, it is natural for the Committee to be expected to pass its decisions based on objective analysis of the facts.

- Finally, we believe that this exchange of information and views will present significant contributions to the relations between GNAT and the IPU that are conducted in a transparent dialogue and mutual understanding. We hope that our comments on the report and the documents with full of concrete and unchallengeable information presented to the Committee shall help the Committee to reach fair and unbiased conclusions on the above-mentioned speculative allegations about Turkey. We also hope that the very detailed information that has been and is being provided will be put to use.

- **Responses of the Government as regards the joint report of the Executive Committee and the Committee on the Human Rights of the Parliamentarians of the Inter-Parliamentary Union (10 October 2019)**

The observations of the Government have been sought on the report of the joint mission of the Executive Committee and the Committee on the Human Rights of the Parliamentarians of Inter-Parliamentary Union conducted from 10 to 13 June 2019 to Turkey as regards the complaints of a certain number of Members of Parliament (MPs) previously submitted to the Committee on the Human Rights of the Parliamentarians. Our observations addressing the issues in the mentioned report in so far as they fall within the remit of our Government are as follows.

1. At the outset, our Government would like to indicate the inconsistency between the number of MPs set out in the very first page of the report with their application numbers, which is 61 and that indicated in the content of the report, which is 57.

2. In fact, our Government would like to indicate that it has not been provided with the documents concerning the complaints of 5 parliamentarians, namely, Kemal Aktaş, Aysel Tuğluk, Sebahat Tuncel, Leyla Güven and Ayşe Sürücü and has been provided with that of Garo Paylan regarding only his complaint on a disciplinary sanction imposed on him by the Parliament, which is therefore out of the scope of our Government's authority.

3. Our Government would like to point out that, after the constitutional amendment of 20 May 2016, the number of the HDP MPs whose dossiers have been treated within the scope of the exemption to the first sentence of the second paragraph of Article 83 of the Constitution was 55. Accordingly, only 55 MPs HDP have been affected by the constitutional amendment, therefore, the cases of other 6 parliamentarians (current or former parliamentarians) enumerated on the first page of the report are out of the scope of the original complaints and therefore should be dealt separately.

4. Within this scope, our Government has the honour to submit the comprehensive information notes on 55 parliamentarians as annexes to its observations.

5. Our Government will firstly put forward the closure request for the cases of 11 claimants (Part 1). Subsequently, our Government's observations will mainly focus on the process as regards the amendment to the Turkish Constitution which brings a temporary exemption to the first sentence of the second paragraph of Article 83 regarding the files submitted to the National Assembly and to the relevant intermediary authorities until the date of the adoption of the amendment and set out that the temporary exemption is not related anyhow to the peaceful exercise of the political activities of the MPs (Part 2). Additionally, and most importantly, our observations will show that the constitutional amendment provides for far more stringent

procedural safeguards for MPs of the opposition compared to that provided by the ordinary procedure of the lifting of immunities (Part 3). Lastly, our Government will touch on some issues submitted in the report which are deemed necessary to be addressed (Part 4).

I. Requests for closure of the cases of 11 claimants

6. As the information notes annexed to our observations show explicitly, Filiz Kerestecioğlu, Mizgin Irgat, Ali Atalan, Erdal Ataş, Nimetullah Erdoğmuş, Mithat Sancar have been acquitted of all charges. The judicial proceedings have been suspended as regards Leyla Zana, and the sentences have been suspended as regards Adem Gever, Dengir Mir Mehmet Fırat and Hişyar Özsoy which means that no sanctions have been imposed on them. And the Government regrettably inform that İbrahim Ayhan passed away. Accordingly, the Government invite the Committee to close the cases concerning these 11 MPs and former MPs pursuant to Article 25 of its procedure.

II. Background of the Constitutional Amendment of 20 May 2016 and examples of MPs' impugned acts

7. There have always been concerns about the wide scope of parliamentary inviolability in Turkey[1]. Indeed in its judgement on the case of Kart v. Turkey, the European Court of Human Rights (ECtHR) held that Turkish inviolability is unusually broad in that it applies to both criminal and civil proceedings and covers acts committed before the election of a member. It also observed that under Turkish law the decision whether or not inviolability is to be lifted need not to be substantiated by any argument, that there is no time limit for this decision and that inviolability, if upheld, inevitably leads to a long-time lapse before a criminal trial can commence or be resumed. Finally, the ECtHR stated that it [could not] ignore that parliamentary 'inviolability' in Turkey was a controversial subject and […] had been identified as one of the main problem areas in the context of corruption[2].

8. For these reasons, for many years, there has been a vivid debate in Turkey on the need to limit parliamentary inviolability. There have even been proposals to abolish it altogether, while retaining parliamentary non-liability. In this respect, there have been two unsuccessful attempts to amend the Constitution in 1997 and in 2001.

9. After these many failed attempts to limit the inviolability, Turkey left aside this problem for a while to focus on more important issues. The government took significant steps in the search for solutions to prevent terrorism in Turkey and then it initiated a "solution process" named as a "Democratic Initiative" and later named as "National Unity and Solidarity Project".

10. Indeed, Turkey started the "solution process" with the aim of finding a sustainable and peaceful solution to the terrorism. However, PKK used the atmosphere of the solution process in order to gain time and strengthen its capacity to conduct terrorist attacks instead of laying down arms for enabling a conclusive solution.

11. Encouraged by its Syrian wing YPG's actions in Syria, PKK tried to apply a similar strategy in Turkey. It tried to take cities under its control by using trenches and conducting attacks to security forces. The terrorist organisation proclaimed so-called self-administration and self-defence units in cities such as Diyarbakır, Cizre, İdil, Sur, Şırnak, Yüksekova, İdil. PKK declared that these units would administer themselves and would not respect the Turkish legal order. It was an attempt for an uprising against the legitimate government authorities.

12. With the peace process ending, an atmosphere of intense clashes began once again. The PKK digging trenches in the Silopi and Cizre districts of Şırnak in this intense conflict climate was an intolerable situation for Turkey. Unfortunately, the conflicts reached the peak as some Members of Parliament declared self-government by relying on the PKK digging trenches. These unlawful attacks causing the deaths of many people were supported by some members of parliament and local politicians. Vehicles of municipalities such as caterpillars were used by terrorists to dig trenches and construct barricades on roads and vehicles of municipalities were used to carry arms and bombs to PKK. Furthermore, the members of parliament showed explicitly their support to these terrorist activities in public by their acts and statements. For instance, in June 2015, MP Selahattin Demirtaş threatened democratically elected then-prime minister Erdoğan by saying "We

---

1 See for ex. European Commission's 2014 Progress Report on Turkey, p. 7; Greco's Fourth Round Compliance Report on Turkey, para. 30.

2 Kart v. Turkey, ECHR 8 July 2008, App. No. 8917/05, para. 92.

will not hang you. You will stand trial" (*Seni asmayacağız, yargılanacaksın*). MP Burcu Çelik Özkan said "You will be pushed off this land," (*Bu memleketten defolup gideceksiniz*) referring to village guards (köy korucuları) and added "We know very well how to target you with the Kalashnikovs you are extending towards us" (*Bize uzattığınız o keleşi size çevirmesini iyi biliriz*); in July 2015, MP Ferhat Encu insulted soldiers who were conducting legitimate fight against terrorism by saying "You are infamous. Get the hell out!" (*Siz lekelisiniz, defolun gidin!*); MP Figen Yüksekdağ stated "We lean on the YPJ, the YPG, and the PYD" (*Sırtımızı YPJ'ye, YPG'ye, PYD'ye yaslıyoruz*) -the YPJ, the YPG and the PYD are affiliates of the terrorist organisation PKK; on July 21, 2015, "Our people should take their own security measures," (*Halkımız kendi güvenlik tedbirlerini alsı*n) said MP Selahattin Demirtaş calling for a civil war. On July 25, 2015, MP Faysal Sarıyıldız was caught supplying guns to the terrorist organisation with his vehicle. As he enjoyed the parliamentary immunity, he was not arrested. On July 27, 2015, MP Abdullah Zeydan made a statement full of threats by saying "The PKK would drown you in its spits" (*PKK sizi tükürüğüyle boğar*). In August 2015, Leyla İmret, the mayor of Cizre said "we are conducting a civil war in Cizre against Turkey" (*Cizre'de Türkiye'ye karşı iç savaş yürütüyoruz*).

13. The reaction among people vis-à-vis these clear supports-both material and moral- intensified with the feeling of degradation and abasement in the victims of terrorism triggered by these very acts of MPs and the people started once again to question the scope of inviolability in Turkish Constitutional Law.

14. On 29 July 2015, all HDP deputies in the Parliament submitted a petition to the Bureau of Assembly -signed by all its administrators as well as by the claimants- requesting the lifting of the immunities of the HDP group as a whole.

15. On 3 August 2015, the Bureau of the Assembly informed the HDP Group Presidency that according to Rule 134 of the Rules of Procedure, "the mere fact that a member requests permission to waive his or her immunity shall not suffice." and that as the members of the Constitution Committee and Justice Committee had not been elected yet, the joint committee could not be formed in order to assess the waiving requests, and that therefore there was not any further step to be taken by the Bureau at that stage.

16. After the failed attempt of the MPs to waive their immunities, some MPs and politicians' acts to support to the terrorism and to denigrate the victims of terrorism became even worse under the pretext of their parliamentary inviolability. While the terrorist organization was committing murders of both civilians and security forces, in August 2015, a vehicle of the municipality of Suruç (Şanlıurfa) was caught loaded with bombs. In September 2015, İbrahim Ayhan, MP, shared photos of PKK terrorists died during the attack to security forces, by adding the note "I bow in front of you with respect" (*önünüzde saygıyla eğiliyorum*). Nihat Akdoğan, another MP, visited a PKK graveyard, and Pervin Buldan, MP, paid a visit to the family of a terrorist to express her condolences, who died in air operations against the terrorist organisation. Burcu Çelik Özcan, another MP, attended the funeral of a terrorist who died in operations. Furthermore, Selahaddin Demirtaş, leader of HDP, said in October 2015 that investigations would start if HDP deputies did not attend funerals of terrorists.

17. In fact, the PKK was conducting a heavy campaign of terrorist attacks against both civilians and security forces. Between August 2015 and August 2016, the PKK committed 11 attacks with car bombs. As result of these terrorist attacks, 62 security forces members and 45 civilians lost their lives and hundreds were injured.

18. One of the most devastating of these attacks was the one realised on 17 February 2016, in the centre of Ankara where a suicide bomber affiliated to the terrorist organisation PKK attacked with a car bomb personnel services of the military carrying both military and civilian personnel to their homes after the end of the working hours. The result was 29 dead and 61 injured. 18 people of 29 dead were civilians. Subsequent to this attack, Tuğba Hezer, an MP offered condolences for the suicide bomber despite the latter's traumatic attack which would cause a feeling of repugnance in every human being except those who are supporters of terrorism. Indeed, it is unacceptable in a democratic society to express support to a terrorist suicide attack and to the ones who commit it. Unfortunately, this was not the last shock the people of the Capital would face at that time. The pain had not come to an end. Only one month later, on 13 March 2016, the PKK attacked civilians in Kızılay, the very centre of Ankara for leisure, shopping or cultural activities for both locals and tourists. 36 civilians died in this attack and 344 people were injured. Many people have been exposed directly to this traumatic event. Turkey once again was shot in the heart, Ankara, by an odious terrorist attack.

19. Against this background, a feeling of indignation was caused among the whole nation because of seeing those who are elected by their votes and who are paid by their taxes, to support the horrible acts of terrorism by despising the pains of the victims of terrorism, and to insult, to threaten those who were

conducting legitimate fight against terrorism. These acts of MPs had caused very deep pain beyond description within the hearths of millions, but they were untouchable because of their immunities.

20. Accordingly, the scope of parliamentary inviolability has become a matter of intense constitutional debate in Turkey.

21. The proposition of amending the Constitution in order to lift parliamentary immunities came to the fore under this context. This was a demand of the public opinion and it is the principal duty of a parliament to answer the demands of a nation.

22. However, the GNAT has reacted wisely and it did not make a limited lifting of immunities only focussing on terror-related crimes but, profited of this occasion to make a general and impersonal amendment. It provided that the principle of parliamentary inviolability is not applicable to files against Members of Parliament, which were pending at the moment and which had been transmitted to the relevant departments of Ministry of Justice, of the Prime Ministry, to the Bureau of the Grand National Assembly of Turkey and to the Joint Committee consisting of the members of Constitution and Justice Committees when the amendment was adopted. The amendment included all offenses such as violation of constitutional order, membership in and aid to a terrorist organization, counterfeiting, wounding, insult and no distinction has been made in terms of lifting of immunity for the alleged offenses.

23. The amendment did not affect non-liability. The principle of parliamentary non-liability is maintained intact.

24. The exemption to the inviolability did only affect the files which had already been transmitted to the relevant authorities *at the time of the adoption of the amendment*. The amendment did neither abolish as a whole the parliamentary immunity nor had the effects on the future acts of the MPs.

25. Indeed, when the denigration of victims of terrorism is at stake while there were serious acts of terrorism taking place in the country, the reasonable response should be bringing the ones supporting, aiding or committing these acts before the law in a democratic society where the rule of law reigns. For instance, a similar situation has been occurred in France regarding the immunity of Marine Le Pen, Member of the European Parliament and Chair of the Front National (FN) party which has been waived in connection with proceedings relating to the posting on her Twitter account, on 16 December 2015, of violent images showing the murder of three hostages by the terrorist group Daesh, together with the comment '*This is Daesh*', following an interview broadcast on RMC in which a comparison was drawn between the rise of the FN and the activities of Daesh.

26. As in the document entitled « Parliamentary immunity in a European context [3]» it has been adequately observed that «the interesting facet of the ECtHR's approach to the question of freedom of expression of members of parliament [is that] the quality of being a parliamentarian does not attenuate a person's responsibility – id est, provide him with a wider freedom of expression – but even leads to a greater duty of care. Politicians (thus also parliamentarians) must be 'particularly attentive in terms of the defence of democracy and its principles', since their aim is to come into power." It has been also observed that considering the ECtHR's *Keller* judgment, "being a parliamentarian alone does not confer upon an individual a greater freedom of expression[4]". Indeed, incitement to the violence, threatening those fighting against terrorists, denigrate victims of terrorism, carrying guns for terrorist groups constitute a 'fundamental attack on the rights of persons', so it justifies 'particular precautions' including against politicians (see mutatis mutandis *Féret v. Belgium*, no. 15615/07 16 July 2009, *Keller v. Hungary*, no. 33352/02 4 April 2006, *Ollinger v. Austria*, no. 74245/01,13 May 2004).

27. Consequently, no peaceful enjoyment of political rights of the MPs had been targeted by the constitutional amendment or by the investigations carried out by the independent and impartial judicial authorities.

---

[3] This in-depth analysis was commissioned by the policy department on citizens' rights and constitutional affairs at the request of the JURI committee. It examines the case law of the European Court of Human Rights and the Court of Justice of the European Union on the matter of parliamentary immunity. It is authored by Sascha Hardt, Assistant Professor of comparative constitutional law, Maastricht University, in September 2015.See p. 19.

[4] Ibid, p. 22

III. Procedural Safeguards

28. Article 175 of the Constitution, and Rules 93 and 94 of the Rules of Procedure set out the procedure to be followed to amend the Constitution. According to these provisions; 1-The constitutional amendment shall be proposed in writing by at least one-third of the total number of members of the Turkish Grand National Assembly (which is equal to 184 MPs at the time of events). 2-Proposals to amend the Constitution shall be debated twice in the Plenary Session 3- The second debate shall not begin unless forty-eight hours elapses after the first debate which is called « cooling-off period » in order to direct the MPs to think carefully about the important change they are about to make. In fact, it should be underlined that it is prohibited to held debates on constitutional amendment proposals under urgent procedure (*ivedi görüşme yasağı*). 4-The adoption of a proposal for an amendment shall require a three-fifths majority of the total number of members of the Assembly by a secret ballot (330 MPs at that time). 5-A law on the Constitutional amendment adopted by a two-thirds majority of the total number of members of the Turkish Grand National Assembly (being 367 out of 550 MPs) *may* be submitted to a referendum by the President. 5-If not submitted to referendum, the amendment law shall be published in the Official Gazette.

29. In this respect, our Government insist on the far more stringent procedural safeguards afforded by the Constitution and the Rules of Procedure when a constitutional amendment is at stake than those afforded in the procedures to lift the immunity. To say the least, the constitutional amendment include supermajorities in the legislature, secret ballot, prohibition of urgent procedure and obligation of two-times debate; however, the lifting of immunity is voted by show of hands and only the vote of the majority equal to one plus a quarter of the total number of members of the Assembly does suffice. Accordingly, lifting the immunity of a parliamentarian by a constitutional amendment provide for more safeguards than the usual process to be followed.

30. On 20 May 2016, the Plenary voted in secret ballot on the text as a whole of the bill amending the Constitution. Out of 531 deputies who attended the final vote, 376 MPs approved the proposal. Only 140 MPs voted against. Accordingly, the law proposal has been adopted. This process shows how the demand of the public to limit the inviolability of the MPs was shared by the overwhelming majority of the National Assembly including the deputies of the opposition.

31. Consequently, on the date of adoption, the provisional article concerned 154 MPs in total and the distribution among the political parties was 29 MPs from AK Party, 59 MPs from CHP, 55 MPs from HDP, 10 from MHP and one independent member of Parliament. As the numeric data shows there is no targeting the MPs of the HDP even though the complainants alleged the contrary. To make it clear, on the date when the proposal was submitted to the Assembly, the number of the HDP deputies who had dossiers was 49 and this number rose to 55, which means that there is approximately an increase of 12 per cent. However, the number of the CHP deputies grew from 51 to 59 which means a growth of more than 15 per cent and more dramatically, the increase in the number of MHP's deputies reaches approximately 43 per cent. Consequently, the Government opposes to the allegations claiming that "the HDP" was targeted by the constitutional amendment and that "the HDP" was the most affected party by the constitutional amendment. Au contraire, as the data show, the HDP is the least affected party among the opposition.

32. As regards the criticism that the MPs were deprived of submit their defence before the parliament, it should be noted that both during the process before the Joint Commission and during the deliberations of the GNAT which lasted two whole sessions, all parliamentarians were entitled to participate to the debate, to table motions of amendments, to speak and express their views, their concerns about the lifting of their inviolabilities. The procedure to amend the constitution did not deprive them to express their thoughts freely on the lifting the inviolability as the minutes of the 90th and 91st sessions of the Plenary show explicitly.

33. Furthermore, it should be underlined that the National Assembly does not give a judicial decision, therefore the MPs' right to defence is always intact, they have never been deprived of giving their defence submissions on the acts they are investigated by judicial authorities. In that connection, it should be noted that in the Report on the Scope and Lifting of Parliamentary Immunities of the Venice Commission, the Commission held: "The criteria for the lifting of parliamentary immunity also vary a lot [among countries]. In many countries this is in principle seen and treated as a mainly political decision, on which parliament has wide discretionary powers, and which cannot be overruled by any other institution." The Commission then refers to a study on parliamentary immunity in the national parliaments of the member states of the European Union carried out by the Directorate-General for Research of the European Parliament where it is noted that there is "an extreme diversity of criteria and interpretations used in making decisions on immunity" and that, "In some cases, the absence of fixed criteria is even presented as a demonstration of the sovereignty of parliament, which is thus

seen as entitled to look at each specific case on a discretionary basis, without being subject to rigid, predetermined principles". Hence, it is not the practice of all countries, for the parliamentarian in question to be heard before a recommendation is made or the vote is taken by the parliament[5].

34. Furthermore, at the European level, there can be cases where the parliamentary immunity may be lifted on a general basis, in advance of any specific cases, and with effect for all parliamentarians for a given period of time. This is an established practice in the German Bundestag, which regularly passes a decision at the start of each parliamentary period to partially lift the immunity of all members for the entire electoral period for any kind of criminal investigation and proceedings for all alleged crimes and offences, except for defamations of a political character[6]. According to the Venice Commission's report, « The stated purpose of this practice is to protect the reputation of the individual members of parliament, as it is considered that this might be negatively affected if each case of potential lifting of immunity has to be assessed on the merits of the case. »

35. It should be further underlined that, in most States, parliament or a parliamentary body has a discretionary power to lift inviolability without the possibility to appeal this decision in court[7]. Thus, Turkey is one of the few countries which provides for an appeal to the Parliamentary resolution on the lifting of the immunity. Accordingly, there is no European consensus or a "common European standard" on that matter.

36. As stated above several times, the provisional article 20 has limited nature both in time and in scope. The provisional article 20 only brings a temporary exemption to the first sentence of the second paragraph of Article 83 regarding the files submitted to the National Assembly and to the relevant intermediary authorities prior to the date of the adoption of the amendment.

37. It should be further noted that during the Constitution Committee's negotiations, the members of the ruling party submitted an amendment to the proposal which subsequently was accepted as a result of a vote in the Commission. Accordingly, the scope of the exemption to the first sentence of the second paragraph of Article 83 of the Constitution has been limited in time and has been narrowed to a period until the adoption of amendment which meant that the relevant sentence of Article 83 would not apply to the files which would have been submitted to the relevant authorities until the adoption of the amendment instead of the latter's entry into force in order to protect of the MPs any attempt of "*fumus persecutionis".* Indeed*,* the latter would have been more likely to occur, if there had been a period when the files requesting immunity would have been accepted between the adoption and the entry into force of the amendment, the latter having been certainly enacted by the Plenary.

38. Additionally, the provisional article only concerns inviolability (not the whole immunity) of a parliamentarian. The non-liability which provides for absolute and permanent protection to a member of the Assembly stays intact.

39. Thus, the constitutional amendment affects neither the initiation of any investigation against the applicant nor its outcome, all decisional power regarding these matters is assumed by the independent and impartial judicial authorities.

IV. Additional Remarks

40. In the light of the foregoing, the Government would like to insist that all cases of the complainants before the Committee are being or have been treated by the independent and impartial judicial authorities. **T**he national authorities apply standards which are in conformity with international, regional and national human rights standards and, moreover, while deciding they base themselves on an acceptable assessment of the relevant facts.

41. In this respect, the Government would like to underline that right to freedom of expression is enjoyed without exception and without unduly interference on behalf of national authorities by all human beings in Turkey. The right is effectively protected, all violation allegations being under the scrutiny of both the Constitutional Court and the ECtHR. The Constitutional Court is accepted as a national instance to be applied prior to lodge an application with the ECtHR. As accepted by the latter, it offers accessible, effective

---

5 "Parliamentary Immunity" (Background Paper prepared by the Inter-Parliamentary Union in cooperation with the UNDP 2006), pp. 17-18.

6 CDL-AD(2014)011, p. 23

7 Sascha Hardt, Parliamentary Immunity. A Comprehensive Study of the Systems of Parliamentary Immunity in the United Kingdom, France, and the Netherlands in a European Context (2013) p. 42.

and adequate remedies for all violations of the rights protected within the scope of the European Convention on Human Rights and the Protocols thereto which have been ratified by Turkey. Accordingly, the standards followed by the ordinary courts and that during the review of the Constitutional Court are both comparable to that offered by the ECtHR, therefore they afford similar protection compared to that offered by the ECtHR.

42. It should be moreover noted that although the Turkish Criminal Code does not contain a definition of an armed organisation or an armed group the scope of these concepts are specified through the well-established case-law of the Court of Cassation. In its judgment E. 2006/10-253 K. 2007/80 of 3 April 2007, the General Criminal Board of the Court of Cassation listed the main criteria that a criminal organisation – for the purposes of Article 220 of the Criminal Code – should display. The group has to have at least three members; there should be a tight or loose hierarchical connection between the members of the group and an "abstract link" between the members is not sufficient; the members should have a common intention to commit crimes (even though no crime has yet been committed); the group has to present continuity in time; and the structure of the group, the number of its members, tools and equipment at the disposal of the group should be sufficient/appropriate for the commission of the envisaged crimes. Additionally, in order for an organisation to be considered as "armed" under Article 314, the arms at the disposal of the organisation should also be sufficient and appropriate to the commission of crimes concerning offences against Nation and State (Chapter IV – parts 4 and 5 of the Criminal Code).

43. There is a rich case-law of the Court of Cassation in which the high court developed the criterion of "membership" in an armed organisation. The Court of Cassation examines different acts of the suspect concerned, taking account of their "continuity, diversity and intensity" in order to see whether those acts prove that the suspect has any "organic relationship" with the organisation or whether his or her acts may be considered as committed knowingly and wilfully within the "hierarchical structure" of the organisation.

44. In this respect, the Government would like to state that in a number of admissibility decisions concerning applicants who were convicted for membership of an armed organisation, the ECtHR observed that the applicants had not been convicted for having expressed their opinions or for having participated in a meeting, but for membership of an armed organisation and concluded that there was no interference with the right of the applicants to freedom of expression[8].

45. Consequently, the Government would like to state that the terrorism-related offences are sufficiently specified under the Turkish law and the Turkish Judiciary affords sufficient protection for the individuals' human rights irrespective of their titles and does not treat anyone above the rule of law.

46. Before terminating its observations, our Government would like to rectify some misinformation figuring in the report. First, the examination-both written and oral- that the candidates have to take to become a judge trainee and then fully-qualified judge have always been obligatory and have never been abolished even after the coup attempt. Additionally, the information as regards the total dismissal of the all members of the Court of Cassation and the Supreme Administrative Court and the fact that the judges are also members of a certain political party do not reflect the truth. It should be set out that the judges in Turkey are independent and impartial and also, it is of crucial importance for judges to be perceived as being independent and impartial adjudicators free from undue influence, especially from political influence both under their ethical duty and by virtue of the professional rules they must abide by. Accordingly, in Turkey, being a judge is irreconcilable with being member of a certain political party. Consequently, our Government request the rectification of the mentioned mistakes in the report.

47. In conclusion, as per your request, please accept the above-stated observations submitted by our Government as our responses to the report of the joint mission of the Executive Committee and the Committee on the Human Rights of the Parliamentarians of Inter-Parliamentary Union.

---

[8] Sirin v. Turkey (admissibility decision), Application No. 47328/99; Kılıç v. Turkey (admissibility decision), Application No. 40498/98; Siz v. Turkey (admissibility decision), Application No. 895/02; Turan v. Turkey (admissibility decision), Application No. 879/02; Arslan v. Turkey (admissibility decision), Application No. 31320/02; Kızılöz v. Turkey (admissibility decision), Application No. 32962/96.

F. Observations provided by the complainant (7 October 2019)

- **Executive Summary: Paragraph 7**

I would suggest to replace "much progress" with "some progress," as using "much" would overemphasize the changes that actually did happen. There were some reforms with respect to the use of linguistic rights in the process of accession to the EU, but no progress with respect to the main Kurdish demands of administrative and political decentralization as well as collective cultural rights - first and foremost mother tongue education.

- **Executive Summary: Paragraph 9**

I suggest to replace this phrase with "however morally and politically reprehensible Turkish authorities may view such attendance." This is a culturally and religiously very delicate issue for the Kurdish community; in fact not visiting families of the deceased is seen by many Kurds as a culturally and morally reprehensible behaviour. That is why I think the IPU may refrain from taking a stance on this culturally and religiously complex issue, which the European Court of Human Rights views as the exercise of a religious freedom. The text reads as the IPU may find this cultural practice as reprehensible; which would be an ethnocentric assumption from the perspective of an outsider.

- **Paragraph 7 of the report:**

In late September 2019, the Supreme Court upheld various sentences for this case. The sentences of two current HDP deputies were also upheld. These deputies are Ms. Leyla Guven and Mr. Musa Farisogullari. If their sentences are read out in the parliament, they will lose their parliamentary mandates.

- **Paragraph 8 of the report**

As of October 2019, eight former members of parliament continue to be held in prison. Mr. Ferhat Encü and Mr. Sirri Süreyya Önder, two former HDP MPs, were released. Those who remain in prison are Mr. Selahattin Demirtaş, Ms. Figen Yüksekdağ, Mr. Idris Baluken, Ms. Selma Irmak, Ms. Çağlar Demirel, Ms. Gülser Yildirim, Ms. Burcu Çelik Özkan of the HDP, and Mr Eren Erdem of the main opposition party CHP.

- **Paragraph 40 of the report:**

This is a really absurd case, because contrary to what the spokespersons of the Turkish government keep repeating, the official indictment itself clearly states that although the prosecution could not find any evidence regarding the guns and their transport to the PKK, it still demanded the lifting of his parliamentary immunity.

- **Paragraph 64 of the report**

I would suggest to replace "much progress" with "some progress," as using "much" would overemphasize the changes that actually did happen. There were some reforms with respect to the use of linguistic rights in the process of accession to the EU, but no progress with respect to the main Kurdish demands of administrative and political decentralization as well as collective cultural rights - first and foremost mother tongue education.

- **Paragraph 66 of the report**

I suggest to replace this phrase with "however morally and politically reprehensible Turkish authorities may view such attendance." This is a culturally and religiously very delicate issue for the Kurdish community; in fact not visiting families of the deceased is seen by many Kurds as a culturally and morally reprehensible behaviour. That is why I think the IPU may refrain from taking a stance on this culturally and religiously complex issue, which the European Court of Human Rights views as the exercise of a religious freedom. The text reads as the IPU may find this cultural practice as reprehensible; which would be an ethnocentric assumption from the perspective of an outsider.